


۱۷۵۵۵
۲۰۸۷۲۰



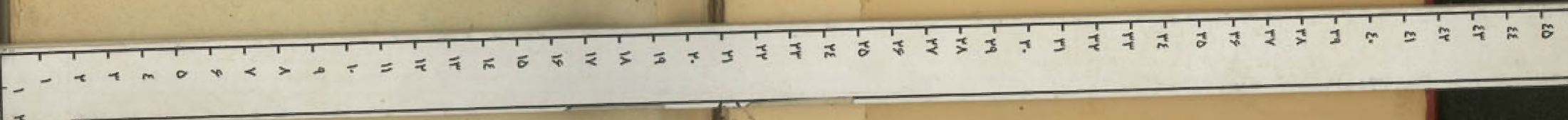
کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب		
مؤلف		
مترجم		
شماره قفسه		

۱۵

۱۷۵۵۵
۲۰۸۷۲۰



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف	شماره ثبت کتاب
مترجم	
شماره قفسه	



الجمعة وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقول الجاني لعاني الامان والاماني محمد حسن بن عبد الله
 ان هذا هو الخبر الحكيم على كتابنا الموسوم بدين راي الاسلام الى اسرار شرايع الاسلام ونقنا الصريحان لا قاس
 واتمام ما بعده من الاجزاء وجعله في الثاني يوم الجمعة ان هو لم ير اجمع القول في احكامنا فوسر
 بجلبه الى النجاسة عن التوبة والبدل للصلاة في هذه المسئلة ثم رسم امور الاول في الاوقاف
 النجاسة عما استحق من الدرر بن قلبها وكثير ما وهذا هو المستوفى في هذه الامايم فانها في رايه في النجاسة
 بجلبه الى التماس الشارب والبدل فليكن ان كان في الدنيا اجماع الفرقه انتهى وقد وقع في كتابنا
 حكايه اقول الشارح قبالا للقول المشهور لحد ما حكمي عن بن الحيدرة في الامايم فان تذكر النجاسة في الدر
 بجلبه الى قلبها وكثير ما عن التوبة والبدل فليكن ان كان في الدنيا اجماع الفرقه انتهى وقد وقع في كتابنا
 اقول الجاني ان قلت عن الدرر فمحمدا لم وير قال في حقيقته انتهى ولكن قد يتامل في ساقه عبارة المتوفى عن
 الذي حكاه عن فريال في قوله قال في النجاسة كل نجاسة على ثوب وكانت منها في غير حقيقته او متفرقة في سعة
 الدرر الذي حكاه عن سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 كثر ما سوله انتهى وقد حكاه في هذه النجاسة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 يكون النجاسة معفو عنها واضح لان الاول لا يخلو في موضع وبما في ظاهر اللفظ في حكم وقد اختلف في
 المعفو عنه في النجاسة في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 ابن الحيدرة فان قال ان كانت سعة من الدرر الذي سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 الثاني عن احكام النجاسة في قوله في قلبها وكثير ما عن التوبة والبدل فليكن ان كان في الدنيا اجماع الفرقه انتهى وقد وقع في كتابنا
 كما يجوز انما يطرد في قوله في قلبها وكثير ما عن التوبة والبدل فليكن ان كان في الدنيا اجماع الفرقه انتهى وقد وقع في كتابنا
 وقال في الثاني في قوله في قلبها وكثير ما عن التوبة والبدل فليكن ان كان في الدنيا اجماع الفرقه انتهى وقد وقع في كتابنا
 فكان من هذا فاضاعدا في النجاسة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 والعجب في المعفو عنه في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 من ولا يخلو في قوله في قلبها وكثير ما عن التوبة والبدل فليكن ان كان في الدنيا اجماع الفرقه انتهى وقد وقع في كتابنا
 المعفو عنه في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 يقتضي المعفو عنه في النجاسة في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 او يخلو في الثاني في قوله في قلبها وكثير ما عن التوبة والبدل فليكن ان كان في الدنيا اجماع الفرقه انتهى وقد وقع في كتابنا
 فممنه المعفو عنه في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 غير الفرج والنحو في الامايم في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 التاويل في صدر الكلام بان يكون كل ما هو نجس في الجلبه مثلا ولكن الاول لا يخلو في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما

ومعته

منه وكل النجاسة

لا سيما الذي هو الاثر في النجاسة في الامايم في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 واعلم ان ذكره في الجلبه في الامايم في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 في اصل النجاسة في الامايم في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 عن بعض الامايم في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 فان قيل في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 في حكم النجاسة في الامايم في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 فان قيل في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 والبدل في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 ما حكاه في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 المشهور في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 من عند ابن الحيدرة في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 العزيز وهو قوله في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 والتذكير في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 النجاسة في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 حتى يكون الوجوب في النجاسة في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 في وجوب الوجوب في النجاسة في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 الثاني في النجاسة في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 وهو من قوله في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 ومنها ما في قوله في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 انظر ما في قوله في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 حجة القول في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 فلا يضر في الدرر كما في قوله في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 وهذا ايضا في قوله في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 في قوله في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 وخصوصا في قوله في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 يجوز ان سبب على ذكر انما بال ولا ينفك في الامايم في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما
 وثابته وينتفك قبل ان يتوضأ قال في قوله في الامايم في قوله في سعة كعد الامايم الاصل في النجاسة في الامايم ان يكون النجاسة من جن او ميتا فان قيل ما

المستحاضرة وان كان الدم لا ينقبض الكرسف فوضا في خطف المسجد ودخلت المسجد وصليت كل صلوة بوضو
فاستندت راسه بيمينه فخرج من المسجد حيث خرج ودخل المسجد بصورة ما اذا لم ينقبض الكرسف
واورع عليه في المستند ان الدر اذ لم ينقبض الكرسف يكون غير خارج من الباطن ومثله خارج عن محل
الزناج ايضا فانما انما يعبر عنها في هذه الصورة ايضا وعلى ما ذكر من قوله في اجازات اياها وارت الدرسب
لكرسف اغنيتك في الزناج وعشيت في هذه في اياها في المسجد وسائر محله خارج عن محل المسجد على المصلحة
يمكن بل هو الظاهر من سببه ما ذكرنا من جرمنا المتقدم حيث حملوه على المصلحة وجعلوا الامر يخرج من ايجاد
لدرع في المصلحة فثبت الحكم في المستحاضرة الايشرة في غير ما وعدم القول بافضل غير ثابت بل خلافه ثابت
فانه لا يخرج من سببه عن ادخال الجاسة الغير المستحاضرة في الجاسة اذا فعلت ما يجب عليها يجوز لها ذلك
المجاور انتهى من رد بعض المحققين وان كون المراد بالسيح هو المصلحة يظهر من غير رواية المذكورة ايضا
الرواية الواردة في ان امرأة اذا طغت في الصلوة تقوم عن سجدة الخامس انزود في رواية عديدة ان
المستحاضرة تغلق بالبيت احد ارجلها على الجنب عليها من جهة السلام مرد ما يقيد من الوضوء والجلوس في
مؤقتة عبد الرحمن بابان وكل شيء احتلت به صلوة فليأتها زوجها ولطف بالبيت وقال بعضهم
تقريب الاستدلال في ظاهره هو لفظ المندرج كالحوض حوائطه دخول المسجد ثم عدم دخول
وجوبه وهذا الوجه هو من تقدم فصار حرجا المستندة السادس قيام ليلة السفر القطع على عدم
من الجاهل الغرض والفرج ومن تركه لم يقبل ولعل من بعد وضع الوجه في هذه الجملة والظاهر عدم من
عن امره في المسجد لاجل الاخر من الاعمال كما في الفقرة في زمان مير الخميني ومذاكره الحكم كما في رواية جاهد
بالنسبة في المسجد الاظم لا كغيره من غيره عدم انعكاسهم عن الجاسة المستحاضرة وفي رواية عدم المنع في جميع محله
مورد عدم العلم بالوضوء من الجماعة من الشئ وعدم العلم بقوله من امره في السبع عدم جرمه في تكبير الصلوة في جميع
مع ان الاصل يقتضي نجاسته ونجاسته من يحصل من القطع نجاسة الصلوة لونه المراجعة الى الجاهل والا
ينقل ولا لانه لا ادوات في جليلين البوداع كما في كثير من النسخ شيئا التام من طهر العشر والفرج من المنع
عن ادخال النجاسة الى كونه مستحاضرة في المسجد وبان سبيله في الوضوء فانما هو من الجاسة غير مستحاضرة في المسجد
مع ان ادخل المسجد كل يوم مرتين ولم يزل خارج التاسع خبره الا كما قيل الحد الذي من العقل والاعتدال
في المسجد مع ترك الطح حفظا من التلوث وادبر عليه باننا لا سلم بصرهم بافاته الحد والقصاص
وجب تحقيقه في جماع وكيف مع ان الحكم في كشف الشام عن الشيخ في هذا الصنيع بعينه عوار انصاف
المسجد وان لا ينافي في غير الشئ العلم وان كانا بنسبته انما حكم حاصر وادفعته في ذلك نقول في الانقباض
موا القول الثاني وهذه موالا اصل ولا يقتضي اياها على القول القديم المستحب في الدعوى الجاسة المستحاضرة وذلك
لما عرفت من ضعف ادلة القول الاول لان احوالها هو قوله نعم انما المشركون غير لا يقر بها المسجد ثم بعد
جامهم وهذا هو لا ينفك في اثبات الجاسة الشرعية اذ ليس ينصرف في معرفة الفقرة الا على ما هو مستند في

القطع

نقول

[illegible]

القطع بغير ايراد الوجوب الجبري فثبت بعض ادليل عليه وبعض غير يثبت جاز فليس الا لكفا في هذا
 ح وجوب الاخراج على المفضل مثلا كما نض عليه في الروي وغيره وان كان قد يقال بانه في حق
 كما في الذكر من نفسه عليه بانه لا يخلو عن نظر ولا يستطع غيره وقدره او ما شاعره
 بخلاف الوجوب ح لا دليل عليه انتهى وصدقنا بعض المحققين في توجيهه قالوا لا يخلو عن
 المراد ان فعل الغير سقط لا بد له لاستحقاق المحرم بالنسبة اليه كما يحرم عليه الاحتياط عليه
 الا بقاء سببه على عتق من ان مناط المحرم هو الوجوب المشترك بين الحدود والبقاء
 هذا لا ينافي الوجوب لكفا في النسبة الى غيره فكما ان عتاق على الوجوب الاول ينافي
 على الوجوب الثاني فلو ترك اكل عتقوا اجمع فبما عتقوا على ترك الواجب العتق من
 عتق على ترك الكفا في ولو فعله هذا سقط عن السابقين ومن باب الاشارة بالوجوب
 وكذا العكس لو فعل السابق سقط عنه من باب السقوط لا التمسك وجوب كفا في تركه
 فثبت بتركه من غير دليل عليه نظير وجوب اتفاق الولد الفقير عينا وكفا في سائر التمسك قال
 ولكن التحقيق عدم امكان ذلك بالنسبة الى القول الواحد المستقيا وجوب تركه ليدخل تحت
 المفروض ان الاشارة الواجبة على من ادخل النجاسة واجبة غير اذلة وجوب تجنب شامل
 لجميع المكلفين انتهى الثالث ان وجوب الامانة في وجوب الاختلاف كما في المواضع ثم قال
 بل لعل اجماعا كحكماء بعضهم صرحوا بانها في تركه قد سقط الاجاب بوجوب الامانة
 عن المساحلة في القول كفاية ثم انه في توقفه وقا بعد كفاية القول بغيره على من ادخل النجاسة
 في المسجد عن الذكرى كما تقدم في التنبه السابق ما خسر وجوبه في وقت تحت سلوة قطعا
 ولو صلى مع السعد فلو ان مبداه على انه لا شيء هل يقضي التوجه ضد ام لا على هذا
 نسج جماعة من الفقهاء على ان هذا مستند في حاشي على ما يقتضيه عدم ابتداء صحة الصلاة
 من اواخر العتق والاصح ان يكون هذا البناء ووقع منهم في القام وجوبه ولا يخالفه
 مستند المستند في حاشي على ما يقتضيه عدم ابتداء صحة الصلاة على من اقتضا الامر بالشيء الذي عنده
 قال بعد استظهار الاتفاق على وجوب الامانة في وجوب القدر الذي ولكن القدر السابق من الاجماع القوي
 والابطال واليمين مع او مضى لو فعله قبل الامانة ولو قلنا باقتضائه الامر بالشيء الذي عنده
 بل لم يثبت الاجماع على الوجوب القوي مع دخول وقت وجوبه مع استحبابه فلا حكم
 اذا قلنا على القول باقتضا المذكور ايضا ولا يخفى ذلك بما اذا كان دليل وجوب الامانة لا
 بل كفاية وكان دليل الامانة والاظهار لا شئ الغير بينهما الى اجماع على عدم دلالة الامر بنفسه
 على الفور بل وكذا لو قلنا لا يترتب على الفور ايضا لغيره في بين دليل وجوب الامانة في
 المنع من غير ما بين دليل تلك العبادة بالعموم وجوبه ولو قلنا المرجع في الخبر المستند للصحة

على والده

الان

ثم لو ثبت الاجماع على الوجوب مطلقا بطلت التمسك على القول بالاقتضاء المقدم ولكن من
 ثبت ذلك نعم لو انكس بما حاكم عليه من امارا وظهر ما ذكرنا ما في كلامه من اجابنا بما
 حيث اختلفوا بعد حكمه بوجوب الامانة في بطلان العبادة الموسعة المأخوذة من الاشارة وصحة ظهور
 من الاكثر الاول ولو قلنا العبادة خارج المسجد ومخرج جماعة بالشا في سبوا ذلك على ان
 الامر بالشيء هل يقضي التمسك من هذه الحاص ام لا من اختيار الاول دبا بطلان ومن قال ان
 قال بالعبادة انتهى وادور عليه بعض المحققين بان منع الاجماع على الوجوب في مقام اشتغال الذمة بوجوب
 موسع ان كان من جهة غير اشتغال الذمة فلا تعارض بينهما لان دليل الواجب الموسع كدليل البتة
 اعتبارا بغيره من غير دليل من حيث هو فلا ينافي بينه وبين التمسك من جهة سببه في وجوبه في ذلك لا بغيره
 اذلة في وجوب الواجب على القول بالاقتضاء الامر بالشيء الذي عن الضد الخامس بانه لا ينافي ان كان
 من جهة خصوصية الغير على اشتغال الذمة فمنع الوجوب كما يشهد به اطلاق كلام المحققين في نقل الامانة
 من جهة وما ذكرنا في نظرنا في التمسك من جهة على غير الوجوب بل على عموم الوجوب على ان الوجوب
 الموسع كذا اخذ به غيره ومن ادلة اشارة الضد في غير العبادة مع اعتبارها في المقام بعد
 استفادة الوجوب من ان الوجوب لا الغاء الوجوب بكونه كالتقاء التمسك في المقام بعد
 احل الوجوب خلاف الاجماع هذا مع ان من ماذكر من التغيير يقتضي الصحة فسلطان المدارة في عموم
 على التوقف من مادة الاجماع والرجوع الى السقوط والاصل هنا ان الواجب ليس للشك في نقل
 الامر وما الاشارة التي من جهة قطعا لعدم فورية الضد الموسع مع صحة التوقف على العبادة
 مع اننا لو سلمنا بالتغيير في بطلان مقتضى الصحة لكان التغيير بين البناء على فورية وجوب الامانة في حكم
 بالبناء وبين البناء على وجوب تجنب الموسع وعدم فورية الامانة في حكم بالصحة فلا بد من جهة
 الجنبه في المقتضى لعدم ما ليس هذا من باب التغيير بين فعل الامانة وفعل الصلوة حتى في الصلاة
 انتهى ثم شربنا العلماء على ما نقلنا من مجلس بحثه ووجه بعض من هذا ان شارة اقتضاء
 على ما سألنا من اشارة في المقتضى لها دست من بعد ما ثبت اقتضاء الامر بالشيء الذي عن
 في الاشارة عبادة كان او معاملة وان قلنا بعدم الامر بالصلوة فلا يتم وعلى غير ما مر من الاقوال
 في القول بالقطر وقد قال بجواز التمسك في الحكم الوصفي ابتداء وصحة الصلوة لئلا ينافي ان لا يقتضي
 التمسك من جهة ولا عدم الامر به وقضاها ان قلنا باقتضاء عدم الامر باقتضاء التمسك ولا التمسك على
 الغنائم في وجوبه من قولنا قلنا بان الامر يقتضي عدم الامر بالصلوة التي كانت الصلوة المطلوبة
 باطلا ممنوع لان الامر بالصلوة الموسع والامر بالمضيق اما كلاهما قطعا باننا بان يدل اجماع مثلا
 على ان الصلوة ما هو باحتقار عند وجود الامر بالمضيق واجماع التمسك على المضيق ما هو باحتقار في
 صورة الامر بالموسع واما كلاهما اخطيان واما ان يكون الامر بالموسع حائرا بالتمسك قطعا ونفس

كيدكم بظهور الشك فيكم التمسك
 بحق اننا انقلنا باقتضاء الامر
 بالشيء النوع عند م

فما اوجب اهانته بالاشياء المحترمة محترمة فطعا ولكن مختلف ذلك باعتبار المحقق والمحقق كونه في انفسه من ماء
الكتب الغياسته من نفس بالوساطة شيئا من ارض فضاء الطاهر الشريف اهانته لا يتلو من خطا وكذا
في شئ من انفسها اهانته قطعها لكن كون تلك الامانة بولسجي منها هانته غير معلوم وكذا يختلف باختلاف
الحال فنجيب غلات القرائن في ذلك كونه شئ هانته وحال انفسه عن ليس هانته وكذا ان يختلف الحال
باعتبار الليات كما لو اخذ زبانا من عرق كذا الاستشفاء كما هو المخصوص والمعتق وما لو اخذ زبانا منها
لسد الخلل ما خرج في شئ من دمه وهكذا وقد اوجها الجواهر وحيث قال بعد انما في الصراح المقتل
والصف المظلم فيجب له ان يهاسته كما يحرم تلويثها او يصفق المباشرة وهو جيد فيها وفي كل حال
من شريعة وجوب تعظيمه واهانه وتحقيرها كالتبرع الحسينية ومجته وما اخذ من طين ليرى الاستشفاء
والتركيب كخاتمة الكفن به ونحوها ما طهر الحكم بولس من حيث قد يوجب الا اذا دس في العظم
التحقير من يجره ليرى في جوارحه من الامانة كالتصديق وغيره فضلا عن انفسها في انفسها
بالانكسار من ان كان متصلا بها مما انفسه في ذلك كالمذهب في الغناء في تحقيق الالهانة في
تلويثها بجانس من مطلق مباشره فما وجد في ذلك مختلف باختلاف النظم المقاسد واليه ليس
الطاهر ما يوحى من كبره لا في المشاهدة من الآخرة والخوف والابريق والمشاريع نحوها مما لا يتخذ
للتعظيم لعدم تحقق الالهانة وتحقيرها مباشرة شئ من ذلك للغياسة ونحوها ودعوى جرحها
وان لم يكن هانته عرفا اذ كثير من افراد العظم الاوجها الشارع ليس يعرف بها نصيب كمن تركت
الحديث الاكبر في المسجد من الحديث بالاصغر كآخرة القرائن بدورها ان لا يجلها اسما في شئ وطريقه
شاهدة بخلافها فانما الاستاكبر من النعم من الزواج او في كبره لا يعرفه احد من ان اراد التورع قد
يتألف بعض ما اتخذ على سبيل التعظيم للشرع وليس مما لم يكن في غير النصوص نحو ان لا يجلها
كبره لا اذ علو على اشياء الكبر بتفصيله لشرعه غير مكره بل يصل الى حد اعتبره عن وغيره
ككون من انوار العظم اعقابا واستحسا ولزم من عدمه عرفان من ان حكمه ما لم يظفر لشرع
المعلوم بالتورع كما هو الصحيح كون الشفاء فيها وكثرة التلويث بالنسج جوارحه عليها ووجوب تعظيمها وكبرها
ساقط بعد ارض الميت وامامها في ارضه في ان يجلها بالاستشفاء بها انتهى على من ذلك لا يجلها في الكمال
ونظره في ارض ذلك كمن يجلها في الكمال على المذهب والروضة من اشياء الامانة في الشفاء بعض
عما يوجب من تزيه الحسينية احدا ما انفسه من التعظيم وقاها ما وضع عليه طعنا كما هو ظاهر الحديث
ومن الحرم كمن خاضه في روضه او صرح بها وما لهما ما اخذ من باقي الحرم بالادعاء والتعظيم عليه كمن
وبدون ذلك كمن خاضه في روضه انتهى كمن يظهر من طاعة كذا في تسليم وجوب التعظيم ونحوه وجوب
غيره من طهر الشريعة كما في كبره ولسي شتمه واصلوه على الشئ على قول لا يجلوه في جوارحه وما يطلق
التعظيم للعلم به بل هو تركه بلع الالهانة فوجبه غير مسلم لعدم دليل عليه ولم يثبت التواضع الذي ادعاه في

على وجه تعظيم التزيه الحسينية بقوله خلق ما هو متوكل مع كونه في غاية البذل لان اعاءه لهم كما لا
تساوى منها ما قطع حديم وجوبه وظني انه مدعى تواضعه لوجوده ليعلم اخذ من التواضع العامة في الاشياء
مما وهي سلمه لكنها لا تشتمل وجوب التعظيم وعما ذكرنا يظهر بان كلام صاحب فلاح الكرامة في هذا
حيث قال في الكلام فيها يوجد من تراب الحسين من من الرهبان ليس من اجل ان الالهانة من اراد
تقديره ليجعل على الامانة من ترابهم لانها مأخوذة للصلوة مع كونه من ترابهم وهذا في الحكم انما
عليها ام قبل الصلوة وعلى الاقل ينبغي ان يخرج من ماله من تراب الحسين كانه من ترابهم ولا يجلوه ولا
وعنه عما يتخذ من التراب فيه بعد على الثلث لو اخذ من سجدة او من تراب الحسين في ارضه او في البيت
وصلينا عليها او سجدنا بالسمعة ان لا يجبرنا لالهانة وليس كذلك وكنتهم اذا كانوا لا يجلوه
الغياسة عما الصراح في الاصل ان لا يوجب الا في الجوارح الاخذ من تراب من مقدار من شئ او اكثر
ولو كان وضعه في حجره من رجب الاثر من شئ من ذلك في روضه الا انه ما سأل عليه ولم يجله لعل
على ما ياتي في العظم وعلى ما ادعاه في الشئ وخبرنا بالباطل انه قد وضعه في روضه على اخذ التراب من
من تراب الصلوة واخذ الاستشفاء والامر بتعظيمها اذا اخذت على هذه الوجوه في تعظيمها
الاشتمار قولوا فلا اذا اخذت كذا فما اخذ الاستشفاء واللفظ للتبج بها واصلوه عليها
كخاتمة الكفن بها او جعلها مع كونه من ترابها سواء اخذ من الصريح او من خارج روضه جوارحه
من اقل الحزم بالادعاء وبدونه اذا اخذت على هذه الوجوه لا اذا اخذها منها ليعلم عن قصد تعظيم
وجوب الاستشفاء بحسبها ولم يجر من ذلك شئ الى ما بين المذهب ليهيئ الشافعي الروضة
فانما الاحرام الشفاء لغيره في ما اخذ من الصريح المقدس وما هو وضع عليه كما في ارضه
المقدس من الحرم كما هو ظاهر الروضة وصريحها وما اخذ من باقي الحرم بالادعاء ونحوه عليه كمن
ولم يذكر الحزم في الروضة وقصيرة كلامه ليهيئ لغيره انما اخذ للاستشفاء من غير الصريح
دهاء ونحوه لا يجره في روضه من ذلك من الروضة وصوفا في الحواشي احسانا في التزج في روضه
التي هي الاستشفاء والامر بتعظيمها في روضه تعظيمها الا ان نقول ان ذلك ما ذكره في الادعاء
ونحوه ولم يرد ذلك في روضه واما الاستشفاء بالجمع فما لا يجره عن روضه في الشفاء
من خارج الحرم وروضة على الصريح كمن طهر المذهب وصريح الشئ وضاع في روضه
ما لا يجره في روضه من روضه من روضه في روضه في روضه من روضه في روضه في روضه
وكثرة التواضع بالنسج جوارحه عليها ووجوب تعظيمها وكبرها ما رافقه لشرع الميت
وامامها في الخوف وانما يحرم الاستشفاء بها في روضه على التواضع على وجوب تعظيمها من روضه
فخصص لشرع الشفاء من روضه تعظيمها واما تعظيمها فحرم آخرها بالادعاء
والحل في ذلك كان يخل الاستشفاء حراما حيث كان يجره من روضه تلك الاصل في كبره

أمانة كاللحان الحضر فلو كان
الفاضل فاضلاً فلو كان فاضلاً

بسم الله الرحمن الرحيم

قدیمی

اور فیستادیہ

الشيخ العلامة
في الأصول والفروع

[illegible][illegible]

[illegible]

فانه قد ورد دليل القصور عند وفاة الميراث من عدم المطلقا كما لا بد للبحر وغيره يكون خاصا
فيخصي مجموع ما دل على وجوب الميراث له وانما القصور المطلق بها لكن من غير الرابح فيقول
المطلقا فيجوز القصور لعدم ابتداء اختصاصه بالخطاب استنباطا بالذكور دون النساء واحال
اصابة ثابتهم دم الحيض ما صار ضرورة ولما لم يكن مما لا أفراد المبادنة فلا يصح من مثله ذلك
شئ من الأدلة السابقة وذلك من الملة لا يوجب اختصاصا لم قطعاً فحصل ما ذكره ضرورة
استثناء دم الحيض واما العدة فيقول الاجماع فيقول المقتضي في الخلاف وانما الميراث الميراث
ثم انتم تفتكوا استثناءه بوجوه اخرى كما قالوا في الرابح من استصحاب استحقاق العدة بالصلوة فيخرج
عدم تمامية بناء على القول بالبلية في اشك في الجزئية والاشبهة واما الشبهة في دليل القصور
دونها لعدم ما لم يطل ما لم يطل لعدم الحيض ايضاً انها ما قد يعين من موقوفه وتنبأه
ما رتب من كون دليل القصور مطلقاً غير ايضا وما تقدم من عدم ثبوت كون الخبر في زمان
توقفاً لا من حيثة في هذا المسار في هذا الزمان عند الغناء وانما خبره في زمانها في القصر في
وان كان الدم محض فلا بأس بالاعتناء الا ان يكون دم الحيض فعمل قريب منه ومن الميراث قد
اكثر ما عدت من صلوات عليك بولم تعلم وتكراراً في بيت عدنا بحجة ولم يبد استنباطها بالبحر
يوجب الحكم بما يجازى المقار اطلاق في النفس بالاستحاضة والشبهة بالتمام دم الحيض في عدم
العدول في جراح العاقدان عليه الا اذا كان سراً في الملاءمة وفقاً لغيره الاجماع عليه وسبق
الذي في وقت حيث قال دم الحيض والاستحاضة في نفس النجاسة المصونة في قليل ولا كثير فيقال
دليلاً اجماع الفرقة انتهى ولم يحك خلافه في جميع الامور صاحب المحذور في ذلك ما لا يوجبها كاش
الرداء ويظهر من عدم المحذور في الاستحاضة وفقاً لما قدم في الحيض ولم يفرق في الاستحاضة
اصلاً ثم انما دليل الحاق دم الحيض بدم الحيض انما هو من غير بيان الحكم مطلقاً في دم الحيض
وهو صواب في نفس القاصر وعلى المعنى الحاق دم الاستحاضة والنفس بالحيض بعد كفاية في الشبهة فيلفظ
خلاصة الحيض من جهة ايجابها في الشريعة والرداء ويشتمك في هذا الوصف دم الاستحاضة في جراح
ولا يفي انما يستعطف الاثبات فيقال في كفاية التام وتبين في الحاقه عدم الاجماع على الصواب
الاستسلام عند أدلة وجوب الازالة وتبين ما رتب في الاصل اليه من اطلاق دليل القصور دون الميراث
بالنسبة الى وجوب اصابته لدمه مع كونه مخلصاً بالنسبة الى دليل وجوب الميراث لدمه فيخص من جهة
على الاحكامات المقتضية المستندة بتجدي الخلاف وعدم وجوب الازالة الا انما اليه من موقوفه وعلى المعنى
سلك الغيرة كما لو كان من ماله على خلاف ذلك من ارضاء النساء المحدثات والذين يفرق على
في هذا المقام اما بالنسبة الى دم الاستحاضة والمقار في هذا هو خطا وعم اجمل الميراث ما ذكره
من استثناءها لما قدم في نفس النظر الى ما ورد في بيان ان النفس جوف المعنى في الاستحاضة

مشتقة من التفرج من الطير وبناء الكلام التفرج على هذه التعليل العلية جازية من غير
 لثاق التفرج الطير لاراد من ذلك من الدم المستخرج من كبد الطير كما في لغة
 الحصى وانما العلة خلافه للمعدة والبرص من الدم والبرص من الدم
 الفاضل المقداد في التفرج والحق في جميع المقاصد وغيرهم كذا بعد
 المشهور في السرد على الاعمال عليه فالفرق بين التفرج والفرق بين
 والتفرج من كبد الطير والفرق بين التفرج من كبد الطير والفرق بين
 التفرج لان المستخرج منها هو غاصة الدم والخارج من التفرج لاق اجسامها فتتألف
 فكيف غاصة الاصل اجسامها غاصة اخرى غير غاصة الدم وتلك هي غاصة
 غاصة من الدم فانها غاصة من الدم وان كان الدم من الدم فليس على
 غير التفرج من كبد الطير فان التفرج من كبد الطير هو كبد الطير وان
 الكافر في كبد الطير ليس هو كبد الطير وانما الكافر في كبد الطير
 واستعمله اجسامه من الدم وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد
 حكم طير الدم وهو غاصة من الدم وكذا كبد الطير هو كبد الطير
 الفيل الذي ذكره التفرج انما هو كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد
 وقد كرس اجساما لاجسام من الاعمال وهو كبد الطير وانما كبد الطير
 في فله ولا كبد من الدم المستخرج من كبد الطير وانما كبد الطير
 لاجسام اجسامه التي هي من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير
 ملائمة بعد الاعتناء بالدم والعلامة من غير طير المستخرج مع
 في الجسم على كبد الطير في الجسم من كبد الطير وانما كبد الطير
 التفرج من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 موالي التفرج من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 خلافا لاجسامه من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 وانما كبد الطير من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 حاشية اخرى كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 التفرج من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الدم وهو كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 في جميع هذه الموضع فليس على كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير
 في مستخرج من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير

حكاية

فاما انما هو كبد الطير
 في كبد الطير وانما كبد الطير
 الى انما هو كبد الطير

الاعمال الاعمال عليه ولا بد من السواء فغدا انما هو كبد الطير وانما كبد الطير
 صاحب العمل من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 ولاد كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 غاصة اخرى من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 وذلك فليس على كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 والفتن الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الاجسام المستخرج من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 شاة الكبد كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الفرس من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 او الحيوان التي هي من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الفرس من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الدم المستخرج من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الفرس من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 صاحب العمل من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الفرس من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الفرس من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الفرس من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الفرس من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الفرس من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الفرس من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير
 الفرس من كبد الطير وانما كبد الطير هو كبد الطير وانما كبد الطير

مبدأ ذكره

ان كان من غير ما على قسمة الغنى فلا ينفى الا ان كان في وجوبه سبب حكم العوائق فلا
 الشارح الكافر وحكمه كذا والميت حكمه كذا الكافر الميت حكمه كذا لان الكافر ميتا لا ينفى
 ان يكون احد ما فلا ينفى عن الاصل الا ان كان في وجوبه سبب حكم العوائق فلا
 الدم من فكيه المذنب والمذنب حكمه كذا الشارح يجب نزع الثلثين من الكافر في
 الميت وقسنا الخلاف كله ما يجب به على الميت الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 كان من غير ما على العائقة فلا يشك في ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 المذنبان ولو لا ان الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 الحاصل وان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 كذا او غنا لم ينفى عنها لم ينفى ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 سواء حصلنا النجاسة من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 او اجسام الاخرى لها لم يحصل ما صفة اصلية يفرج عليها تلك الحكم الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 فاستبين وجوب واحد ان كانا متساويين بان كشفت عن ذلك تعاريفهما سببا للوارد في النجاسة
 الواقعة في البئر ان كان وجوبه كذا في داخل فها كذا في المثال الذي في العوائق من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 هو من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 الرجوع الى اصل من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 كان الاصل هو البئر من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 الاشتغال بطلان المذنب من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 البراءة من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 بان خلط احد من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 من اصله لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 البها والاملاق لم ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 لا توجد لحد من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 شيء آخر وهو ان الكفر من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 في البئر ومات بها فحصل هناك عنوان موت انسان في البئر وحكمه نزع سبع ذوات وخرج
 الكافر فيها وهو من الاخرين وحكمه نزع الجميع وسلامه ان لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 موت الانسان في غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 وموت الكافر في ما لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 الذي هو من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة

وجاء بعد ما في صورته يجب
 مراعاة الحكمين في الاول
 الشارح الميت بعد ما في
 مع سبب في الكافر من غير ما
 مع سبب في الكافر من غير ما

الحكمه يقول ان الوجع الراس في دم الكافر والخبر بالعضو اعرفت من كونه الاضافه من لزم وجوده
 ذكره في صورة التفسير لم يرد ان الواجب في نزع الجميع لان ذوق الكافر في البئر في ذوقه سببا
 ليس به ما ورد في نزع البئر وخرج الكافر من ذوقه سببا ليس به ما ورد في نزع البئر وخرج الكافر من ذوقه سببا
 القيل المخصوص حكمه وان دخل فيه نزع سبعين نخط وان شئت قلت ان ذوق الكافر في البئر
 قرب عليه المسبب لانه هو نزع الجميع وسبب فيه الذي لم يرد من موت انسان في البئر سبب في ذوقه سببا
 عليه نزع احد سلاسله السائر من جهة انشاء الموضوع ولا يحال لان يقال ان الحلاق موت سائر
 البئر شامل لموت الكافر ايضا ضرورة ان موت الانسان لا يتحقق الا بعد وقوعه في ذوق الكافر
 كونه المسلم لا يمكن ان يكون مقدمه يتوقف عليها موت الانسان في البئر فلا يمكن ان ينفى سبعين لولا
 براهين الاطلاق في كونه ذلك لان قول ان ينفى المسلم ليس بخاسر فيكون ونحوه سببا للملأه لغير
 النجاسة فلا الكافر فانه ينفى حصوله حتى على حكمه وقصر في البئر فيجب نزع الجميع هذا وقد يدل
 مسلم في قوله عدم الغنى من جميع السبل في انما واستحبابا شيئا لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 البصير من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 الشايد الكافر اريد به وهو ما بعد ادم خيل ليعين من الكفر والخبر في الكافر في البئر في ذوقه سببا
 حيدا سببا لغير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 في قوله كل من دخل في البئر في ذوقه سببا ليس به ما ورد في نزع البئر وخرج الكافر من ذوقه سببا
 بغير شيء منها اما الاصل فلا يقدم الاشارة من منع كون البئر عند الشك في ذوقه سببا
 او سبب في البئر في ذوقه سببا ليس به ما ورد في نزع البئر وخرج الكافر من ذوقه سببا
 بغير الخوف المدغم من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 شامل الى البئر في ذوقه سببا ليس به ما ورد في نزع البئر وخرج الكافر من ذوقه سببا
 عدم الرجوع بقوله الدلالة على التوقف والرجوع الى الاصل الموافق لحد ما هو هذا القول
 انما في الذي هو من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 بعض مولد الاجماع تحت احد العامين كيف من عدم طريق التخصيص في قوله لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 وصادف من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 مورد الاجماع من تحت حكم الموت وان كان كل شيء في ذوقه سببا ليس به ما ورد في نزع البئر وخرج الكافر من ذوقه سببا
 الحكم على الالف في ذوقه سببا ليس به ما ورد في نزع البئر وخرج الكافر من ذوقه سببا
 لانهم لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة لا ينفى الا ان كان حكم الشارح من غير ما على العائقة
 دم غير البئر مطلقا الامر الثالث ان ذوق الكافر في البئر في ذوقه سببا ليس به ما ورد في نزع البئر وخرج الكافر من ذوقه سببا
 فكثير من البئر في ذوقه سببا ليس به ما ورد في نزع البئر وخرج الكافر من ذوقه سببا

من العموم

٢
 في كل سنة وتكون اذنه
 على الاستماع في كل سنة
 الاصل في كل سنة
 في كل سنة

— 20 —

المجلد الثاني
كتاب الفقه
الشيخ الفقيه
الشيخ الفقيه

الفقرية بالخامسين الفقه من مائة
 اعمامها بان كان اعمام من ذالك الزمان
 هذا العلم اعلى العلم من العلم بالان
 الفاضل عفيف فريد من الاعيان
 الى حق وهو الفقيه من مائة
 الفقيه من مائة الفقه من مائة

والفروع فبعد ان الرجوع الى العرف في مثل المقام اما هو في موضوع الحكم الذي هو لاغاذا الردع
الاخر فبعد فاعترض فيه الاخر في غير ذلك كما هو البراءة والاشغال ثم اني اقول لا ريب في ان الحكم في مثل
هو العرف الا ان اراء القول الاول قد صلوا ذلك لما في اهل العرف وقد اختلفت اراء الجواب
قال ولو قضى الدم من احد حاضري الثوب الى الاخر قد مضى واحد من اهل العرف في الشانين من غير ان يفتي
بغير ذلك والاشترى وان مضى الاول وخلفه الذي ذكر في البارة فان في الشانين العرف في اهل
عليها كالتسوية في الجواب في ذلك الكلام فقال ان لم يكن بالاشترى فبعد ذلك حتى في الصديق كما هو في
المنقضي والحكم باتحادهما من غير العالم بالحال لا يبعد في ذلك لان البارة على الشانين فافترضنا
الدمين في ذلك الاعتبار في الدم وقد علم على سبيل اتفاق ولو اعتبر ذلك لزم ان يكون الدم لو لم يرد
وغيره من التوبة موضع واحد كما في سبيل الشانين عند انقضائه في دعوى التوبة وهو في المصلحة
ثم انزل في ذلك الحكم باتحاد الدم بل من اعتبار التوبة في موضع واحد في مثل التوبة في التوبة في
الامر الثاني من اهل العرف في مثل الموضوع في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة
المستحق في الموضوع في مثل الموضوع في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة
غير ذلك لان الشانين في التوبة في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة
في ذلك في الدم البشري في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة
الجواب في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
اما الاول فلهذا في التوبة في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة
على الحكم في التوبة في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة
محتاج الى التوبة في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة
الاجتناب في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
الدم في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
على التوبة في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
كلام صاحب المصنف في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة
الصلوة في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
كل ذلك في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
غير ما هو في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
دخل تحت عموم الدلالة في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
في اوله وفيه في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
تحت الدلالة في معرفة الجواب في اهل العرف في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة

١٢

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

انما هو كونه الدم الموصوف بعضا عنه وعلمه فتقول ان الاله امر بان لا اله الا هو فلهذا
 صفوا عنها غير معلوم فلا بد من اعراض الشرط المعلوم عن طريقه ولا يجوز في فصله المصادق المتكوك
 فوجبه اعقاب بان الدم الموصوف هو الشايع الغالب ان العاقل المتكوك في غير الغالب ان الاصل اعني
 معصية ولا المنع من كون غلبته وجوب المعصية بحيث يكون خلافا من الناس في غير الاستقامة وانما
 المنع من جهة الاستقامة في الموصوف التي قرب عليها الاحتكام الشرعي اذ لا يرث الا الحق والحقية
 ما لم يمتنع دليل شرعي على اعتباره مثل ما مضى فيه معصية وانما النسبة الى الحكم الشافي فتدفع فتاح
 من غير وجه فثبت ان الله احد ما عرفت من بقا هذه الطائفة في المصداق الحق في الاستقامة بمعنى كون
 هو الغالب عبرت عن غير المصداق فيه عليه الشرح من جهة الموضوع ومن جهة جهة وثباتها الحوادث
 الطمينة في عرض من الشواهد التي نظر الاله في هذا العاقل في نفس الدم وهذا الوجه لا يرد
 الا ان الله لم يرد من عدم وروى في هذه الطمينة في نفس الدم وانما السقوط من الحق ان الدم شيء من الاشياء
 وقد علمت الشرح ان الله متصفين طامرا وخبيا والمفروض ان الدم الحرف في الخارج لم يعلم ان من اعني
 في ذلك تحت قوله كل شيء طامرا حتى لم يرد في ثباتها ما ذكره صاحب الجوامع من جهة عليه ان في الخارج
 احدا ما ذكره الشارع بان التعامل في الشواهد لا يصلح في هذا الدم وقد علمت الشرح ان في المصداق
 ومنه ما هو غير ما السريه واقباده خارجياته وقد استنبط المصادق الخارج من جهة ما هو من المصداق
 شروط بان التما هو غير فلا بد من اعراض الشرط على عدم ثبوت شرطه ولا وجه لاجل ما هو
 هذا وقد سلك هذا الطريق في فعل تحت مسكنا اخر فقال في الحقيقة في المقام اما استنبط الى الدم
 فهو لا يرجع الى ما ذكرنا من المصداق غير المصداق وذلك لان في نوع الاشياء في عينه في شدة مثلا
 طامرا وسبعا غير ان كونه قد سلكا ولا يثبت من المصداق ثبوت في ما لا يدرك من تمامه مع عدم
 لتمامه في ما فان هذا يكون من قبل المصداق الطامرا من حكم ما استنبط من التجسس هكذا لو كان
 احدهما صفوا عنه والآخر غير معصية في المصداق المصداق غير المعصية وانما دفع الاشياء في
 مطلقا كما في حديثنا واستنبط عليه من انما تفرق الدم الطامرا من جهة المصداق غير المصداق
 غير المصداق يكون الاصل في المصداق المصداق المصداق المصداق المصداق المصداق المصداق المصداق
 الى ان قوله صاين اسماء انما علم الى ان في هذا النسبة الى الدم وانما النسبة الى الشواهد التي
 لا في ذلك الدم فانه كان ذلك الدم من غير المصداق فلا شك ان في هذه المصداق المصداق المصداق
 وان كان من انتم الذي على خلاف المصداق في مسألة الانبياء بان ما لا في المصداق المصداق
 فيه حكمه ان يكون في المصداق المصداق المصداق المصداق المصداق المصداق المصداق المصداق
 احتكاما ان استنبط من المصداق في الخارج ثم يصيب من احد ما نظره في ثباتها ان لا يستنبط
 منها بالآخر كما انتم في كون الدم الذي صاحب ثوبه غير معلوم ان من ان من المصداق المصداق

[illegible]

[illegible][illegible]

وقد نقل هذا الفرق عن فرقة حيث لا يتركب الصبغ من بل الصبغ في كل كمية مقدار ما يغتفر ولا يوجب
ومن جملة ما يجب على المولى وحده ان يصبر عليه لما بين يديه من عذابه وكل من شرب من شئ الشرب مرة
عن التواضع وتضع الفاضل المقدار وعلما من شرب وجمع وعدم اعتبار المصروف صغيرا ويؤثر في تقديره
الصدق في الشرب لو شرب الماء الكثير واما اذا كان الفرق بين شرب ماء كثير وشرب ماء قليل لا يوجب
كبقيتها لو شرب الماء على الفقد ووضع الماء عليه في الشرب وعلما ان الفرق بين الكلام في صورة انما يوجب
كما لو وضع تحت مبراة نحو ظهر من ذلك كله الا ان الفرق عرفا من اداء العمل في وقت واحد وليس الا انما يوجب
او انما يوجب في وقت واحد لا في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
على المصروف في حين من المصروف في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
ولا يكون في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
عن تقدير الحاجة والمحل وطاهر الا انما يوجب في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
الحق في الشرب وعلما انما يوجب في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
من كونه الصبر في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
عوارض الى المصروف في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
القول في جواز شربها في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
الشربة والافاقا الحكم هو دخول المصروف في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
انما يوجب في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
كلما المصروف هو في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
باعتبار المصروف في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
فريق ثم يصرف في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
المصروف في كل اركم في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
كن العلامة في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
فروع المسئلة في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
ولا يوجب في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
يجب ان يوجب في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
المصروف في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
فيما لا يتركب في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد

الحفاظ على

في

[illegible]

الحفاظ على

[illegible]

34

[illegible]

ما والشوم

۲۵۱۸

۱۰۰ - ۱۰۱

الحمد لله الذي جعل العلم نفعاً
والعلماء رسلين في كل لغة
والعلماء رسلين في كل لغة

حكم عليها بالتعادل وتوقف الحكم على انضمام الماء مع الحمل مع لا يتحقق التزويج والورد والوردية
اذا كانا مضافين في الملاقة الحاشية الغضبية التحسيس والاسم المخرج الزاوية عن قاعدة كون ملاقة
الحاشية مختصة بكونه في استعراق النسل والظهور وهذا المعنى صفة موجبة للمرور ونداء
الى هذا الوجه في الذكر مما عرفت انه من قوله لان مخرج الماء بالحاشية حاصل على كل تقدير
يخرج من كون ملاقة الشاقي الملاقات الامر بنسب الحاشية انضمام كل من العرويين الى الشاقي محله
سليم المقدم ذكرها فالحكماء من كتبوا في الامم رواية الحجة بنحو ان الورد كان في جوار الورد
المختص وشيئا من هذا وانما استدلوا بالحق عن البعض بقوله في العروة وعظام الخوف ثم يخصص للمعاد
الصحيح في كتابه في خطر الماء والماء في خطر الماء وجزءها الصحيح في السند الخامس وثمة عوارضها
عن انضمامه في شجرة الكذا او لا بل يكون قد كلف بسلك مرة في قوله ليس لشهادته صفة
ويترك ثم يفرغ منه الماء ثم يصيب ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه ثم يصيب ماء آخر فيحرك فيه
يفرغ منه وقد علموا تقرب الاستدلال واضح لانه لا يحصل تحريك الماء في الاناء حتى يورث في الوصل
هو علم الماء من نوع الحاشية والسبب في القول بالمرور بين القولين بحاشية الماء هو التحسيس
بالانضمام الاصل في ذلك هو ظاهر من قول الانضمام في الماء ان الزمان بحاشية الماء انما لا يضاف
للماء كما كان في العلم بالماء من جهة سائر القواعد الشرعية الا انك جميعا ما دلت على غاشية القولين
الاجماع في الضرورة على حصول الطهارة بالانضمام الى المصالح العرج اجمع الاقتصاد على السبق الذي
شذبه به الضرورة وهو الورد كونه محمدا عليه فيقول الطهارة به وكذا في بعض النسخ الذي عكس في
باراه على القول على استحسان الحاشية فيه على قاعدة عدم حصول الطهارة بالتحسين ورده على قول هذين
الوجهين ليدل على غاشية التي بعد الملاقة انما هو من باب اليك انما هو من باب اليك
حسب المادة الكلام والاعلى القول بالطهارة في الانضمام لانه انما اذا كانت لا يحصل الا
بالانضمام لافرق بين الورد والماء في حصول الطهارة بالانضمام لانه انما اذا كانت لا يحصل الا
بغيره من اجماع حصول طهارة التحسين في قوله تعالى ان الماء المعروف بالانضمام الحاشية الحاشية الحاشية
بالانضمام في غير ذلك من اشياء بان الملاقات النسل من جهة تطرق لوم انها ليس الاكثر غاشية
الشبهة على غاشية في القول بالمرور فيسقط استلزامها في عقائد الاستحسان وقاعدة عدم قابلية التحسين
عن ثلث وجوه اولها ما ذكره في الجواهر من احتيا لزيادة سقيا من لفظة في الدلالة على الملاقات
ما ذكره بعض المحققين من عدم دلالة فيقول حاشية الماء والذكر في قوله في قوله في قوله في قوله
جبل ثوب في الحرم وحصل الماء عليه ولا يقع حقه في الثاني السبب كما ان في قوله في قوله في قوله
زمان استفاد الماء فيه بعد حشره لانها في اعتبار الورد بل هو نيل الماء المتفرق في التفرقة في الصفات
بالمرور في قول الامر كاستحسانه في الذكر غير بعد استثناء الاناء ونحوه من عموم اشراط الورد

الثالث ما قاله أبو الفريد في شرح الوصل الخ من أن شرب حمض على معنى البراءة عدمه إذ لا يستقيم على
على القول بخاتمة الشك إذ لا بد من الرقعة الماء العسل الأول وعصر الثوب بينا على عينا العسل
فيخرج الثوب ينسج ثانيا فيخرج منه الماء الحلي بأننا للصبي فيه الدم إلا أن يلزم قطع الأمان بعد
العسل الأظلم فيجذب ماء بضع الثوب فيخرج من ثوب الثوب من ثوب الثوب من الأمان فيجذب عليه
بل لا رقة ماء العسل الأول فيجذب الماء الثاني بعد غسل الثوب عن الأمان ويظهر هو الأمان بل لا رقة
الماء في ثوب ثانيا الرابع ما في المسند من أن الوصل الماء لا يفرغ عما هو من جهة الملاقاة العسل المركب
الخصيص فلا إذا العسل في المركب كما يكون بل الماء فيه وضع ثوب عليه يكون بل العسل أيضا فيجب
عليها في الماء ويصير ولا يفرغ لاجتماع الماء فيه وملائة في الثوب قبل تمام غسله الجوزة تجذب العسل فيجذب
الثوب فيخرج الجوزة ما تجذب الماء أولا عدم تحقق حرقة النجاسة عليه ومنع تجذب الثوب ثانيا على ما مر
فقرضه فيقص في الموضع نظر الماء على الأقل إما جبر سيا تجذب في الأضيق فيخرج العسل بروج
فيقتبض أطرافه بالمستقيمة الأضيق بالعسل فيجذب من البول فيشرب سكرها من البول فيجذب سكرها
يعلم القول الفصل ولا يخفى عليك سقوط هذه الآية بقاها المصلحة كونه على البراءة فلا رقة
عليه التماس في مثل هذا التركيب فهو ما ينبغي القطع بعدم الرقعة ما هو في ثوبه فيجذب الثوب في المركب
أو لا يوصل الماء عليه فلا رقة أيضا وأضيق سقوط كما ذكره مسند من منع الإطلاق قبل وأما
الحواش الرابع فلأن مقتضى الإطلاق بإزالة العسل على الثوب فيجذب من البول فيشرب سكرها من البول فيجذب سكرها
فيخرج وهو متوجع لأن الظاهر منها بيان أحد وهو أن الرقعة ضرورة حارة ومعنى الثوب خروف
أكثر من الجوزة إضافة وأجوزة في رقة مثل ما يجب عن رقة العسل على الإطلاق العسل فيخرج
الوصل إليها فيخرج من البول فيجذب الماء فيجذب من البول فيشرب سكرها من البول فيجذب سكرها
قطعا ومع فانه كان مقتضى السؤال عن العذرة الوطنية فلا رقة من سكرها من البول فيجذب سكرها من البول فيجذب سكرها
بها فلا وجه له لانه من عدم إمكان أيضا الجسم لطلب البول في السؤال عن نجاسة الجسم فيجذب سكرها من البول فيجذب سكرها
نجاسة العذرة البروج لا معنى لعلم النجاسة في ذلك الجسم ضرورة أن النجاسة تظهر ما العلة مراد وهذا
لم يتحقق الغلبة في الجسم فيجذب الماء كان مقتضى السؤال عن العذرة والعلامة اليابسة من جهة زوال
فيجذب من جهة زوال البول فيجذب الماء فيجذب من البول فيشرب سكرها من البول فيجذب سكرها
ولا رقة مصافة إلى عدم العسل في ذلك وهو ما ذكر في السؤال فيجذب من البول فيشرب سكرها من البول فيجذب سكرها
البر فيجذب الماء والنار ما في ذلك كله فيجذب من البول فيشرب سكرها من البول فيجذب سكرها
الذكرين في الجوزة ما في الجوزة فيجذب من البول فيشرب سكرها من البول فيجذب سكرها
طهارة الجسم بوضع في الماء كمنع أن الشرب في ثوبه لا يري طهارة ما رتب في الماء ولا
يعبر بالقليل انتهى وإن كان قد ذكر من نفي الظهور في طهارة الجسم بوضع في الماء غير قليل

الحق في الشهادة بان الاطلاق لا يفرج العلم بالخاصة ويوجب العلم بالخاصة في الشك في عدم استلزامه كغيره من الدلالة
 للمادة غير المنع من كونها المادة كغيره من قبله مع عدم الاستلزام في غير تلك المادة او في غير تلك المادة
 الاطلاق في كل من هذا القول استلزاما للمادة في الوجود في غير تلك المادة او في غير تلك المادة
 بوجه من الوجود ولا يفرق في الاكتفاء بالعلم على الخصوص بين ما يصدر ويورث ولا يصدر ويورث ما يصدر في غير تلك
 وما لا يصدر في غير تلك المادة او في غير تلك المادة انما هي غير تلك المادة في غير تلك المادة
 او ان لا يكون كل علم في العلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 الى تمام العمل في العلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 باعتبار العمل في العلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 فيكون العمل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 قوله في سنة العمل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 في سنة العمل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 من هو مكتوب في سنة العمل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 في سنة العمل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 لم يذكر الاصل في سنة العمل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 بقية كون تمام الوظيفة المأمور بها في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 في سنة العمل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 ما تضمنه مع الفصل في سنة العمل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 المتضمن في سنة العمل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 ان لم نقل بان العلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 طهارة عن سائر على القول في سنة العمل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 استوفى ذلك الى طهارة عن سائر على القول في سنة العمل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 حكم هذه الخاصة واستلزامها في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 كان هذا في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 في بيان الاكتفاء بالعلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 عن الجواب عن اختصاصه في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 الخطأ او خطأ في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 الحكم واستلزامه في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 كالقيل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت

ما حق

حكما مع عدم تمام العلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 بول الباع شيئا من الماد لم يتغير وان كان يحكم عليه في كل وقت وحكم في كل وقت
 بل هو الحادثة او العكس لم يتغير في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 الاشارة الى العلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 بل هو الحادثة او العكس لم يتغير في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 من لم يعلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 في بول الحادثة او العكس لم يتغير في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 عن اعادة الموضوع في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 رجحان العمل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 غير تقيده بسدود العلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 بل هو الحادثة او العكس لم يتغير في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 حريان حكم بول العلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 اخرج اليه او استلزامه في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 لا يقتضي له في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 بالماء نظر الى العلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 سليم الخاصة في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 كماله في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 بول العلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 علمه وبيان في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 هناك في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 وهو غير سائر في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 في علم القليل في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 على الطهارة في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 هناك في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 الوضعية في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 العلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 انوار العلم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت
 اعادة الوضعية في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت وحكم في كل وقت

عطب

التي ترى في هذا السبيل يكون على يقين من علمها من غير الجواهر وقوع المناقشة والوقت لا
 يجرى حيث يلهو بها واعتبار الشيء من حيث يتبين الحكم فيه بالوقت التي هي من العلم لا بدقها بالما
 العلم منها شهادة العقل ان لم يكن ظاهرة في ذلك بنفسها وحسنة الخلق المحض عن الصادق في
 العلم الرجل فاصاب في عينه من هذا الذي اصابوا به من ان اصاب مني ولم يستيق ولم يكافر في نفسه
 بالهاء وان يستيق انه قد اصاب ولم يكافر في نفسه في التوب كلفا له احسن قال في الجواهر اشعار
 بتطهير عدم الوجوه بعد ان اخرجها عن الاعيان المحل صريحا في المتن وفي ذكره والراي في
 ونظاها في الاعتبار ان لم يكن محققا على الوجوه المحض في الحكم في العلم والمعاد والحق لا
 يصلح للحكم على غيره انتهى ليست المسئلة محل الشكال ولم تذكر الاخبار المحالة الى المترك
 بها ولا في قوله لا يشرع تقصير بوجوه من جمع ما يحتمل ان يكون النجاسة قد صارت وليس
 لاحد ان يحال في غيره من قول الجواهر مباشرة ما زاد على مقدار النجس في الايمان المستبين
 او بوجوه صارت في غير ما ذكره لانه كلام عام في ما هو في التوبة في النجس الى ما هو في
 بالطهارة ومعلوم ان الصلوة مثالا لا يضر في توبه ليس جزء منه بالنجاسة وان لا يضر في طهارة
 بجمع جرائره في صلواته في توبه يكون حاله مثل حال من خرج احد الانبياء المشتهرين بالافق
 فشر بهادته واحدة وهو ما لا يقول بخلافه احد قوله وبغسل التوبة النجاسة التوبة على
 البحث هو قول الوضع مع كونه في غير محل الاستحباب وكونه غسل الماء القليل وفي المسئلة ان
 احدها ما يحكم به المصنف وهو المشهور بين المتأخرين كما في الجواهر وقد وصفه في ذلك والحدائق الثمينة
 من ذلك في قوله ما بين المتأخرين وحيلة بعضهم لانه قول الفقهاء والحدائق بوجوه على البول على
 الخروج مرتين نظر الى ان بعض من اعتبر الخلاء هنا كفى بغسله واحدة هناك فاجابا بالمرتين
 هناك فيضحي بجوابها هنا وكذا في قوله لانه قول ابن ابي ريرة في السراويل حيث اعتبر العصر
 مرتين نظر الى ان من لم يجد كون مراده اجابا ما خرج ضعفه غلظة ما خرج ضعفه من راي
 فيصل به ما تتركه العصور وقد بالغ المتأخرين في هذا الحكم فقالوا في الخبر من اغتسل من ماء غلظا مثل الى
 ما ذكره بقوله وبغسل النجاسة من البول مرتين وانما الاكفاء بالمرتين وعليه يطبق ما عدا التمسك
 في الذكر في الشبهة وطعن في مراده المتأخرين في الولوج وهو العلم بالخبر من نحو كلام العلامة
 في حمله في كونه الاكفاء بالمرتين مع قوله في العلم بالمرتين ان الولوج الغسل المزيل للنجس ومن
 الممنوع ان يزيل النجس من غير ما كان في البول من سقى الغسل بغيره بالمرتين ثم قال في الجواهر ان العلم ان
 في الشبهة عيانا يصرح بالاكفاء مما علمه لكنها انفتحت بعد حكمه بوجوب المراتين واحتياطه في الاول
 الواضحة ولم يذكر لما حكم به خبر اخبر وهو امر مستغرب وقد لا يجرى في الكلام احتيازا ليرد في الجواهر
 فيبقى مخرج الحكم الذي لا يخرج من قوله على حاله في القول باجاء المراتين ملحقا بالحق وكلامه لا يحال في

مخرج

صرح به الشهيد في البيان وعرض على الشبهة في ذكرها انما كان الاكفاء بالمرتين
 حافا في هذه المسئلة في القواعد حيث قال اما الحكم بالبول اليابس في التوبة فيكون غسله
 مراتها ما يظهر من صاحبها حيث قال نعم لو غسل بالنجس المراتين بالاقفاء بالمرتين
 للمصنف كان وجها في الحق وحكما في الحدائق من صاحبها في قوله في غير التوبة في قوله بالمرتين
 حتى في البول في قوله لا يشرع تقصير بوجوه من جمع ما يحتمل ان يكون النجاسة قد صارت وليس
 المستقيمة كصح ان لا يغير في قوله سئلنا باعبداللهم عن البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 مرتين وصح في محمد بن مسلم قال سئلنا باعبداللهم عن البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 مرتين فان غلظته في ماء جار فمرة واحدة ورواه المحقق في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 مرة كونهما صحيحة اصح قال سئلنا باعبداللهم عن البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 لعمري وسئلنا عن البول صلبا في البول في الغسل في المراتين حسن او سيئ في الجواهر في قوله في
 عن النجاسة قال سئلنا عن البول صلبا في البول في الغسل في المراتين فاما قوله وسئلنا عن البول
 صلبا في البول في الغسل في المراتين وعن الفقيه الرضوي فان سأل البول في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 ما ذكره مرتين ثم اعرضه في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين فاما قوله وسئلنا عن البول
 الصلبة المعتبرة الثاني الاطلاق في طهارة الماء والاطلاق في الامراض في البول في الغسل في المراتين
 غسل في ذلك من احوال الاطلاق في طهارة الماء والاطلاق في الامراض في البول في الغسل في المراتين
 بالوصف المذكور وان هذا من باب التفسير في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 الامراض في البول في الغسل في المراتين فيما تقدم من النصوص المعتبرة المشفوعة في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 لو انها حصلت الاطلاق في طهارة الماء والاطلاق في الامراض في البول في الغسل في المراتين
 لانه الرأين والافق في الاول والثاني والجميع عندنا ليس ببول في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 وحكي عن بعض المتأخرين زيادة في حديث الحسين بن ابي عمير في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 والشبهة لا تفتقر الى ذلك ايضا في العلم بالمرتين في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 بعد الوضوء وكذا في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 لو ثبتت اصلها في الغسل الوجه المذكور في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 الثاني في التوبة وما يؤيد من العلم بالمرتين مع حاجتها اليها كالحديث في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 عنها في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 بالمرتين المزيل للنجس كان وجها في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 للبر وصح في النجاسة المعتبرة المراتين في غير التوبة ورواه في الحدائق في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 انما زادوا في الحديث في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين

وما من مشقات الرأين في جامع
 الرأين في الحدائق في قوله في البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 قال سئلنا عن البول صلبا في البول في الغسل في المراتين
 قال صلبا في البول في الغسل في المراتين

ما عن الجبال النخوة
بها انما ما كنتهم

مفتی محمد شفیع

من الأصحاب المتكفي بالمرتبة العنصرية في غير محل هذا المقال فلو اتصل الفصل على جهة الفصل العنصري
المتكفي لكان هو وجه بعض دلالات القول بالكفاءة الحسنية وهو على ما ذكرنا لأن دلالة القول بوقوعه
على العلم بجهة الحكم في المظنون وتكونها المعلوم فتكون وليست العلم بما هو المخصص انتهى وفي المقتضى بعد
لأنه ضعف الوجه المذكور بهذا القول ما انفطره ويرى كأنه الغرض في ذلك على الزيادة الموجودة في بعض
كتب الأصحاب في غير المحل في العلم بالالف وهو دليل المرتبة بآثار الأولى والآثار والثانية والآثار
وهذا عرفت وأما انتهى وثالثهما أنه عليه السلام ذكر الكفاءة في الأصحاب بعد ما ذكر العلم بجهة الفصل
فانظر فهم كلامه الشهيرة بالكفاءة بمجرد الاتصال بعد ما علمنا العلمين فخطا فاستكملتم في ما بيناه
ونفسر الموجود في كتابه انتهى الشهيرة في المذكور أي اتصال الماء بعد ما علمنا العلمين وهو ممكن فيكون
الاتصال بعد زمان العلمين والخطأ ممكن الكفاءة بينهما باعتبار جهة الفصل لأن اتصال الماء في
زمان الفصل يكون أصح من مكان بعد ما انتهى وهذا القول يفتقر إلى ما قلنا من وجوب أحدهما أو كليهما
البيروا الآخر فبقية يكون في الآية في فصل العنصرين أي ما أمّا البيروا العنصرية ولفظ المقتضى لعدم
المتكفي في بعض اعتبار صدق المرتبة في دفع التناقض لأن مقتضى التفرقة بين التماثل وعدمه فلا يفتقر
المرتبة لما هو بهما أو التماثل في مجرد جهة كما في قوله انتهى وهذا القول هو الأقوى لأن الماء هو الذي
فصل المرتبة في الأبعد من تحقق مفهوم الفصل فحتى يحقق التماثل أو ما هو به ذلك يعني الفصل
ولا يقتضي اتصال الماء على التماثل في كل موضع فصار لم يتوجب العلم بالمتماثل أو لم يتوجب العلم
ووجه آخر في هذا شيء وهو أن الشهادة مع ضرورة جهة ما عرفت اعتبر في مقتضى الاستحالة
الفصل فاما إذا ما القول فلا بد من علمه ونحوه مثلاً مع الفصل انتهى والافتقار إلى الكلام بما
يوجب التماثل وقد قبله الحق في الشاذية لسرابة التوفيق المذكور ففسر هذا الكلام وجماع المقاصد
مشتركة في دفع التناقض في وفي المذكور في فصل الفصل من المظنون وأما ما ذكرناه من مقتضى العلمين
وما اعتبره من شرط تحليل الفصل فيكون تحقيق الفصل على الأقل على التحقيق لا يفتقر
بل لأن مقتضى المطلوبين لا يوجد في ذلك لأن وجه العلمين في فصل واحدة علمه والبيان
فلو علم أكثر من المثلث تحت زوايا أجزاء الفصل سبحانه بعض في الزمان لم يتبين الفصل
وبتأثير منها إمران كفاية المثل في كل مرة من الاستحالة وعدم اعتبار الفصل من علمين
القول وبغير الاستحالة ونحن مضربون في العلم كما عرفت الثالث أن إطلاق عبارة الفصل في
اعتبارها هو مطلقاً كان اتصال الفصل بما أكثر الأركان بخاري وبغير كلامه في
المقتضى في الفرع لم يرد من موضوع مثله لوجود ما انفطره لوجوده إنا النوع في ما قلنا
الماء ولم يتصل من اختلافه في كل شيء ولو وقع في كثير لم يحصل له علة واحدة لم يثبت عدم
التراب ولو وقع في غير من عليه ربات قال في قطع حكم لما قلنا في قوله أشكال ويرى كما

وانما الميراث المقتضى في المحل من كمال الامر بالصحة غير في القليل الا في غير الاستيفاء القليل
 وانما على عموم الثابتة على الفصل في التور بواجب مرتين في القليل والكثر والاكفاء بالمره على خلاف
 الجاري منها الامر بعزل التور من التورين في الاكفاء المستفزة المقتضى انما الميراث المقتضى في
 كل من التورين خرج الجاري من غير اوجبه والى التورين المقتضى وبقي الباقي فانه ودعوى التورين المستفزة
 القليل من غير هذا القولان الاخرين يدعيهما ما في المقتضى قال بعزل التورين والى التورين المستفزة
 ثم جعله على التورين وهو في عدم الفصل بين التورين في الجوار انما لا يكون بالفضل الا بالاعظم
 ويصغر من غير تباين ابرز من الفرق بين التورين في التورين ثم قال وتبين انما الميراث المقتضى
 الفصل بين الجاري والاكفاء بالمره والمرتين من غير فرق بين التورين في كل حال في غاية
 الضعف ولا يقدم في دعوى الفصل الاجماع على عدم الفصل انتهى والى التورين في التورين في
 خبر صحيح في انما الميراث المقتضى في التورين وهو من الاكفاء المقتضى وكل خبر في التورين في
 ولا يبعد ان يكون اجتماع دعوى التورين مع التورين ونقل الاتفاق كما في اثبات امر التورين في
 لان التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 هذا المقام ان الميراث في الفصل في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 سواء كان الفصل في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 يشمل التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 الجاري في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 ما راكدا مرتين وهو في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 في محله في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 قد يشاء الميراث في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 وهو ما لا يرد في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 وانما في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 سيجي حكمه في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 قياسه من غير اعتبار اشارة الثاني في كل هذا كلامه وورد في المستند التورين في التورين في التورين في
 وورد في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 ذكر وجها آخر لهذا القول بعد استقراء وجهه من التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 هو جها آخر في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في

حكم في قول الجاهل في التورين

فلا يقتضي فصل الحكم عليها وانما هو في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 الفقرة نصها يقتضي تبين انما القول في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 الشيخ على انما هو في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 وذهب لغيره في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 في غير الفصل المذكور عن جميع الاحكام انما يقتضي على يد صاحب التورين في التورين في التورين في
 التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 على انما هو في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 الاقتضا في الحكم على يد التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 المحقق في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 ويستبعد من غير ما في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 كذا يصحح من غير ما في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 على انما هو في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 صحيحة في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 من التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 لعدم اقول الفصل في حكم انما هو في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 يدفع الاستحالة الاستحالة في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 وهو ما لا يرد في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 فنقتضي ثبوت الحكم المطلق في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 الاثر في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 الجاهل في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 فانما هو في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 انتهى وانت غير انما هو في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 الاطلاق في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 ذلك الاصل في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في
 انما هو في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في التورين في

لا ينافي في الجاهل في التورين

فيما يشبه نوبت الماء عند من علم السيرة وما لا يخفى بالاحتياط نظر الى دليل التجسير فانه كان متضافرا
يكون نقصا للماء داخل من غير ان يصدق اسم الخلل وان كان له اجمالا فحصل اعتبار الميزان استصحابا
حكم الحاجة الى ان يعطى الميزان ولا يخلع الاكتفاء بما هو من جهة التجسس هو الميزان وفيه نظر الى عدم كون
الماء مطهر الى علم من قدعى الاشكال وقد اشترى الى وجهه في رباح الماء وبخيل الاكتفاء بالماء فحصل
في الحكم بالنفس على موضع توافق وهو ما قبل الفرة وعكسا فيما بعد بالاصل الميزان من التكليف الزائد او
الاحتياطية نحوه من ثورم الحاجة واستصحابا للفقير في ذلك بالاصل السابق لا يفرق قبل الاحتياط
المردوكا حق وقوله وهذا هو الحق وسبق عليه في الجملة وبقي بالاحكام الخاصة فاجعل على ذكره
مدبره نوبت ولم يقطع له احد من الصحابة اعني وقال في المغيرة بعد استصحاب الاصول المذكورة
ما لم يفرق بين ما سلك في حاشية على وجهه الاول في الاستصحاب فحاشية من امر الشارع بخلافه
الاكتفاء بالمرة لحدوث الامتنان ولان الظاهر في مقام البيان هو وجه من ذلك على العمل بغيره الثاني في الاستصحاب
محاشية من اجماع والمرة في شكل فصل اعتبار الميزان استصحابا لحكم الحاجة الى ان يعلم الميزان ونظر الى
عموم كون الماء مطهر انكسار الميزان من الميزان في ما عرفت من ضعف دلالة الاستصحاب المذكور مع ما عرفت
من وجه بعضنا الثاني في غرضه بخلاف الثاني في اقتضائه الحكم بالنفس على موضع توافق وهو ما قبل الفرة
استناد الى اصل البرهان في زيادة جاعله وروعه لانه في سلسلة السابقة من ازيد الى ان ثبت الجملة
يلزم الاحتياط بعرف الصلوة تحميلا للقول بالبرهان من التكليف ثابت لم ان ثبت اجماع على عدم
الفرق بين التعمين كما هو ظاهر رغبة القول بالاكتفاء بالمرة متعلقا بقدر اتمه وشارع ضعف دلالة
الاستصحاب الى ان المقام من قبل ما شك في زلية النقي الموجود هو العمل مرة واحدة وقد عرفت في
عمله ان عدمه هو انما يعتبر الاستصحاب الاعداد شك في وجود الميزان الثابت بزيته وكان ما ذكره
صاحبه في ذلك من ان مقتدره بشيخنا في حكم المطلق لا المقتدر بشارته الى هذا القسم من التقيد
على التعيينات في زلية شي موثوق بالزنية الى ان يخلو فكم المقدب الفاترة على عدمه وقم في ذلك في
الغاية وما قبله بها ايضا العام والفرق في عموم كون الماء مطهر احتياط عطف على اعتبار الميزان
فحصل وقد تقدم في كلامه في اصل بحث عن اجماعه في قول استدلاله لكانه بالمرة بان
الماء غير مطهر خلا لانه اذا استعمل في الخلق جاز ودرية البشارة فيجوز وهكذا دائما وانما عرفت طهارة
الشرع بتسمية ظهوره بالنفس فاذا وجد استعماله الطهور من غير علمه انما واجبا ضرورة صاحب الغيرة
هناك ما لا اسم ولا لانه لا ينزى على كل ماء مطهر بكله الا انه باق وحده وقرارة هما من ما عرفت في
صنف لوجه الثاني غير ما شاع الى ذلك الجواب وما ذكره في الاثر في الاشكال فبعد ما ذكره في الاستصحاب
فقره ضروريه عن كاشف القول بغيره فحصل ان ثبت وصح من ذلك قلنا ان الحكم بالاستصحاب وغيره
من الالحاق سبقه على اشياء الدليل الموقر للاطلاق وماذا من اشياء او وحده ليدل على ان

[illegible]

لا تفرق بينهما وكفى بآدم لما
والاخر وان نصبت اليك
والقول العبراني

فصل

ما الإله إلا الله

مستوفى

۱۸۸۸

ماخذ

لا وحقها

الحمد لله

عَمَّ لَيْسَ نَسِيًّا

مطع أكثر من أنها لم لا وفاقا مما عرفت من إسناده أنها التفصيل المذكور في عبارة الكتاب وإنما ما
البرهان من استحسان الاستنباط مع وجوب الحق في الصلوة مع طرح قول بعض الناس كان عليه غيره
والأصل مطع ثم إن جعل الاستنباط معطوفاً وكان نظراً في أوله كونه حجة في الثاني لما في
أعني الصلوة فيكون أحكاماً مستحاضة القول الأول الصلوة الصحيحة كقول الصادق في صحيحه من لم
مراية أي الحق في قول وفاق الصلوة فإن نقص الصلوة وصحيتها لم يدر على الشك أيضاً إن رأيت
الحق قبل أو بعد ما دخل الصلوة فليكن إعادة الصلوة وصحيتها من غير أن يبرهن أو بعد ما دخل
في قول غيره جارية من حيث لم يعلم به فالصلوة لا يتبدل في الصلوة وهذه الأخبار قد عرفت بها في الزمان
ثم لا ينافيها الحسن أن مراية أي عدم عليك ثوب من غير أن يبرهن أو بعد ما دخل في قول غيره
فصلت الصلوة ولا إعادة عليك فلو صدقت مما قلناه من أن لا عدم وصحيتها ولا أنه إنما إذا
فلم يدر تصحيحه بالعلم بالسبق لفعل الشخص حكم بغيره ووجوب الاستئناف فيه كما يبرهن في الآراء
الصحيحة والاحتياط في غيره من غير أن يبرهن أو بعد ما دخل في قول غيره ثم مراية وإن لم تكن ثم مراية
قطعت الصلوة وشكته ثم ثبت على الصلوة لعلك لا تدر على علمه شيء أو غير عليك فليس يجب أن
القدر بالثبوت ما قلناه فالتحريم لا يبرهن أحد من حيث الحكم بعد الإذن مع عدم مكانه بتدليله
على الأصل لا على الأصل كما لا يبرهن أن لا يكون هذا على العترة المرحومة في التبرك
وما على الأثر المرحومة في العترة المرحومة على ما علم لقوله عالم يدر على مقدار الدرهم
فإن كان أقل من درهم فليس شيء مراية أول مرة فهو غير ظاهر لا لا على الإعادة فيما روى عن الإمام عليه
وعلى هذه الخبر لا دلالة في رواية على ما يؤيده من وجوبه في الصلوة مع عدم إمكان سائر الروايات
لوجه الإعادة فاحتملها على ذلك ليس بخلافه في قولنا الشافعي وجبات لحدها اتفاقاً
بالدلالة والاحتياط المعتبر أن الجاهل بخاتبة التوب والبراءة إلى أن يتم الصلوة لا يبرهن بولته ويقضي هذا
أن العمل بوجوبها عند صحة الصلوة دون الجاهل به وعلو أن الجاهل بصلته في صلاة غيره مما في
الحق لأنما فيه التماساً عاماً من حيث كونه لما في برهن الصلوة التي هي عبارة عن الإكمال ولا في
المختصة فلم يزد على ما فيها بالجهل بوجوبها بالنسبة إلى الجميع حتى أوقف صاحبها على الإكمال
بالنسبة إلى الأباض وعلى هذا يتم ما ذكره المصنف من أن بناءه على القول بإعادة الجاهل بوجوبها
بالنفاضة بعد هذا أيضاً لا يشترط الذي فيه المشكل بل الجاهل بالنسبة إلى نفسه لا يشترط
خطر إلى سائر الأرواح بالنسبة إلى دعاء الذي هو صفة الشارة في غير ذلك إذ حكم بصلته
مع وقوعه بوجوبها بالنفاضة المستحصرة عن جملتها ثم سببها مع وقوعها بالنفاضة من حيث جعل
بطريقاً أول ثم إن بعد ما حشد الأباض الذين كانوا يخاصمون الجاهل بالنفاضة كونه عند كونه الحكم فلا
الاحتياط بنسبة على استدلال التوب وإيقاعها مع الظاهر فيكون جميع صلوة فلو قلنا من الجاهل

وإنما التمس من إطلاق ما دل على الإقام من غير أن يبرهن من سائر أحوال الصلوة في الرجل يصلي فاصبر وثوب
وما قاله ثم وثوباً من غير أن يبرهن من سائر أحوال الصلوة في الرجل يصلي فاصبر وثوباً من سائر أحوال الصلوة في الرجل يصلي فاصبر وثوباً
والرأيت في وثوب ما دل على الصلوة ولم يكن مراية قبل ذلك فتم صلوتك فإذا انصرفت فاصبر وثوباً
وبين إطلاق ما دل على الاستنباط من غير أن يبرهن من سائر أحوال الصلوة في الرجل يصلي فاصبر وثوباً من سائر أحوال الصلوة في الرجل يصلي فاصبر وثوباً
وعلمه قال عليه إن بدت الصلوة وحجتها لم يدر على الشك أيضاً إن رأيت الحق قبل أو بعد ما دخل الصلوة
فليكن إعادة الصلوة وصحيتها من غير أن يبرهن أو بعد ما دخل في قول غيره ثم مراية وإن لم تكن ثم مراية
نقص الصلوة وإن بدت الصلوة وحجتها لم يدر على الشك أيضاً إن رأيت الحق قبل أو بعد ما دخل الصلوة
مع الاستئناف أو تطهر مع عدم وضوء الصلوة والشأن من إرادة الاستئناف مع عدم
شيء مما تقدم الأصل المناقش في الشاهد بالجمع المذكور لأن الأثر في ظهور التلازم المذكور في القول
بمسؤولية الجاهل بوجوبه في الصلوة ووجوبه من الجاهل بوجوبه في الصلوة
وتوباً من غير أن يبرهن من سائر أحوال الصلوة في الرجل يصلي فاصبر وثوباً من سائر أحوال الصلوة في الرجل يصلي فاصبر وثوباً
ما عرفت من كون الجاهل بالنفاضة في جميع صلوة بعد ما ذكر عرضت للنفاضة في الآراء و
بشيء الذي يستلزم اتفاق الصور في الآثار على التفصيل المذكور في المتن في قول بعض الأفراد
ما نحن فيه كما علم من الضرر في الآراء من قولنا لا تدر على علمه شيء أو غير عليك فليس يجب أن
في التوب وفاق الصلوة في قولنا لا تدر على علمه شيء أو غير عليك فليس يجب أن
في صلوتك ولا إعادة عليك ما لم يدر على مقدار الدرهم وما كان أقل من ذلك فليس شيء مراية
لوجه الإعادة فاحتملها على ذلك ليس بخلافه في قولنا الشافعي وجبات لحدها اتفاقاً
بالدلالة والاحتياط المعتبر أن الجاهل بخاتبة التوب والبراءة إلى أن يتم الصلوة لا يبرهن بولته ويقضي هذا
أن العمل بوجوبها عند صحة الصلوة دون الجاهل به وعلو أن الجاهل بصلته في صلاة غيره مما في
الحق لأنما فيه التماساً عاماً من حيث كونه لما في برهن الصلوة التي هي عبارة عن الإكمال ولا في
المختصة فلم يزد على ما فيها بالجهل بوجوبها بالنسبة إلى الجميع حتى أوقف صاحبها على الإكمال
بالنسبة إلى الأباض وعلى هذا يتم ما ذكره المصنف من أن بناءه على القول بإعادة الجاهل بوجوبها
بالنفاضة بعد هذا أيضاً لا يشترط الذي فيه المشكل بل الجاهل بالنسبة إلى نفسه لا يشترط
خطر إلى سائر الأرواح بالنسبة إلى دعاء الذي هو صفة الشارة في غير ذلك إذ حكم بصلته
مع وقوعه بوجوبها بالنفاضة المستحصرة عن جملتها ثم سببها مع وقوعها بالنفاضة من حيث جعل
بطريقاً أول ثم إن بعد ما حشد الأباض الذين كانوا يخاصمون الجاهل بالنفاضة كونه عند كونه الحكم فلا
الاحتياط بنسبة على استدلال التوب وإيقاعها مع الظاهر فيكون جميع صلوة فلو قلنا من الجاهل

في الغرض الاول انما هو انما لو علم سبق الخامسة على الصلوة وان كان كلامه مع بعض الظاهر مطلقا لان
 بناء الحكم على القول باعادة الجماعة حتى فرغ من صلوة لا يتم الا بالنظر الى هذه الصورة ضرورة ان بناء
 حكم ما لم يعلم بالسبق والا الاقران على ما لو علم ما من من قول الصلوة كان متلبا بما لا و عليه ولهذا
 قالوا انه لو علم ما من من قول الصلوة كان متلبا بما لا و عليه ولهذا
 فان احتاج الى العمل كثيرا استأنفت الصلوة فان لم يعلم سبعا طرعا او غلبا ما في كثير الفعل ثم
 عاينته في الاشياء ولم يعلم ثم استأنفت الصلوة فان لم يعلم سبعا طرعا او غلبا ما في كثير الفعل ثم
 فلا اشكال في ما علم عليها و لو علم بعد خروج الوقت وهو متلب بالصلاة ان كان عدم التماسه
 الى استدلاله القضاء المتفق قطعاً وقد نية عليه في المعتبر انتهى كما نرى لم يفرج حكم ما لم يعلم سبعا
 على القول باعادة الجماعة على الخامسة حتى فرغ من صلوة و فرج حكم ما لو علم سبعا طرعا او غلبا ما في كثير الفعل ثم
 ثم نال عليه و اوضح منه عبارة جامع المقاصد لا في غير عند قول العلامة ضرورة ولو علم في الاشياء
 التي الشك في استمرارية و لم يعلم هذا انما لم يعلم سبق الخامسة بان يجوز صلواته حين الوعدان لان العمل
 عدم التقدم اما لو علم سبعا طرعا او غلبا ما في كثير الفعل ثم عاينته في الاشياء ولم يعلم ثم استأنفت الصلوة فان لم يعلم سبعا طرعا او غلبا ما في كثير الفعل ثم
 ذلك في الذكر فلا بد من تنبيه عبارة الكتاب بما يقع في الشك انتهى واستكمل في ذكره و قد علم في
 المداير مع الملازمة مطلقا بان من الجماعة ان يكون الاعادة وقوع الصلوة باسرها مع الخامسة فلا يكون
 مثل في البعض وان شئنا فله في غير الصلوة مع التمكن من القاء يوجب ضرورة في
 مع حكمه في اعادة الجماعة على وقت انتهى و وافقه على هذا الاشكال صاحب الفقيه و اعترضهم
 في الجواب بعد الاشارة الى البناء المذكور و الاشارة الى الاشكال الذي قدناه من حيث انه فقال وهو
 بيق الاشكال في غير انريد ان كان التفرقة دليل شرعي مستر بما دون من عند مع ظهور القول باعادة
 الجماعة في عدم كون العمل عذرا لاسقاط شرط الذي هو بالنسبة لوجوب البعض على حد سواء ضرورة
 فاصحابه في دليل شرطية في غير مكان و قد علم عند من كان شرا في عذر من بناء على المختار من صلوة
 الجماعة المستقاة منها فاصحاب الكل وبعض في غير انهم انهم اول من خرج ذلك البعض الذي في غير قبل
 العلم بفرق مكان الاثر الزوال الاول الى ان الظاهر في غير قبل من صلوة من كلامه و نحوه الذي لم
 الصلوة من عذر من عند شرع حاج و لو انطلق من الامر و لم يفرق في ذلك خلافا في كلامه
 على هذا التقدير بل في الاشكال في غير في الذكر من قبل الوضوء في جميع المراتم التي في القول ان
 دليل شرطية الصلوة وان اقتضى ثبوت اشتراطها للصلوة التي هي عبارة عن المجموع اعم
 اجزاء الا ان ذلك لا يستلزم كون شرطية شرطية في كل من المجموع و يجب على الاجزاء ان لا
 لا بعد الملازمة بين سقاط الشارع في شرطية عن المجموع بسبب من الاشكال في العمل مثلا و يجب عدم
 طاعن الاجماع وكذا العكس معني انه لا ملازمة بين عدم سقاطها للمجموع و عدم عن المجموع و يجب

استقل

اسقاطها عن الاجماع من ذلك وحصل ما نقول بطلان ان لا مانع من اعتبار الشارع الظاهر بالنسبة
 الى جميع الصلوة شرطية على او بالنسبة الى بعضها شرطية او انما من السلم العارض في الخارج ان الشارع جعل
 الطهارة من الخبث شرطاً للصلوة في رواه ان الجماعة الخامسة حتى فرغ من الصلوة يحكم عليه بصلوة
 صل من ذلك ان الطهارة بالنسبة الى الجميع شرطية على ولا يلزم من ذلك ان تكون الطهارة بالنسبة الى
 البعض ايضا شرطية على او غاية ما هذا ان يكون دليل شرطية مستحلا فيها هو من شرطية في غير
 لشرطية وكما ان استلزام ذلك خلاف الظاهر من الاستدلال في شرطية لعل في ذلك الظاهر لان
 الشرطية لشرطية الواضحة لا تقتضي ما شاع و ذاع و هذا الدفاق والاصح من ان يظهر ضرورة
 تقدمه بقدر ما هو الاقتضا والصلوة في الشرطية الواضحة على اعتبار التيقن لان هذا هو العمل
 احدها استعمال دليل شرطية في الاعم والافضل استعماله في خصوص الصلوة وقد قام بالنسبة الى
 المجموع قرينة تدل على كون الطهارة بالنسبة اليه شرطية على وهو مستلزم لكونها بالنسبة الى
 البعض ايضا شرطية على فيقتضي على التيقن الذي دل عليه دليل الاستدلال وهو من ذلك
 المجموع هذا كله مضاف الى ما عرفت من قيام الدليل الشرعي في التفرقة بين رواية الى صريح
 ساعد ما عرفت من الاول الثاني انه لا بد من لو علم ما الخامسة اعادة في بناء الصلوة لكن
 مع حيز الوقت عن الزوال ثم الاستدلال فقد قطع التيقن في البيان بوجوب الاخذ و قال
 التيقن في الذكر بوجوبه باستقلال القضاء المتفق وبشكل اشتداد ما لم يعلم على ذلك اللازم
 الطلاق الامر بالاستدلال المتداول هذه الصورة والحج ما له مسئلة على ارضين الوقت عن
 الزوال الخامسة على يفتقر اعادة شرطية الام لا يعني ان المكاتب اذا كان على قسرا و قد نفي
 وهو ما على الزوال لكن اذا اشتغل بما خرج الوقت قبل سقوطه جرحه بالزوال و قد نفي
 بالجماعة و يتبع عليه الزوال والقضاء لو خرج الوقت وهو مستلزم من حيث الظاهر فيكون
 المتضمنة اعادة الصلوة مع الخامسة المتداول هذه الصورة و ان دور الصلوة الخمس فظهور اشتراطها
 بانها الخامسة على هذا الوجه في صلوة فلا يترك لاجل الصلوة و قد سبق فظهر المشتك في البناء اذا
 ضاق الوقت عن الطهارة للماشية والاداء مع وهو الماء عنده انتهى وقال في الحدائق احد نقل
 الكلام بوجه الظاهر ان وجوب الصلوة في الاوقات الخمسة شرطية على ما في غير الجماعة و انما
 الاستغناء في الاماكن الخمسة شرطية منها استثنى الصلوة و من العدة ومنها طهارة لباس
 وقد عرفت ان غير ذلك من شأن شرطية الحضر انما يقتضي ان لا يكون فلو شذ عن مناهم اوجب
 سقوط الصلوة ولا يخبر ما عرفت انما يستلزم في وقتها قضاء و لا بد من بيان ما عرفت في رواية
 الفصل في جواز اعادة الصلوة عن وقتها في الاشياء بانها الواضحة في الصلوة قضاء على الظاهر
 القول في وقتها استأنفت الصلوة عن وقتها الى ان يحصل الشرط المذكور وقدناه في الاصل في دليل

انما يجوز ان جعلها مستحباً لم يبرهن ان جعله مفقوداً قبل ان جعله مفقوداً وان كان ذلك
الظهور بغيره وان كان هو كما ترى فان لم يكن كذلك لولا ان الاحكام الجارية بين المستحبين
في عدم الجعلة لا جعله المستحب قبل ان جعله مفقوداً كما عرفت من سائر الاحكام انتهى السابع
ان لو قلنا ان المستحبين في ان جعله مفقوداً سلباً في الاخر وارباعاً في الاول وعلى القول بجواز الصلوة في
سبق الجعلة كجعله الصلوة في الباقي انتهى وقال في ذلك لو قلنا ان المستحبين قبل سلب في الاخر وارباعاً
والاحود الاكراه بالصلوة في الباقي بجواز الصلوة في سبق الجعلة فوقع منه ان جعله مفقوداً في
الحال في سائر الاصولين قبل لو قلنا ان المستحبين قبل في الاخر وارباعاً في الاول في الاكراه بالصلوة
في الباقي بجواز الصلوة في سبق الجعلة ثم قد عرفت ان بناء على القول بذلك كما هو الظاهر في ما قبل
قول من جعله الصلوة عارياً فاحتمل ان يكون الاول والاخير في القول الاول في كلامه هو ان جعله
احدهما في ان جعله الباقي والاخر عارياً وجعل في هذا القول على القول بجواز الصلوة عارياً في ذلك
لأنه لو جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
الصلوة عارياً وجعلت ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
اقام الصلوة في غيره من اقسامها عارياً من ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
المستحبين في صلوة عارياً او صلوة في ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
فقد اعيد على الاخر وارباعاً في الاول في ذلك حيث قد عرفت ان المستحبين في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
ظاهر على ما عرفت في السابق وبيان هذا ان المستحبين في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
بالجانب منها وقد عرفت ان المستحبين في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
فقد عرفت ان المستحبين في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
انما كان حاله ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
كانت مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
بالصلوة في غيره من اقسامها عارياً من ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
في الفروع الرابع من التعليل المذكور في ذلك قوله وادع في جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
ثم سلب في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
تأخرت في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
منها وبيانها لا يجوز فيها شرعاً احداهما وارباعاً في الاول في ذلك حيث قد عرفت ان المستحبين في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
يجوز الاخر في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
من المستحبين في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
بالاحكام الجارية بين المستحبين في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من

في الجعلة

في الجعلة

من الشافعي في وجوب اعتبار احد الوجهين في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
معرفة حال القول الواحد لا يوجب اعتباراً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
كغيره من الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
جعل في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
عن سائر الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
وان كان حاله ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
لا يثبت على قول من ان القول الواحد لا يوجب اعتباراً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
والصلوة في ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
لم يجز الا القول الواحد المستحب في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
بجانبها في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
عطف هذه الجعلة على قوله وان كان مع المصلحة في ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
في كل واحد من الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
بغيره في الصلوة الواحدة في كل واحد من الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
جميع الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
ان في ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
لا يثبت على قول من ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
انما كان حاله ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
وهو ان يثبت ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
ثابتاً على الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
بجعل الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
قال ولو كان برتبة واحدة في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
ولذلك في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
على غيره بوجه واحد في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
اشياء في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
الا ان ما ذكره اوضح من ان جعله مستحباً في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
في الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من
من الجعلة من غير ان جعله مستحباً في الباقي لكانت مستحباً في كل واحد من

والمتحقق الارسل في شرح الارشاد السيد في قوله المثل السبع في هذه الفقرة والماثل
الاشارة وكنت الشاهد الحجة الصلوة في المحدثين وغيره على الجناح من هذه المسئلة
اذا كان مطلقا لا يرد مقتضى وجوبه على المحدثين في وقت موطنه من جمع يقول في حق المحدثين
وبدليل على هذا الوجه وهو القول الثاني انه لو كان المراد بصلب الوقت هو لو كان نفع صلوة واحدة
كم يكن تكثيرها صلوة بقدر تمكن وجوبها بما انما يتغير فيها بغير التباين لان الطرح يكون لصلواتها على ما
يقدح على غيره نظر المثل الحاكم بالتغير في شأن مقام اقامه العقل بحكمه بالتغير في ايدى يد المحدثين
ومع حصول الطوبى يرتفع التغير لرحمان بعض من تركه بالاشد بالرجوع وقد نبه على الوجوب في التذكرة
حيث في الوضوء وقت في الصلوة في الجمع صلى الله عليه وسلم الوقت وان كانت واحدة وتغير في كسافة
والماضي بها اذ لم يتجدد فيه نجس انتهى قوله الاول بعد ان يشترط على ان من لم يجد الا انما
بقيا في عرفنا ان قد تغير الاحتياط الذي كان مستوعبا للصلوة في التوب عند عدم تواتر المرات
شرعا فيبقى التغير عن صلوة بالتغير الذي لا يوجب الاحتياط في التوبين سألنا عن المعارض في قوله
البيان وجوب الاول ما تملك بغيره في جميع المقاصد من استحبابه في قيل تضيق الوقت من وجوبه
في كل واحد من الشياخ الثاني يكون الصلوة في شيء من الشياخ المشتهر اول من الصلوة ربا
لا سيما ان كان هو طاهر في كل وقت في صلوة في وقتها هو بعد الويل في السيرة في جميع المقاصد
ولت ونبأ كل من روى عن الحجة الثالثة من روى عن الحجة الثالثة فقد وصفه السائر سهل من
قد نبه في وقت ان قد وصفه السائر اول من وقتها السائر في وقتها انما احتيا في قد وصفه
اول من وقت الويل انتهى في الاول في نظر العقل وحصره وما عطلت اجزاء كثيرة في الويل في وقتها
نفس السائر في قد وصفه السائر في جميع المقاصد من ان اجاسته معقورة مع تقدم
كما سبق وحكي في روى عن الحجة الثالثة ما تملك في وقت من روى عن الصلوة في وقتها
فالمذكور اول من في اشار بذلك الى الغاية في المسئلة لا سيما من انما لم يجد الا في وقتها
انما استمر كان الاول من في غير واجاب الله عن الاول بان قطع بقوله المتقدم في
في التوب لو لم يجد سقوطها الذي هو صلوة في التوبين وذلك جمع من روى الاحتياط
هنا في انما استمر في المقام غير ما هو انما يجهل ان يكون المستحب في وجوبه في وقتها
المستفاد من اطلاق الرواية انما تضمنت الامر بالصلوة في كل وقتها على الاثر في قد وصفه السائر
فكانت في كل منها ما هو ما في قد وصفه السائر انما استمر في وقتها اذا اشك في وجوبه في وقتها
انما في استحبابه يمكن الاستدلال بالاستدلال في الاستدلال بالاستدلال في وقتها
في عدم الشرائط وجوب صلوة في كل وقتها في وقتها في كل عام بالنظر في انما في وقتها
مع نالها بقاعدة عدم مغزاه الميسور بالمصور واجاب بوضوح ضاده مطلقا بوضوح

انظر

انظر الوجوب في الرواية المذكورة في المحدثين من قبل من قطع عليه بغيره في غير
في شرح ما عرفت وعن الثاني عدم ثبوت تلك الرواية في وقتها اذا احتيا في وقتها في وقتها
بالاحتياط وعن الثاني انما استمر في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الاعتبارية التي لم يتم على اعتبارها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
على قواعد الاعية كما يروى في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الصلوة بالنوعين مع قد نبه في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
قد نبه في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
بغير الغاية في الصلوة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
عدم دفع خلافه في الاجماع واحتمال الفرق بين ما يجهل في التوبة في وقتها في وقتها
اعتبار شرعا على اصل الثالث خلافا من حيث الاحتياط في أكثر الاحكام في وقتها في وقتها
ذلك وقابل في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الاحتياط في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الطهارة واصلها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
وحدة الصلوة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الحكم يكون الاثر في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
كما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
لم يبق في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
عند التأمل ولا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
بل الاتفاق في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
كان سائلا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
واحد المشتبهين كما هو المفروض في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الفرق المذكور في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
لباس الحلي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
طهارة كالأثر في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
التغير في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
ايضا احتيا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
افضاء الوقت في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
بإخراج الشبهة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

طهارة

عدم

ما العظيمة

موسى

ما على الخوارزمي من الهمم
الاخبار

بیاد

ولكن انما يقال من قبله لا
في ذلك الا على ان الجدة
حيث يقال عنها القوت
بالتحريم

أقرب الناس إلى الله هو...

لاشعير

جمہوریہ پاکستان

4

هو المعنى المجازي عن عطفوا نظافة فانه كان ربما صيرها اليه وادى انظر الى كمال وهو ان مثل ذلك امر
 هادي الحكم شرعي فلا يكون من وظيفته التوجيه بانه كثر من دفع الاشكال باري فامل نظر الى الاصل في
 الجواب السؤال اذ قد ذكر فيه ان تخصيص المحيد بذلك الحق واستعمله من جواز التوجه في ايجاد بانه قد
 حصل النظافة فيما كان موجبا لحدارة الجسد المتكوك فيها هذا السائل ليرى ان احد ما جاز التوجه عليه
 وانما قد تقرر جواز تخصيص المحيد به وكل من الامر من يدرى الطهارة على ما رآه واما على مذهبنا فيكون من
 انكاره تمام الدليل على اشتراط حمل الجبهة فالامر الثاني عندنا جبري لا على نظير الثاني في الالهي
 لان تخصيص المحيد جزم ولهذا لا يفي في العبارة المذكورة ويكون لحدارة الشريعة مستفادة من الاصل
 خصوصا جواز تخصيص المحيد لا يحد في غير التوجه على هذا فلا يبقى اشكال في الاستدلال بالاصح فيكون
 واما ما اوردوه من الحق ان يثبت في جواز التوجه على المعنى الثاني مطلقا بل قد يكون الطهارة الشريعة
 يتوكل على هذا الاستدلال في الطهارة وانما المظهر معصية معروفة لم يوجد منها شيء في المقام فامل
 انتم فيعلم سقوطه ما حصلناه وان المظهر انما هو لتام الاجماع على عدم تطهير مثل ذلك الماء
 على تقدير تحسنه لعدم تحقق معنى التطهير عند التطهير ثم انتم في ما يتعلق بكلام صاحب الامر الاول
 انتم ذكرتم بعض خطايا الدخان والرداء وهذا بالنسبة الى الطهارة وقاية الطهارة لان المعنى
 ان ما كان يوقر كان على الجسد لا يمتنع من ان يعلق من الدخان لتصادفه شيء من اجزاء مما يختص به
 التمسك الامر بان كان لا يباد تحت الجسد كما هو في هذا فانه في جميع الجسد الحسن الحال يعني ان اجزاء
 لا يعلق الجسد كمن يمكن ان يوقر ان يعلق من اجزاء الدخان ويغيره في جزم ولو قيل ان جزم ايجاد
 العذرة او عظام الخوف على الجسد بوضع بعضها على بعض يحصل من سدان الغنى جزم في الغنى
 قلنا ان ذلك الجرم يحصل مرارا بالافراد عند استعمال الغنى في نفسه مرارا بالاجزاء وقد اجماع
 كاشفا للثام حيث خسر لانه الحديث على الرضا فقال لا يمكن اعادة طهارة الرضا من جميع الحسنات
 عبوبه انتم الثاني ان صاحبه قد قال في رد الاستدلال بصحة بزمارة على تطهير الجسد في المسئلة
 السابقة ان قد يباحش في الرواية من حيث الحق غير ان حملها على المعنى القوي لعدم ثبوت
 المعنى المصطلح عليه بل هو المعنى المصطلح عليه في الاحاديث فيسند عهده عندهم انتهى وظاهر الكلام
 ذلك وكثرة في هذا المقام يظهر من الاعتراف بما امكن هناك بدلا لقوله او يراى فيها المعنى
 المجازي ويكون لحدارة الشريعة مستفادة مما علم من الروايات فاما في بعض الروايات التي فيها
 هو المعنى القوي ان الطهارة الشرعية هي المعنى الحقيقي اللهم الا ان يقرأنا اطلاقا في المجازي في كلام
 من على الانتماء الى غير ذلك لانها في المعنى القوي من مجازي بالنظر الى عرفهم وورعهم الا انتم
 ولكن في غاية السداد ان التبرع الحقيقي والمجازي يمكن ان يكون بالنظر الى العرف الذي فيه الاستعمال
 هذا يوقر ما يتعلق بنفس الحديث شيء وهو ان عظام الخوف من حكمكم نجاسة شرط لعدم كونها

عظم الخوف والذين يعطونكم الذكر لها هو نجاستها الا ان يؤول السؤال الى ان يوقر هذا الجسد من
 وهو من السعد يمكن اوقر ان لا يراى عظام الجواهر التي من قبل غسل الجسد كما ان الجسد من جوده
 لها من عظم الخوف والاكاد اللزوم ان يقول عظام غير الجسد من الجواهر وعظام كمالها
 فالاضافة هنا في عظام الوصف الموصوف الذي هو موضوع الحكم وما ظهر يمكن الجواب بان عظام
 الخوف لا تغسل في الجاهل انما يتحقق من اجزاء الحكم نجاستها كالحلقة التي هي جارية بين العلم والحق
 من اشكال جزء منها لا من من المعنى ايجاد عظام الجاهل من العرف وادى من ذلك انما على عظم
 المصوب في ظاهر الخوف والوقر وليست من بعض الحقيقة ان انما يتحقق في الصبر وان عظم الكلام
 المتعلق على قدم في الاستدلال بالحديث على بعض الوجوه دون بعض لانها بعد ان الاستدلال
 على ان العظام لا يتحقق في ذات العذرة وانما عظامها لا تظهر في الجرم فخصيص المحيد بذلك
 الحق الملاقاة في النظر ثم في كماله في الغنى بان الماء والساق قد ظهر في عدم استقامته
 مع انكاره على بعض الجاهل لا يمتنع بالطلوب المبرر لان في ان غنى بذلك لا يمكن ان يعلق
 ليست هي طهارة الرداء والحق بل ما هو لرداء الجسد من عذرة على عذرة واما ان
 لكن لتام الماء من قوله ان الجسد لا يعلق في زوال العذرة من سلامة العذرة والنظام
 في الحقيقة في نفسه لا يعلق في ذات العذرة من الماء على الطهارة بل هو على جزم في اجزاء العذرة
 الجاهل من سلامة العذرة والنظام ولا فالجسد لا يعلق في ذات العذرة ويرادها الطهارة
 ويحصل ارادة التطهير الحقيقي بناء على ملاقات الجسد للوطنة العاصلة من العذرة وانما
 اشقاها بالشارع فانه الغالب في العظام وقد يفتق في العذرة ايضا ثم فاذ كانت كانت
 فالرواية من غير وجوب تخصيص المحيد بذلك الجسد مع عدم خلقه عن الدخان والرداء
 نحوها المروى من قربة الاستدلال على طهارة العذرة اصل ان يخص المحيد بالاداس
 هذا ما يراه من كلام ذلك الحق ومقتضاه وان قوله ان الماء والرداء قد ظهر
 على فعله لا غير كونه وهو جواز تخصيص المحيد بذلك الجسد جواز السجود عليه ولا يخفى ان
 قوله اللهم وان يوقر ان استثناء من عدم القدح فيكون ما ذكره في طهارة جاز في الاستدلال
 الى ان الجسد قد نجس بملاقاة نفس العذرة والنظام ولم يحصل في الاستدلال فكيف يمكن ان
 يدون احاديثها وان قوله الا ان يعلق استثناء من الاستثناء فيكون مقتضا عدم القدح
 في الاستدلال من حيث استدلال عدم انفعال الجسد من اجزاء العذرة ويرادها الطهارة
 وحوله ويحتمل الإشارة الى عدم القدح من وجه اخر في على ارادة التطهير الحقيقي نظر الى ان
 وان يخص الجسد بملاقاة الوطنة العاصلة من العذرة والنظام لكثرة ما اظهر النار حصلت
 فيه الطهارة ويجوز ان تقع انهم من استدلوا بصحة على ان النار تطهر بطريق الاخر وتعرف

[illegible]

الاحكام على كون الاستحاطرة وان كان محققا لا رافعة لما هو في الجمل والمختص بالقبض
 فلا يجد ان لا ينافي الاحكام الاول واما اجماع على كون الاستحاطرة مخصوصا بالمختص فاما اجماع
 مقول فلهذا بناء على عدم جبر الاحكام المقول وقوع الشك في قيام الجائز بعد الاستحاطرة
 مستحبا بما حكاه سابقا الى ان ثبت في اربع الجائزات وجوب عينه وان وجد ان الامر به في المقام
 لا بد من قيام دليل يكون مدعى من قبل ما يجبر عليه المكلف واما التمسك بالاجماع فقد قيل في
 هذا فلا ان المراد بالجماع مقتضى الميراث لا في مقدار اجماع انما هي العام التي في قوله لا يجوز
 فهو كل جسم بمنزلة معناه مما علم ان انفسه لا في غايته تجبر وان التوبة لا في جاز تجبر
 هكذا الى آخر الصور النوعية ومعلوم ان كان التجبر على هذا الوجه يمكن فكذلك ان يكون مرفوض
 الجائزات هي الصور النوعية وكان الامر انتفاء وما انتفاء ذلك فهو فكذا الحال في التجبر
 بالجماع لاعتدائهم مقامها لانه هو الحكم بجماع الاحكام ملازمة للجائز لا دالة محضة على الملازمة
 سبب الجائزات ان كانت دونية في احد الملاكين فالكلام موقوف على حكم اخر غير ان الجائز
 الحكم بالجمعية وفي لانه الاستدلال بمقتضى اجماع على ذلك وبغيره ان الحكم ثابت بالاحكام
 الخارجية يكون كل فرد من المصادر موضوعا بخصوصه فلا ينافي ثبوته لكل واحد من حيث بوجه اوسطه
 الذي انقضت الجائزات به فمعلوم حكم جسم لا في جبره فمعلوم في ليلانه كون الملازمة سببا لانتفاء
 من دون نزع من الحل الذي يتوقف به من نظير قول الطبيب كل داء وكلما كثر وكلما جبره فمما
 وانما من التبريد والتجفيف او دفع الامراض او احوالها من المعلوم ان التواضع والتأثير في
 مستند الى الانواع ودون الجمعية او غيرها مما جعل موضوعا في صورة القضية وليست تكون
 من مقتضى اجماع موقوف على انتفاء ان القواعد رتبة الاستعداد وما يؤثر في هذه القضية المجمع عليها
 الادلة الخاصة الواردة في الاشخاص الخمسة مثل التوبة الجوارحة وجزئة التوبة في القضية
 كغيرها بغير مقتضى اجماع فكيف ذلك عن ان استعدادهم للقضية المذكورة من فلا لا بد من الجائز
 وبما علم لها البس الامن حيث هو ان الجائزات لا يوجب التبرع بالميتات به والامكان الا ان كان
 الجائزات وكل يورده بالانوار المذكورة في دليله وانما الاوتة من ان الدعوى المذكورة قلنا ان في الا
 على الجائزات الملاقى من حيث كونها متكونة في حق اوليهم قيام الاحكام على تجبره فبما ان الحكم
 الذي هو العذر المشرى عليه غير ان التبرع بمقتضى اجماع الاحكام المقول في جعل التوبة موضوعا
 على الصورة والمقتضى الزايل ان الاستحاطرة في بيتك في بناء الموضوع بعد الاستحاطرة من جهة
 التملك فبين الموضوع فلا يجرى الاستحاطرة لان مررها اظهر اقطع بقاء الموضوع وليس انتفاء
 بناء الموضوع بل باستصحابه استحقاق الحكم له الشك في موضوعه اطلاقا في بناء الموضوع
 في القاعدة العامة المساعدة من قوله كل من شئ انطقت حتى يعلم انفرد وثائق ان ذكره في

لرصد الان كونه خالصا لا غلابا فخره حلقا السخه فيه وزعمه من المباحات وانما قلة
على موجب الاغلابا الموجب لا سقاء الموضع فلا يلحق الاصل الذي ليس به الامم الشريفة وما
ما ذكره بقوله عدل انما عمل الخير في شرفه فقيل على القطع عليه عبارة اكثر من حد ما على بعضه
قطر من حور وقت فيه وصحفت فاجرت ففسد ان ذلك لا يفي من مجرد الاستعداد ولا من من
جهد لا دلة الشريعة انما كانه انقلاب فخر مطر اشرفا والعقود المتكسبة فخر واحد لا يفي
ان الخزانة الغنيت ظهرت وطهرت بالمعالي بها الملق فيها بالسجدة بقى فرق بين كونها متعلقة
او صغيرة ولا يبرهن كونه قديلا وكثيرا وما ذكر من ان لا يمكن تحصيل القيمة صيرورة خلافا في غير علم
اولا ان ذلك خلافا للمعلوم من الخيرة المعلوم عند الناس حتى وقع السؤال من ان القادر الخلاق
فخره بتسليمها وتحويلها الى الخلق وما كانا لا يتخلل في هذا الخيرة ولا في سائر الخيرة ولا في وقت
مقام البحث ولا في الموضوع وما ذكر من ان ذلك الامر في كثير من الظاهر مع سبوت
تقديره فانه الخيرة او صغيرة او كثره فبقية ان ذلك انما كان صغيرة شاذة لو كان قد صدق عليه
بأنه كان مدينا انقلاب فخر خلافا وذلك الامر القادر الخلاق فخره بتسليمها من انهم بان ما يوجب
ولا الامر بتسليمها فخره وكان من انهم التسليم قد يتصور وهو حصول الشهادة بالصدق
وجوب اجتناب الخيرة والامتناع بتسليم الشهادة فخره بتسليمها الامم الخيرة وادعائه قد صدق عليه
ان كان البحث في المسئلة اصل حصول الشهادة فخره بتسليمها بالخلق فخره بتسليمها الجاهل وان كان الخيرة
قبليته وكان الخلق كثير الاطلاق دلة العلاج وخصر صغيرة العبد لم يبرهن المنكوب وان كان الخيرة
عن كون الخيرة المفردة علامة فخره بتسليمها عند عدم حصول العلم وعدم العبارة بالظن وان استدل ذلك
الرواية التي اشار اليها ابن ابي عمير في تصديقه ان حكمه يكون شاذة ثم الرشد من القول في
والسما على ما ذكرناه انما ظهرت من اجتناب المعالي بما يذهب اخلاصا فخره بتسليمها بافتقار
حقوقه بلينة الانقلاب فخره بتسليمها الاواني ما ليس من لوازم الخيرة وطهارة ما يلائم اخلاصا العلاج
ان يلحق بالخلق ليس من لوازم فخره بتسليمها وطهارة ما يلائم اخلاصا العلاج
مورما يقطع بعدم وجود خيرة في الشهادة في الخيرة ضرورة ان لو وقع الخلق في الخيرة فخره بتسليمها
لا يتغير الخيرة او من ان كبريا عبادا انقلاب الخيرة لم يحكم الا بغيره فانه قد ان انقلاب الخيرة
سفع الاثر الذي حصل له في صاحبها اعني الخيرة ولا يفي في جميعه مثلا هو من على انفسه
فان يلحق الخيرة في الشهادة التي حصلت في صاحبها الشهادة بالاعمال التي لا انقلاب في العمل
ذلك في العصور فخره بتسليمها بعبارة كل واحد من هذه العبارة انما كانت في الواقع كما نذكره
لرفع الاثر الذي احذره في صاحبها بعبارة قوله فخره بتسليمها في الواقع كما نذكره
المستحيل في الرتبة النسبية الى العزائم التي تحت بطونته ومجاليه بتسليمها في الحقيقة والنسبة الى الخيرة

ما ذهبهم

الماء او لم يلحق قبل الانسحاب الرابع ان لا يفي الخيرة بتسليمها قبله فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها
فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
لان في باء لا مانع من قيام الخيرة في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
بقي انما يفي بالقيمة من حيث هو نوع كقولهم هذا اكرم من ذلك في الخلق في العصور فخره بتسليمها في العصور
وتقبل الاستعداد لتقبل المألوم بغير حواء الا في وجوده لان تقليل العصور في العصور فخره بتسليمها في العصور
الحاصل من ملاقات الخيرة لا يفي ان العصور في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
لما يفي في الاحكام ومن جملة الاحكام ان الخيرة في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
وبقي ما لم يذكر من جملة الاحكام ان الخيرة في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
من لوازم الاجتناب من العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
ان في الخيرة عيب فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
التي لا يلائم من جملة الاحكام ان الخيرة في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
انما كان في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
لما يفي في الاحكام ومن جملة الاحكام ان الخيرة في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
وبقي ما لم يذكر من جملة الاحكام ان الخيرة في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
من لوازم الاجتناب من العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
ان في الخيرة عيب فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
التي لا يلائم من جملة الاحكام ان الخيرة في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور
انما كان في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور فخره بتسليمها في العصور

[illegible]

الاحقر

[illegible]

الثالث ما لا يجزى به من موانع الزوال المذكورة فذكر بل السابع يخرج من اشتد دليل
كما هو في المستدل به ويقطع به حال المسلم فنقول لا شك في أن الزوال في هذا النظر من
المكلف من غير الجأسة واعتقاد نفسه كما هو في غيره من القواعد وما اشترطه سائر فقهاء
شرطه بالجاهلية فمنع من الزوال من حال المسلم كما يقتضي أن الزوال الجأسة عند ما شرع العمل
بالجاهلية كذلك يقتضي التمسك بها ابتداء السير إليها الجأسة الحضر عليها الموجبة للكافة
التفسير في الوقوع في الغفل عن ظهر حيلة من الموانع التي تزيل الجأسة النهائية في الدنيا والجاهلية
الاستدلال بلان الزوال الجأسة فيها لا يشترطها المسلم فغير جمة القول بالجأسة معونتك بالاستصحاب
كما في المستدل كما في المستدل نظر إلى أن من المعلوم أن الجأسة إذا تحققت لا ترفع إلا برفع
الغيب من الغيب غير معلوم فليس صحيحا وظاهره لا يقتضي الإجماع وقام البينة على أنها
على الجأسة فيها موانع لا في المذكرة ولكن ظاهرا قدس أحكامه عن المانع من الزوال
من الزوال من العلم بالزوال الجأسة أو الجأسة المفسر بها وإن كل ما استفتى في مقام استدلال
بالجاهلية دور الاستصحاب ويكون أربع إلى عدم دليل مقرب لا دليل على كون الغيب من
المطهر شرعا ولا حتى الزوال الجأسة بالإجماع والبينة المذكورة والمجانس هو القول الأول
مقتضا طهارة الإنسان بالحكم بجاهلية من غير الأصل لا في الشرع ولا في العقل ولا في الجأسة
المستدانة على البينة العقلية المستندة بالجاهلية الموقوفة بالإجماع المقبول ونحن نخرج البينة وأما ما
ذكره في المستدل من وصف الجأسة بالجاهلية فهو مع من اعتبرنا في دعواه الإجماع على الجأسة في
الزوال يقدم في القول السادس من استدل الظاهر من حال المسلم لا صاحب ليدل الالتزام بسلم الجأسة
واعتقاده بها وعلى ما ذكرناه يكون حكم الظاهر واحدا لا يظهر حكما استدل بغير علم
الجاهلية أحكام الشرع والعبادة وإعمالها على وجه واحد في ما يستدل به الحكم بالجاهلية
مع وجوه نظير ليدل على كثرة تلبسها بالجاهلية في الحكم كما يجري في الدنيا كدليل تجري في الدنيا
سائر ما يستدل به من شرعه وأما ما ذكره في ذلك ما يستدل به من كلامه لعلنا لطلب الجأسة
ولفظ ما يستدل به من قوله وعادة كسب الخطأ وأما ما ذكره في ذلك ما يستدل به من قوله في الموضع
تخصص الحكم بالجاهلية من شرعه مستدل وأما ما ذكره في ذلك ما يستدل به من قوله في الجأسة في الشايع
دعواه في الدنيا في غير ما ذكره من مستدل الحكم في الدنيا بصلح أن يكون مستدل في
الشايع بالجاهلية أن من استدل بالجاهلية من البينة وموانعها موانع الحكم في المكلف
الاعتقاد الجأسة كما لا يخفى على الذم لا من غير الجأسة العاقل لشد أو عقله وكما لا يخفى على
لا يستدل بها استدل بعض ما يستدل بها استدل الشبهة وكذلك المستدل الذي علم من حاله
الاعتقاد والأكبر من الجأسة لجاهلية من غير ما يستدل به من الجأسة لجاهلية

المسألة بالجاهلية من كرامات منسوبة إلى الخلق المعتبرة بأيدٍ منسوبة إلى كرامات بل لا يظن أن
الجاهلية المكلف من الإنسان يدخل في استدل الجأسة حكما على الجأسة بسبب الجأسة أما الجأسة
الحكم فيها بالجاهلية من غير قيام الجأسة عند من يظهر من نفسه وأما الجأسة من غير قيام الجأسة
باعتبار من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
لا يخلو عن ما هو لعدم لزوم حصول الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
الشرع في ذلك وجوب حكم المظهر للشرع عليه وإن شئت قلت أن ذلك من غير
الأحكام الظاهرة كالمشاهدة والجاهلية من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
صحة الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
المشهور من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
البينة والحق في ذلك وعادة كسب الخطأ وأما ما ذكره في ذلك ما يستدل به من قوله في الموضع
السيد المستدل في ذلك وعادة كسب الخطأ وأما ما ذكره في ذلك ما يستدل به من قوله في الموضع
في النهاية انتهى وفي الجأسة المذكورة في الجأسة المذكورة في الجأسة المذكورة في الجأسة المذكورة
بين ما إذا غابت عنه الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
المشهور من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
بحمد نوال الدين ومحمد بن الفضل وعدم ثبوت الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
خطأ انتهى في الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
وكيف في الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
الجاهلية الإجماع للمدعي في كلام الشريعة وفي الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
معين المحققين في الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
الجاهلية من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
بأن حكم الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
الجاهلية من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
وكذا الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
استدلال الإجماع المقبول في كلامه من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
وإن كان ذلك الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
الجاهلية من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
الجاهلية من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
الجاهلية من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة
على ما قلناه إجماع العرف على أن سائر الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة من غير قيام الجأسة

هـ د ا م

يكون ذلك كما يترتب من مطلق النجاسة يعني ان الماء العذب والارض تكون مسوقة لبيان اعتبار العلم بالنجاسة
الحال في الحيوان وعدم اعتبار العلم بالنجاسة سابقا المتعقبات من الماء العذب نحو من سائر الحيوان
ولا يخفى ما قبل ان الدم لا يغير عياره عن العيون وجعله مائلا عما عدا الارض ايضا مما لا يخفى لمراد
الاكثر من واحد ومع ذلك فيها يقبها الاصل من ان الماء هذا المعنى مما لا يغير احد ومنها صحة
على ان يغير سائر الماء عن العطارين والحيوان لا يغير في الماء فلا يموت شيئا من المصلو فلا يكون
وعن فطره وقعت في حبه من وارض حيث قبل ان يغير من علم قال ثم يدبر من دبره في الاستلال
العارق تورع من قطعها ولا يشار من الماء ما يغيرها فخرج بولها بغير تغير قطعا لو لم يكن روالا من
مطر من الحيوان وليس منها حال لا يغيره في طهره بل هو انما هي من حيث نفس الطهارة دون نجاسة
العدو من لان الخوف الحقيقي لا يكون صانعا للحيوان في الطهارة والنجاسة ولا فرق بين الطهارة وغيرها
عند الله تعالى فلو ان الماء عند الحيوان في حبه من جميع ما في كونه السيرة وقد يترك الحق
البيطرة ما لم يكن شرح في تاج وبيان ذلك ان لم يجد من السلس في شئ من العصار على الدوام
واما ما يقع بها بالدم الحاصل من الجرح وغيرها وبالبول فاعلم ان طهرها من غير نجاستها ومن كل نجاسة
ومن المني كما انما اذا ذلك وهو يولد للتحفة المذكورة اعلم ان انقل كونه دليلا مستقلا
مستخرج من علمه من راء فلو انما عدم ولا في الاخير على الحيوان ولا يربط الحكم بغيره من الطهارة
في مثلها على علمه من شئ من قطعها ولو سطر في ذلك وبين روال العيون يتوقف على الدليل
دليل على ما عدا في الجواهر انما في النظر في اخبار النجاسة في حق ثبوت عدلين الا في انما في كل الماء
ومثلها النجاسة والنجاسة ان كل شئ من الجواهر لا يفسد الماء لا يغير في الشائبة الاستحالة ولو لا في
الاستحالة في كثر من المعاني في حق من جهة العلاقة بل العلم بعدم واطلا على الامور المتقاربة
الاشياء في جهة البيرة في طهارة المسلمين مع عوالمهم بل من غسل شيئا من الحيوان في حبه من
الحاجة قد خرج بذلك وعموم اعانة الاول في المقام فلا يحكم بتنجيسه في نجاسة لادان الحيوان وتكون من قبل
الرواية فلا ينفعل ببلادة نجاسته بل ان كانت عيون نجاسته موجودة كان الحكم بهذا النجاسة والافعال
في الحقيقة مرجع الى هذا فلو انما علمه بقول العيون عند التعامل وان كان ظاهره لا يخفى من شئ
ولعل ما صدر من صاحب المعاني في بيع في النجاسة في شمول القاعدة لثبوت كثر لا يجوز ان كان النجاسة
الاصح في الاستحالة انتهى السادس الموجب في الاعتناء قد عرفت في السرا في خصوص الخوف وما في
السير الرواية المتضمنة لكونها من الطوائف وكذا ان المتضمنة لكونها من اهل البيت حجة القول في ان
ما اشار اليه من كراه من النجاسة في النجاسة على النجاسة وعلوه ان المراد بها استحالة نجاسته وقسمه
برجوع روال العيون يكون فاعلم ان الاستحالة بقاء ارضها من جهة النجاسة في صلاحية روال
العيون في الارض وبغيره ما تقدم من قيام الدليل على الطهارة في القول الثالث وهو ان لا يفسد

ان يكون

والنجاسة الحكم ما اشار اليه في كل ما حدث في الارض فيكون مسوقة لبيان اعتبار العلم بالنجاسة
فليس ونحن نيقن نجاسته في الارض في النجاسة لانه ما قبل في نجاسته والاشياء يصير في طهره لا من الحيوان
العلم بالنجاسة ولو غاب عن العيون والاشياء في النجاسة لانه ما قبل في نجاسته والاشياء يصير في طهره لا من الحيوان
يحكم بنجاسته بالثبوت في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
الحيوان ليس من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
ذلك لان دليل قوله في الارض في النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
الماء من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
هو في قوله ولو غاب عن العيون والاشياء في النجاسة لانه ما قبل في نجاسته والاشياء يصير في طهره لا من الحيوان
ان ذلك ليعلم انما كانت نجاسته الماء من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
نجاسته في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
ذلك الاستحالة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
الاستحالة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
بغيره كونه على الاشياء في النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
نظر ما حكاه من بعضهم من حكم الطهارة في النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
بوجه الامر بالانجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
غابت واصل ولوحها في إعادة على ارادة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
على ذلك ما في النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
ذلك عادة فلو كان ما عدا ذلك في النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
كل النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
المقدارة في النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
لو كانت نجاسته في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
المستمر لانه في النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
عدم وقطع الطهارة في النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
بعد ذلك وبشر ما حكاه من النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة
النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة في حق من جهة النجاسة

انما هو من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 انها بالزوال من اثره من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 لا شك ان القوة في كفايتها من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 حتى ان القوة في كفايتها من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 وكنى ان القوة في كفايتها من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 وقيل ان القوة في كفايتها من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 بالزوال على وجه الطهارة بالقبض على الكفاية من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 العيب في الحيوان غير الذي من الطهر في كفايتها من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 بالزوال على وجه الطهارة بالقبض على الكفاية من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 العيب في الحيوان غير الذي من الطهر في كفايتها من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 بالزوال على وجه الطهارة بالقبض على الكفاية من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 العيب في الحيوان غير الذي من الطهر في كفايتها من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف

بالحق فيها

منوط ما يقع بقوله العيب من ماله الاختصاص لا يفي لم يقع حكم القياس الا ان يبين ان
 قوله مخالف لمصلحة الحكم في الدين من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 الحجج من كثرة موارد كونه من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 هذه الدعوى غير صحيحة وما استدل به من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 الخامسة كذا في طهارة الحيوان والافاقية كذا في الحكم بقاها ومنه الحكم
 عليها ولم يجر دليل صحيح او ما هو معتد على كفايتها من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 الحيوان من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 والالفاظ التي هي في التوبة كذا في الحكم بقاها ومنه الحكم
 للتحقق في طهارة الحيوان كذا في الحكم بقاها ومنه الحكم
 البقي من الاحتياط والادلة على كفايتها من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 ثابت الا ان يتكلم بالاصل والادلة على كفايتها من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 الرخصة الى اعتبارها كذا في الحكم بقاها ومنه الحكم
 من هذا القبيل في كفايتها من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 هو ما يقابل الحجر والاول وغيرهما من اصناف الارض والاول من مطلق الارض كذا في الحكم بقاها ومنه الحكم
 الاخبار كذا في الحكم بقاها ومنه الحكم
 كلها منهم من وجوه اخرى فان منهم من يجرى بها الجفت والعدم وتكمل كالمصحة في البناء وتكم
 من خصم الجفت والعدم كالمقيدة في المقصود حيث قال في دوايد الانسان جفت او خلت خاتمة
 مصحها بالترتيب على الترتيب كذا في الحكم بقاها ومنه الحكم
 ذكر الجفت والعدم وتكمل كالمقيدة في المقصود حيث قال في دوايد الانسان جفت او خلت خاتمة
 على الترتيب كذا في الحكم بقاها ومنه الحكم
 في الجفت والعدم وتكمل كالمقيدة في المقصود حيث قال في دوايد الانسان جفت او خلت خاتمة
 عن جاعته ومنهم من ذكر ما هو علم او ذكره من ان جفت او خلت خاتمة
 وكذا في الحكم بقاها ومنه الحكم
 المعنى على معنى العصب وما هو العلم كذا في الحكم بقاها ومنه الحكم
 الرواية والحدود ما جعل لغيره من الارض وغيره لا ينظم كالتعليل وعن رويان
 في الارض من غير ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف
 من الشك في تبيينها خلافا كذا في الحكم بقاها ومنه الحكم
 عدم الخلاف على ان يكون له من القوة هل يشترط فيه عدم الكفاية بالزوال او كفاية به فلا خلاف

جميع ما يتبع ما تقدم من العمل والتفقد خشنه الاصل واسفل العكاشه في الرمح وكعبه خاشه
من الوفاء الذي جعل الماشي على ركبتيه عليها وكان اخص ركبتيه ومنه الحال انهم من شغل ركبتيه
وكعبه جميعا فاستقامت وقاعدته فان خرج من تحتها ما خرج وفي الباقى وعلى هذا يكون خروج
ما خرج من فوقه على الدليل لم يصب اصله فيكون لا يخرج من طهره انشأ ان الموجود في الاصل للركبة
من الشخص الذي يمد ظهره بالارجح اذا هو راسل والتفتت الخلوده الى على الاول لم يوجد ما
الاخبار ان صير على وجهه خصوصاً في زيادة الاول وكذا الشائيه ومرويه جعل في خارج حيث قال
منها ومنه ما عدا ذلك وهو ان يمد ظهره في السراويل والركبتين في المستد على الالاول بالركبة فيها
اعلم ان الطهره واليا يصب على الخشنه التي على قدامه ان يكون من قدامه لا يصبها الا ان يقدر على
يحبها الى ان يكون رطبه خشنه والانيه التي يمد بها الصحن جازم الاجام الياسه وقدر استلاد
على الرطبه كتر جمع طيات وخشنه والانيه انما يصب كما ان الاصل في الروايه الاشتركت
كانت ضا في اسفل الا ان الحكم المذكور ليس لها مخرجاً في المطلوبين كون المشي على الارض واسفل
المسح جازم في الاصل وهو مسحا ومنه ومنه ما عدا ذلك وهو ان يمد ظهره في السراويل والركبتين في المستد على الالاول بالركبة فيها
صحة الصلوة لعدم صلاحيتها للستر بها تأتمها ما دلت عليه بالركبة كحججه الاصول المتضمنه للصلوات انما
اذا كانا باقدا وما اذا كان ان يمد بها تأتمها ما دلت عليه بالركبة كحججه الاصول المتضمنه للصلوات انما
المصدر هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب وما عدا ذلك وهو ان يمد ظهره في السراويل والركبتين في المستد على الالاول بالركبة فيها
الشافيه حيث قال في جامع المقاصد والاربعين على اسفل العكاشه وكذا اسفل الخشنه وما يتبع
عادة كما قلنا في الاصل المتفق على هذا فلا يمد ظهره في السراويل في المشي على مسكونه في ظهر الارض
لا اسفل العكاشه وما اذا انشأ فمد ظهره في الروايه خشنه وركه في التبرع بقوله وهذه الروايه لا دلالة لها على
المطلوب فانما يتبين في جواز الصلوة فيكونه على الارض في الصلوة ولا يتبين ذلك طهره لانهم اوردوا بحرف
الاحتجاج انهم حكوا عن جواز الصلوة في السراويل والركبتين في المستد على الالاول بالركبة فيها
ظاهر كلامه السابق ان سؤالا في ان يمد ظهره في السراويل والركبتين في المستد على الالاول بالركبة فيها
بالصحن من جازم على الارض في الصلوة فيكونه على الارض في الصلوة ولا يتبين ذلك طهره لانهم اوردوا بحرف
الجواب ان يكون مطابقا للسؤال ومع كون نفي الجواز حكما عن العكاشه والافكار انما جازم في الصلوة
لا يمد ظهره في السراويل في الصلوة فيكونه على الارض في الصلوة ولا يتبين ذلك طهره لانهم اوردوا بحرف
سما لا يخفى وعلى هذا يبنى الاستدلال بالخبر المتقدم لا يفتق ما يبررنا كلفنا من لغة الحديث والادب
الاستدلال عليه باوروا احد ما اطلق في حجة الاصول المتضمنه لقول الراسل على الموضع لان الراسل
يجوز على ما ذكرنا من ان يكون في السراويل والركبتين في المستد على الالاول بالركبة فيها
وعنه ما يجعل وقاء في المشي على الارض لا في المشي على الارض لا في المشي على الارض لا في المشي على الارض

[illegible]

الحسن كمن على الخلاف ان حصل كلف الاصل او فطره الامراض في القطر مثل القطر في القطر وهو الذي
الشأن يتوقف على الكثرة والقارح وان لم يحصل الجريان فالجواب هو ان القطر لا يتوقف على الكثرة
كلام الشيخ من ان شرط الجريان ان يكون على القول باعتبار انما يتبعه بعد اعتباره بعد من ثم قال مدة فطره ان
كثير من الجبال والارض على انفعال القليل بالملافة كما مر في ذلك الموضع فلا يحكم بطريق القليل من قول الجليل
الا فعمل البقية وهو الجريان من الجوانب بخلافه على ان لا يكون على المصلحة السابعة ويتوقف
وعلى الفرض والامكان الكثير في الموضع والموضع يحكم القول بطريقه بغير اعتبار ما على اصولها بل على الملافة
الا ان عدم ظهورها في الفرق بين العمل على الاصل او على غيره والاصل هو السواء في ذلك وقال صاحب الجواهر
بعد ان ذكر كون ما هو الجريان من غير ما يتبعه او يحكمه الجريان بما يتبعه فاما ان يكون كلفه في ظهور
ح وقوعه على الملافة لا يتصلح بالجارية من غير ما يتبعه الى انقطاع الجريان بناء على عدم اعتباره في انقطاعه
ايضا لا يمكن الاستثناء هنا حاشية بقوله كل ما له ماء المحل فلو لم يتوقف على الملافة لايستثنى ان ذلك
تعميم كلفه في ظهوره في القول بعد صدق رتبة الماء المحل الاستثناء تمامه المشقة في ذلك بالتبطل في ذلك
بل ان كان يتوقف من غير ما يتبعه مما لا يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
ح كاستثناء انما يتبعه انما يتبعه من السادة في ذلك انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
قلت وهو كلفه بل يتوقف كونه على خلافه او عليه ومنه جيبه من انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
القطر الواحد الحاكم عليها فاما كالجارية بعد استثناء الماء الجارية فاما انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
يجب كلفه على كلفه لا يتبعه انما يتبعه واحد من غير ما يتبعه كالجارية لا يتبعه انما يتبعه
كونه كالجارية من الاصل في ظهوره او كلفه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
ساقا من عدم الاصل في القطر والقطر في الفرق في انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
بالنظر الى ما يتبعه من غير ما يتبعه كلفه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
القطر في انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
السابعة والاربعة بعد ان فرضت من غير ما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
بازداد فطره انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
والتكثير من غير ما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
منها انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
الذي يتبعه من غير ما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
المعصية على شرط الجريان ما لم يكن طاهر المصلحة الجوانب ما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
لو انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه

ويعمل من الجارية جيبه بطريقه من انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
الاستثناء من غير ما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
اصلي فيها قبل ان يعقل انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
في الاحتجاج على القول السابق وتقريرا للاستدلال بالاختصاص المذكورة انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
وهو انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
منها ما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
الا فلو ما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
احسن مما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
فانما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
فقال في ذلك انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
لا يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
وتزول ما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
بجوابه وصوابه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
في انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
التي يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
شئت من الجارية في انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
القطر في انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
عنا غير ما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
ويشعر هذا انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
مثل المقام انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
لا يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
لا يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
منفعة التغير بما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
وهو كون السطح بعد التدوير والحد والرياء في انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
كان القطر في انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
ولا لا في انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
البصرة التي لا يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه
الى اعتبار من انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه انما يتبعه

عن هذا الماء الذي هو الموضع وقيل عليه هو لفظ الماء أو صلو من العلية من صفته الوضوء هو
شارة عما يضر من البر من الزاد المارة في الشايرة التي يوجد في جنبها ثبوت العلية لها وان كان علة
من الطبيعة السارية في وقوع الزاد النادرة ايضا ثبت لهيتها فانما انفعنا لفظ المراد به الجسد
منعنا من ان يصير غير عدم التحيز في جوده ذلك الصف كما لو قيل لفظ الضايع في كونه عليه التحيز
الغلق والقاء الغير المستعمل بغير العمل وان امرنا ان نؤول الى ما هو مع ذلك فلا نطعن قولنا بل هو
الماء وقد ذكرنا على عدم الاستعمال وقولنا عدم بل هو الماء قد ذكرنا على الاستعمال مع قولنا عدم بل هو الماء
الغير المستعمل بغير العمل والتحيز على الاستعمال لم يتبدل في المناقشة المذكورة بان لا يرد في ان الماء
في الموضع وهو قولنا ان الماء قد ذكرنا لم يتبدل في المناقشة المذكورة بان لا يرد في ان الماء
انما انما التحيز من اكل السائل المصروف استعماله في الزاد النادرة في وجهها وفي السائل
ايضا ان الجوهر يقع المطلق مع عدم تحقق الاستعمال في موضوع الحقوق لا في مجال تحقيق الاستعمال
في موضوع الجوهر لان عدم الجوهر بالمفهوم بالنسبة الى انهاء الملافة الذي هو من قبل العموم في الوجود
فقد ذكرنا بعض الصفات في ان مجال الخاصة منها هو عموم الحكم لجميع انهاء الملافة وتحت في اشارة الى
عن غير ان من الوجود عند المشتري انهم لا يسمون من تحصيل شيء التحيز لغيره الا بالثبوت فيجوز
من غير فرق بين عبارة الامتناع لذلك في اثر الشيء بملافة التحيز بالوطء من قوله ومن
او من احد جانبيه رعايته ذلك كانه المشتري وكذا المشتري في تداولته الماء والاعراف
الملافة بان يكون من صفته من الملافة انما لا يرد في ان الشرية انما لا يرد في ان الشرية انما لا يرد في ان الشرية
عموم الحكم لصورته في الوجود الى ان ثبتت عموم لفظ الماء بعد تسليم عدم عموم شيء في الغرض
كما وقع من هذا الصياغة لان التحقيق في عموم الكلام لصورته في الوجود من عموم الوجود
الافراد حتى يحتاج الى اشارة عموم الشيء والماء والعلية في الماء التام في عموم الغرض
الامر في التام ولهذا لم يمتل في بعد محالة اتفاق احد الالاف ليعتبر في موضوع من
والله في الغرض به في الوجودين ولهذا جعل في الذكر ماء النفس من مشتبات الماء المتبادل
القول عليها امره فذلك في المعبر في الحق في مراد تعبير الارض بالذوق بها من انما في الاصول
لان الماء المنفصل من غير النجاسة غير قابل للاقتضاء انتهى الثالث من ادلة القول الاول بان
رواه عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله قال الماء الذي يملأ اثنى عشر اصبعا فينجاء لا ينجى
برأيه من ماء ورواه على الاستدلال في الغرض من وجوه احد ما صنف السند وانما الزعم
الذي هو في الوجود من عدم النجاسة في عطف النجاسة عليه اشهد بذلك في النجاسات
عموم الماء الذي يملأ اثنى عشر اصبعا فينجاء لا ينجى في اكثره وهو ثوب النجاسة الى الظاهر من
بقتضى اخراج الكلام عن ظاهره والى العمل على الاستدلال على النجاسة وجوبه في الوجود في عمله

[illegible]

الموضوع على الطعام بقية العز وبقية على المنيق وبقية ما في الصباح والصباح فيقولون ان مقتضى
 الجوارح الفضل من الماء الذي يغسل به اليدين ويبيد الماء الذي يصب في وضوء وضوء هؤلاء الماء في
 في السطح يعلق باليد من حديث او غيب ولا محال في تخصيص ماء الاستنجاء لكونه موضوع
 اعم منه وعن غير غير موضع والقول في الجوارح وقدره لعل الماء بطول الدم والمني يتغيرا ولا
 الامر يا غسل الماء لكونه ذلك الماء ماء الاستنجاء ضرورة ان ظاهر الاستنجاء انما هو غسل اليدين بالماء
 من تنجيس اليدين لا الطهارة التي وضع للمنيق فيكون ماء الاستنجاء بمختلفا بين الجاسة وبين ما لا
 لا زلزالين او من تخصيص الطهارة التي لا يكون في الماء بمختلفا بالجاسة فلا يقولون ان مقتضى
 ظاهر السؤال عن وضوء وضوء هو كونه وضوءا للوضوء من حيث هو وضوء ولا زلزالين ولا
 يكون بمختلفا بما يقتضي كونه وضوءا لغيره من حيث هو وضوء ولا زلزالين ولا زلزالين ولا زلزالين
 وبذلك يرفع لما يقتضي كونه وضوءا لغيره من حيث هو وضوء ولا زلزالين ولا زلزالين ولا زلزالين
 في الآراء والكتوب القديمة كيف يغسل يده مرة يغسل يده ثلاث مرات فيستخير الماء فيغسل
 ثم يفرغ من يده فيصب فيه ماء آخر ثم يفرغ ثم يفرغ ثم يفرغ ثم يفرغ ثم يفرغ ثم يفرغ
 قال بعض المحققين في العلم وجوب بلوغ الماء الشربة ولو كانت الشربة طارة من غير الاطعم
 خصوصا في الشربة غلبة الامر وجوبه ما اقره عليه لبا اقره على القول بان الماء على تقدير
 طارته يفرغ من يده فيغسل يده مرة يغسل يده ثلاث مرات فيستخير الماء فيغسل
 يجزى من ماء الشربة باجره ماء معتصم عليه كالكثير والماء في الاطعم ليس له ان يجزى
 فلا يغسل المعتصم فيغسل يده مرة يغسل يده ثلاث مرات فيستخير الماء فيغسل
 الامر لا فراغ فيلزم الاخر بعد الاقرار بعدم مطهرية الشربة من حيث عدم طهارتها في اعتبارها
 خلط الماء الجديد وما في الاخر فلا يستقدار جواز الشربة وعدم جوازها في الحقيقة
 به في الغرض من الماء الاستدلال بالرواية المذكورة وما في معناها اشار في الجواب على ما
 ان القول بالجاسة بما لا يغسل يده على غسل اليدين في الغسل الاول من الغسلين ثم قال في قوله
 انما يغسل يده في كل مرة يغسل يده ثلاث مرات فيستخير الماء فيغسل
 مرة لغزوه في كل مرة يغسل يده ثلاث مرات فيستخير الماء فيغسل
 وهكذا ولا يخفى ان مقتضى الاستدلال بالاعتدال من عرق ماء ما عدا الغسل الاخره انما
 كونه يغسل يده على كل مرة يغسل يده ثلاث مرات فيستخير الماء فيغسل
 ولكن الاعتدال من الامر لا فراغ الا انما عن ماء يغسل يده ثلاث مرات فيستخير الماء فيغسل
 انزاله في كل مرة يغسل يده ثلاث مرات فيستخير الماء فيغسل
 من وظن ان اهل الحديث ياتون بالبرهان على جواز علاج الحائض من الماء لغيره وما

يقول الثالث

الثاني فلا بد من وثيقة عليه لا يقتضي الامر اهرافه خصوصا بعد ملاحظة قوله في قوله
 بعد الامر لا فراغ من الغسل الثاني الشربة السابعة ما يغسل به اليدين من الشربة من الشربة
 فانه مرة بعد ما وضوء الشربة الجاسة بانها شربة من شربة الاصاب في وضوء الاصاب
 ذلك كما مر من العمل على الشربة من شربة الاصاب في وضوء الاصاب في وضوء الاصاب
 ماء الغسل كمنها قبلها انتهى ولا يخفى ان ما في الشربة لعدم جبة الشربة انما هو وجوب
 الاحتياط بمكان على الاحتياط في مقام العمل على جبة الشربة ووجه الشربة في وضوء الاصاب
 انما هو هذا الجواب لان ظاهره انما هو انما هو السابعة ما يغسل به اليدين من الشربة من الشربة
 من قبلها لانه على الاحتياط في مقام العمل على جبة الشربة ووجه الشربة في وضوء الاصاب
 كان موافقا لوجه من الجواب انما هو انما هو السابعة ما يغسل به اليدين من الشربة من الشربة
 الثاني ان اجاب العرف في نظير القولين هو ما هو قال في العرف على غلبة الشربة
 ليس له ان يكون له بعد قطعا فيمنع كونه فراغ من الشربة لولا غلبتها لم يفرغ من الجواب
 او عليه بانها قد يكون لا فراغ من الشربة وقد يكون فيحصل هذا القول في الجواب
 وقد يكون من جهة ان العرف على القولين هو ما هو قال في العرف على غلبة الشربة
 كان له من جهة انما هو انما هو السابعة ما يغسل به اليدين من الشربة من الشربة
 الجواب وان يكون العرف على القولين هو ما هو قال في العرف على غلبة الشربة
 طارته انما هو انما هو السابعة ما يغسل به اليدين من الشربة من الشربة
 فيحصل هذا القول في الجواب انما هو انما هو السابعة ما يغسل به اليدين من الشربة من الشربة
 ولا زلزالين ولا زلزالين ولا زلزالين ولا زلزالين ولا زلزالين ولا زلزالين
 سوف ليجازي حكم الماء من حيث هو وضوء وضوء الشربة من الشربة من الشربة
 فانه لا يستعمل فيضيد نظير لان مقتضى انما هو السابعة ما يغسل به اليدين من الشربة من الشربة
 كما انما هو السابعة ما يغسل به اليدين من الشربة من الشربة من الشربة من الشربة
 عن حكمه بان القول بالقطعة الثالث انما هو السابعة ما يغسل به اليدين من الشربة من الشربة
 ليجب من جهة انما هو السابعة ما يغسل به اليدين من الشربة من الشربة من الشربة
 الكرم الحاشية في ذلك البعد من الرجل يقع في وضوء الاصاب في وضوء الاصاب
 فقا لا زلزالين ولا زلزالين ولا زلزالين ولا زلزالين ولا زلزالين ولا زلزالين
 القدر وقد تقدم مثل هذا القول في وضوء الاصاب في وضوء الاصاب في وضوء الاصاب
 الاخير مسلم في قوله ما الذي هو من الاستنجاء ولا زلزالين ولا زلزالين ولا زلزالين
 بالاستدلال من مطلق الشربة انما هو السابعة ما يغسل به اليدين من الشربة من الشربة

ان قولهم المختبر لا يطرأ سوق لسان ان ما من شاة تنقبى لالة النجاسة لا يطرأ فيقبض بالقليل
وعوى لا يباعو عليها شاهد لا اظاهروهم تفضير للكون والخرق بالنجاسة وما كان احا
على حد كنجيت ولها امر في المردية ما قدمه هناك من مقتضى دليل العالمين بالنجاسة من كونها
لا في نجاسة هو انما نجاسة ما اتصل وكان خلوها من الهواء وما فرق الحمل المختبر الجريان على
حاوره من جواهر ذلك الجسم وان على التقدير الثاني حكم نجاسة كل ما اشرع سواء كان هو كسبه
او ما قبله ما جرى عليه وان لم ينفصل من الاصل فنجس كل ما جرى عليه قبل ان ينصل والنجس ما في
العصر والخرج ونيز ان العالمين نجاسة النجاسة ونجسوا من النجاسة ولم يفرقهم عن غيرها
وغيره بالنجاسة لزمنا بالاحتياط على النجاسة فظهر بالافتقار لم يتركها انما قد اعزبت
هوية بان علم على النجس فكيف لم يفرق من ذلك وهو اقدم وهو ان النجاسة قد اتصل بها
من النجاسة النجس مع عدم جيلوى والبيتهما واشتمالها على كثير من فروعا الدقة في مثل النجاسة
وبدل المباشرة ونحوها ولذلك قال في الذكر في العبد فلو كلام اكثر القديما عن النجاسة
البلوى ونجس عليه ان خلق الاجل كما يمكن ان يكون مبقا على اعتداد اهل الصحة سلام الله على
النجاسة القليلة كذلك يكون مبقا على اعتداد على الاطلاق فيقولون في علم اذا ما لم يفرق
لم نجس به نحن وعدم استثناء نجاسة من هذا هو الظاهر لان الاعتداد على التواجد في الامور
عند ودره الامور مبقا وقد اشار الى اعتدادهم على التواجد في كل استثناءا وخالصا انما
الصدق في القرض فحكم نجاستها في بعض الاجل القليلة في وجه الاحتياج القول بالنجاسة
واما ما استشهد به من كلام الشهيد في القلق فلا دخل له بما هو بعيد لان دعواه خلق الاجل
الصحة عن القرض نجاستها والى يطرأ كلام الشهيد هو عدم ترضي الفقهاء بغير حكمها
اصلا وعدم وقوع عنوان المسئلة في كلامهم لاسا كان بايات النجاسة واثباتها في النجاسة
نايذ الطهارة التي لا ترفع لقاعدة لثانية باصل البراءة واصل الاجابة واصل القول استصحابا
في وجه انه لا معنى لتلقا القاعدة التي هي من ازالة الاجتهاد الاستصحابي من ازالة القاعدة
كون القول المرفوع الى الواقع وكون الثانية مقتضية للتدبير بما عدا الانقطاع عما هو في
الى الواقع وشتان ما يدعى مما ان ابن ادرية قد جاء في المرحوم الى الاستمرار على اصل
المذموم في اولى الاصحح وبيان ذلك انه قال من ادرية في بيان طهر الشاي من النجاسات
والماء الذي طلع فيه الكلب ونحوه اذا استا التوبه جيبه وان اصابه معنى التوبه من الماء
الذي يمسك له الامانة كان من النجاسة الاخرى نجس له وان كان من النجاسة الثانية او الثالثة
لا ينجس له وان يمسح بها لا ينجس له سواء كان من النجاسة الثانية او الثالثة او الرابعة
هو ان يدعيه قال السيد المرتضى في قوله في النجاسة لا يضره ولا يوجب ويرى الماء في النجاسة

مردود ويرى الماء على النجاسة على الماء قال السيد المرتضى في هذه المسئلة لا يجوز فيها استصحابا
قوله لا يضره ولا يوجب ويرى من بين ويرى الماء على النجاسة ويرى ما عليه فيقبض القليل من
النجاسة على الماء ولا يضره ويرى الماء على النجاسة وخالصا من الفقهاء وهذه المسئلة لا يجوز
في نفس عاجلا الى ان يقع التامل في ذلك حجة ما في علمنا في النجاسة في الوجه فلهذا لو كانت نجاسة
الماء لقليل الزيادة على النجاسة لادى ذلك الى ان التوبة لا يطرأ من النجاسة الا بالبراءة من الماء
طهره وذلك فيتنقذ على ان الماء اذا ورد على النجاسة لا ينجس فيه الطهارة ما كثره كما يعرف في
النجاسة على وجه ادرية وما تفرق في نفس السبب سبب على اصل المذهب فادعى اصحاب
الاحتياط ولا يجوز ما في الاستصحابا لكونه من النجاسة لا يضره لان الموصوف في قوله ما تفرق في نفس السبب
علة من غير ذلك وقد اعمل الماء لقليل ولا يصح ان يكون المراد اصل المذهب في قوله لا يضره
هو علة المذهب لغيره لغيره في انهم يعرفوا لاصحابا في قوله لا يضره ولا يوجب ويرى الماء باصل
المذهب فادعى اصحاب طهارة النجاسة الماء لقليل وحينئذ الاستمرار على ذلك بلا نظر لغير
بعض البه وهو ان النجس لا يطرأ ويكون المراد من ادعى اصحاب طهارة النجاسة لقليل وباص
المذهب هو ان النجس لا يطرأ على النجس من غير ان يقال في قوله انما استشهد عليه المراد بان النجس
يطرأ بقدر ان المراد اصل المذهب هو ان النجس في النجس في النجاسة خارجة عما هو الذي لا يطرأ
واما النجس فينبغي ذلك الظاهر فلا مانع من ظهوره في ثبوت اجابة الاستصحاب والارض بالنسبة
الى باطل القدم وبطلان ترميز النجس بغيره في قوله ان المراد ذلك المعنى المسمى بقليل ما في قوله
ولهذا لا يصح من مجموع ولا يبرهن ان القديما علموا انهم لا يكونون ماسقا لا يقولون ان ذلك لا يضره
وقد عرفت ما في كلام المحقق ان النجس في النجس هو النجاسة ومقتضا ان هناك قول لا يضره ولا يوجب
ان يبرهن الشهادة بالنسبة لعل من سلم هذا كله مضافا الى ان قوله لا يضره ولا يوجب انما كان نجس
لا يبرهن كيف ان يبرهن على المسئلة الاولى فاقوا في الاحتياط على علمها في نجاسة وقد اذنت
تخفيف النجاسة وليست بالبرهان حتى يبرهن المسئلة الاولى انما هي لانها اول الكلام في
الاناء المختص بوضع الكلب لا يضره من الماء الذي كان فيه فادعى ما في المردود عدم افاة
المختص بوضع الكلب لا يضره من الماء الذي كان فيه فادعى ما في المردود عدم افاة
بين افاة تخفيف النجاسة واما في تعلية الطهارة فادعى كانت نجاسة تنبع من الثانية
مقتضى ما في الاصل لا الاشارة الى افعال العادة وانما انما الوصف في الكلام طهارة لثانية
الثانية وليست الاقيدة تخفف النجاسة ولا يوجب في الماء في الطهارة وهو ان النجس
يطهر بيا على ما ذكر من الاعتقاد ان كل شيء يعلو هذه التهمة ونقول ان مقتضى تسليم نجاسة
النجاسة الاولى هو ان يبرهن قوله ان الماء الذي كان فيه لم ينجس في ذلك الماء لقليل

النجاسة

الخصم

سکھیں

لما يقولون بل لو تفق ان بعض النسخ صحت على غيره بل لم يقطع ماء الخلف
 في شرايه وحسنه ونحوه بعدوه من الجانبين بل من الجانبين لشره من سائر الجوانب
 هو لا لما يكون بالخاصة لا بالنظر في شئ من ذلك وبقى يتقاطر على قايهم بل لم يقطع
 الذبح يسقط عليهم كثر من الذي انفصل عن شئ من النسخ ولا يقطع ما فيه ماء أو لا يقطع
 الاصل حتى يرجع فيها موطنه الى العرف من ان الادلة الشرعية الواردة في خصوص كل واحد
 من الوجوه الى العرف فكيف يترتب هو وغيره وانما ثانيا فلا ان الرجوع الى العرف من قواعد علم
 التي اعترف بان نظر الشارع اليها وان بناء الشيخ عليه وقولهم ذلك من عادة اصحاب العلم
 وتجاوز عما هم وما كانوا فلا يذكرون من عمل الفقهاء الخاصة على خلاف ما افقوا يستلزم
 تعسفهم ولا يلزم من سقوط المقتضى وعدم علمه بغيره مطلقا ان الحق امامنا فلا يقدروا
 اكثر المتدينين من العرفيين يستدلون لذلك في انقطاع الصلة بانقطاع نوازل القاطر على
 وجهه يبقى الاصل من موقبل الفصل كما اقدم ثم ان بعض من تأخر عنه في بعض النسخ المذكورة
 في زعم الاستدلال فقال ان الحكم لا يشرع كلها وروى على وجه الاستصحاب وعلى
 طريقة العقلاء التي لا يتوهم اليها شئ من وجوه الاستصحاب فلا يكون الحكم بتجسس الصلة للوجوب
 على الماء على من واستمر على من راسه كالجانبين من الحكمه وان غير يوجب سقوط
 لان الحكم بخاتمة النسخ يستلزم الامور والاشياء من وجهه من وجهه ان انقطاع الصلة من وجهه
 بامر الله تعالى بحسنه وشاربه ونحو ذلك ومنها ان من المستحالة ان الماء واحد الفصل
 منه تحصيل الباقي منه ظاهر من وجهه ليل يقتضيه بل قيل ان غير معقول وبذلك يترتب
 من الاستناد الى الجمع بين الدليلين لان ما ذكره على خاتمة القليل بخاتمة الخاصة على الخاصة
 المجموع وما ذكره على خصوص الطهارة في المصنوع وعلى طهارة ما خلف فيه من ماء الهاتمة
 لا يقتضي انقطاعه وهو حكم شرعي فيكون المصنوع في المصنوع ومنها ان ارتفاع الخاصة على
 الماء من غير رافع لها غير معقول الاول في الاطلاقات لا يقتضيه وقد يكون صفة على
 الطهارة وقيل ان الطهارة مراد بالماء المشار اليه في قوله هذا الماء انما يقطع
 في التوبة نحوه وقد عرفت المحاذية لثبوتها ومنها ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الماء الاور من لون وما فيه من الخسوف لا يقطع من الحائض الا من فيه
 شره شيئا غسلا ولا فاضحه في ان محصله هو وجوب غسل ما علم وحكم بخاتمة وضع ما لم
 تحسنه مما هو حكم طهارة شرعا فلا دلالة فيه على طهارة لها لزمته وانما الذي هو
 ووجه الدلالة على الشجرة في وقت من التي طهارة المسجد ما يريده تحصيله ان يكون
 الماء باقيا على طهارة وجب انما وانه في غير وقت من وقت ذلك والحاصل ان بعض النسخ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

استأجرها على النصف من ثمنها
وأنشأ الماركة من ثمنها
أما قوله لا

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

مسجد باطنیہ

[illegible]

الطاهر بن محمد

و هو موثقة عند القاضي
و حجة عند صاحب المنهاج عنه

الحال على الطلاق وهو شامل للأحد من الشغل وغيره فلو أنكر المرأة لزواجي والمصلحة
التي فيها ما يحكم على ما يكون بناء على العاقل من الغيا تلك الشكوك يشابه مجموع على استقلال
دفاع أهل كرامة استقلال طوره واما من جهة الحكم ذلك احدا لا على ذلك الاسلام استعمالا
فكذلك المسلمون يتخذون الحق في تملوه على ان في حوزة ليس فيه ضرورة يكون لشراء من الحق في حوزة
كلالة لا يعطى المهر في استعادة فدية كثير من خدوشه لا كونه في ما شئت فيه من حصة وتوقع الغشقة
عليه وعدم سبيل على وقوعها وطهارة ما شئت في وقوعها عليه يكون محصله ما دام من الحق في حوزة
وهو صاحبان وتوقع في ما شئت وهو لا يدرج تحت حكم السوق ولو كان محله مطروحا في سوق
المسلمين يقتضيه ما هو عبارة التذكرة في ارضها لمرة ذلك لا كونه في حوزة ما شئت من المصلحة
لوقوع الخلاف في سوق المسلمون ومعيهم المخرج وغيره والمأخوذ من به محمول الاسلام فيه لكن هو ما شئت
لا فاشية عليه يكون المهر من هذا التذكرة من حوزة من يقتضيه حكمها ما كان في ما شئت لا كونه
الحق في حوزة المالكه ذلك نظر ان يكون المراد بوجوبه في السوق هو على الوجهين المأخوذ
وهو كونه في ما شئت وكيف كان فلم يجر هذا دليل على ابراج المخرج في السوق هو تحت حكم ما
هو لا كونه فيها المصلحة وحده في الاسلام ولزم من ذلك انها المسلمون على الكفار وان
لا يكون في السوق ولا في المصلحة في المصلحة والمصلحة وكذا خرج عن معنى تحت حوزة
التذكرة من حقوق المصلحة يعني بوجه السوق في حوزة المصلحة وكما في كلام التذكرة ما شئت من المسلمين
ان لم يكن كان العاقل عليها المسلمون وان لم يكن في السوق التي وانما المراد بالاحكام لا كونه في
اسل حكم ولكن المستدل عليه من الرواية المذكورة ظاهر ما فيه سبيل ان السؤل انما هو من
الغرض ما شئت في رضى الاسلام وكذا مصروف رضى الاسلام وكذا رضى في رضى الاسلام كذا كانا
عنده من رضى في رضى الاسلام وكذا المصلحة في رضى الاسلام حقائق علم تطعا انما هو في رضى الاسلام وكذا
فكذلك في حوزة المصلحة وتصل الى ان كونه في رضى الاسلام منها ما شئت من مطروحا في رضى الاسلام
الاسلام صلا عليه في رضى الاسلام وكذا رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام
مصروف في رضى الاسلام وكذا رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام
جميع والاستدلال بقديت التذكرة في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام
حيث قال كونه في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام
اولها العاقل عليه المسلمون انهم الا ان يكون مراده في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام
وح في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام
على طهارة اذ لم يعلم كونه في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام
كون الحلد صانف الزانية او رضى في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام في رضى الاسلام

سند جازمها مضافا الى ما قيل من كونها موقوفة على الفقهاء في قولنا في المثال واما ما ذكره صاحب
 من التاميد من القول بالمرتبين موجود في كلام المتقدمين لا يصلح تعليلا لان وجوه القول لا يستلزم كونها
 هذا الصحيح بخصوصها ومنه يظهر سقوط ما في الجواهر من انه يرد وجوه في لسان القدماء من الاجماع
 ان السبع الذي هو اربعة مائة ذكر المربعين على اجماع على وجوبه في الاصل لا كونه ما في الجواهر من انه
 فكلما تشبهت انتهى ووجه سقوط ارقام الاجماع على المربعين ان يكون الاكفاء بالمرتبين في الاصل لا كونه
 كونه لفظ المربعين قد كثر في الصحيحين ما عدا ما تقدم من جملة الاخبار المخلقة ويكون الاجماع مقيدا
 لما وصل في ذلك فخرج من ذلك في بعض النسخ ما عدا ما تقدم من جملة الاخبار المخلقة ويكون الاجماع مقيدا
 لما يظهر من الاخبار من جهة كتابها من الجواهر في وجهه في وجهه هذا ما ذكره في وجهه
 ما عرفت من ان ثبوت الحكم المقيد بالاجماع لا يستلزم كون لفظ الخبر سائما مقيدا بالثبات ان المتحقق الاولي
 في ذلك الوجه المذكور كذا ما ينبغي ذكره قاطبة واعلم ان ما رايته في لوائح الاقرب من وجهه في وجهه
 او على وجهه في لوائح الكليات الا انه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 اختيار الاجماع في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 الا انه وفي لوائح وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 الدليل الذي هو صحيح الفصل في لوائح وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 اختلافه عما كان عليه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 المتقوله المشهور من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 في شأنه لا يكون لفظ الوجه من جهة وقوع الخلاف في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 لا يصلح على الماء الذي في لوائح وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 او جرحه بوضع ثقب في الماء ووجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 الدليل في لوائح وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 الكثر المعتبر من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 ما صدر عنهم من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 الحق الذي هو في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 اهل التفرقة في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 اعتد عليه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 المنهج في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 اصحابا في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

اكثر من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 بان الخبرين الاكثر في لوائح وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 غير مقبول لما عرفت من ارتفاع الامر لخص بالاثبات بالاقول وعدم المعارضة به في الاصل لا كونه في وجهه
 خبره الا لا اعتبارا من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 وهذا المقدر لا يوجب اعتبارا من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 بعد استبانها ليس هذا هو المقدر من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 باستصحاب السبع لا يقول من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 والسامع في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 روي عنه الزكاة في لوائح وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 او ضرورة فلا يخفى شيئا منها في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 انما احكم عليكم فليست سببا اولها من التراب وماره عارسا بالحق في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 وكذلك كلياته في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 والمختصة في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 واما الخبر الثاني في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 كان موثقا في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 المذهب لم يرد عنه ظاهرا بل قد انزل الى هذا الخبر في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 من الخبر الصحيح في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 عن الخبرين في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 فيها على وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 اليلكية في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 والخبر في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 الخبرين في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 فقد في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 الفصل على مستند شيئا من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 لما عرفت من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 القول الاول ولا يخفى في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 والحق كذا في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 جماعة من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

٧
 انما هو في لوائح وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 احكم عليكم فليست سببا اولها من التراب وماره عارسا بالحق في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 وكذلك كلياته في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

بما سائر النما من ثم لم يمتنع من الإقتناء انتهى عند وضع النجاسات وطبق بطعمه الآلاء بطريقين الأول مثل قولك
وقال لولا ذلك حساء بطعم الآلاء انتهى وما حكى عن شرح المعاني المتحقق بها في رواية وصف شرب الكم
الروبوغ والطعم بانه المشهور ثم عكس الأول بالنوع الثاني بطريق الأدوية وبغيره لأنه سائر في الأول
أما والآلاء لا الآلاء ومع هذا يجب على الآلاء ثلثا أو ربعه بانه لا يثبت في الآباء غلى الآلاء بطعمه
هذا النوع أو صاحب من غير بطعم وروبوغ يكون الحكم كذا في ذكره أو دفع في الماء المتقار والدمع وأما الآلاء
هذه النوع فهي ما يشاء انفعال الآلاء والماء ولا يشك في كون جميع ما ذكره أو دفع في الماء بطريق الأدوية
العرفي فهو من انحاء الآلاء لا التامة في لفظه وما لا انتهى وواقعهم ما ذكر صاحب الراسخين في كفاية
العقل بتدليله في قوله تعالى في الروبوغ والطعم وما في حكمه ما يجب من الآباء في العلم بالعرفان في قوله
علوم المرض على انتهى وأشير إلى ان تقدم من علمه وان وقع الحكم فلهذا وأشير به في العلم بالعرفان
الآلاء فلهذا من انما في الترتيب ومنه في الماء لكن قد عرفت من المتحقق الاثر ويطبق انكار الدليل على
وضع الادوية ما لا يشك ان الخطأ السابق حكم الروبوغ يلتزم جريان حكمه على الطعم وأما الآلاء
طعم في النوع والآلاء العرضية الظاهرة وبذلك السامع في كل ما يرجع بوجهه فلهذا في الآلاء كما لا
فرض من وقوعه ساء به في الآلاء بدون وهو متحقق من سائر ما ذكر في الماء والآلاء وكذا في قوله في
حال وقد يمكن من العلة في النهاية انما في حال حصول العايب غير الروبوغ فالأثر في الحادثة انما في مقتضى
قطع العايب من غير اعتبار سبب هذا ما ذكره خلافاً لما صاحب الجواهر في ذلك كلامه وان كان في آخره
يظهر فيه لزوم وفائدة حكمه في الآلاء بانه لا يوجب الحكم في سائر العايب من غير الروبوغ وعلمه بعدم الدليل عليه ثم ذكر
قوله في العلم بالعرفان في النهاية والثاني اخذ به الذي يمكنه عنها الى الوضوح ثم قال وان كان معروفاً
ثم قال في قوله من الفضل الذي هو الصحيح ما كان فيه من فضله ثم تلا في قوله بانه في الأول
سبب اطلاق الفضل على ما يشره ثم التحيد من سائر غلبة تخلفه عن من فضله في غير الروبوغ
جريان الحكم المذكور في العرضين كان لا يجرى في غيره بمجرد ذلك انتهى في الخفي انه ذكر في بعض
الفضل غيره من هذا اطلاق اسم الفضل على ما لا يجرى في غيره وبالعامة التي شرب بها انسان او حيوان
لا الوجوه في نسبة الفضل هو ان الماء الذي كان قابلاً ليحلك ان شرباً اذا بقي من شرب المالح عليه اسم الفضل
وكذا في الطعام وهذا الوجه يمان شيا من الاشربة في دفعه من غيره او معلقه وكان ذلك له باب
بحيث يمكن ان يشرب او شرباً كثيراً سمي ما في غير فضله ان لم يجرى في غيره الشرب ثم من فضله وقد
تملكه مرة استعمل الحاسر في مباشرة ما لا تأكل من سائر ما ذكره خلافاً لما ذكره من هذا النوع
من جهة الخلاف المذكور ترك الفضل بعدم الدليل وبما يشاء بعد المال في الصحة التي هي مستند الحكم في الآلاء
بعض فضله وعلى الآلاء ثلثا او ربعه لا التامة في لفظه والآلاء العرضية الظاهرة على جريان الحكم في كل ما يجب
وهو بطريقه في الآلاء في قوله في شرب جميع ما في الآلاء فلم يبق ما سمي فضله او في شرب غيره

[illegible]

والمصري الى الغل لكناه

9

ما العنق

ما قَطُر

ما لفظ وما الجود فهو بضم الجيم وفيه اراء اهل العلم والذاه النجعة اخبرنا عن ابن من الغارة هل الفصل من ضرب
هذا الصنف من الغارة كما ظاهر عدم النجعة وانظر في الخلاف في الغارة على الجمع وقد صرح به جميع
الاحباب وان توقف فيه صاحب معتزلة في ما بينها الاكتفاء بالفضل لثباته وانما اعتبار هذا القول في
الشيعة وقد منعتهم من ان يحسموا على جميع الاحكام وقال المعتزلة في المعتزلة ومنه ان يكون خبره لثباته
وانما الفصل لثباته الغارة انتهى في الاما الغارة بينه وهو يقتضي ان لا يكون الاكتفاء مائة وهو
الذي عدل اليه المصنف واما قوله في المعتزلة وانما الفصل لثباته القول الاقوى وانما عدل اليه لثباته
عن ابي عبد الله قال الفصل لثباته الذي صحت الجود مبتدأ من ثباته في ما المعتبره ضعف ابتداء من ثباته
مدركا عن غير هؤلاء في الشيعة وقد يقع على الثالث في جميع النسخة او في نسخة واحدة واستحقاق الثبوت
حيث قال مع ان اجاب بسبب الرواية يقتضي تقدير الحكم على مورد ما وهو الجود وهو الفصل من الغارة
فيعلم الحكم في نطاق الغارة يحتاج الى دليل اقوى من ان الحكم مستحب وبغير هذا النوع من الغارة نظر
في الاطلاق اسم الغارة على الجميع من حيث هو والنجي ان الرواية موقوفة في معتزلة على القول الاقوى
فكونه من كون مدلولها غير متفق عليها كما اشارت الى ان معتزلة في معتزلة الرواية على الطائفة بها وقد يقول
انهم قد اعتبروا على الجميع فانهم يسلطون جميع الاخبار الواردة في المسائل التي وقع الخلاف فيها وان
اعتبروا على الطائفة في جميع النسخة لا ينافي ذلك ويجوز على هذا القول في ما لا ينافي ذلك وما لا ينافي ذلك
الذين يرون من ان اجاب بسبب الرواية يقتضي تقدير الحكم على مورد ما وهو الجود وهو الفصل من الغارة
لما انفصل من لثباته الاطلاق اسم الغارة فهو في محله وفيه انهم يرد حكم السبع معلقا باسم الغارة حتى
يؤخذ على هذا القول في لثباته وانما عدد معلقا باسم الجود الذي هو نفس شرطه في معتزلة وانما عدد معلقا
بمعتزلة القول الثاني ما اشار اليه المصنف في المعتزلة استحضار رواية السبع من ان الانسان افضل
يحصل بالثالث ولا يخفى على من يتحقق ان يكون هذا الحكم يخص الجود فلا يتناول الغارة
وزاد في هذا القول السبع بان معتزلة الغارة والجود لا يكونان اعم من معتزلة الغارة من غير ان يكون
الظاهر من انما الفصل الذي يقتضي لثباته الانسان بالثالث ما هو في معتزلة انما الفصل كما هو مقتضى
ظاهر لفظه فيكون عبارة عن بعض احوال النوعية من اراء الشيعة في الصحيح عن عز قال
قال الصادق في لثباته وانما عدد مسلم الدين والعبادة يعني في معتزلة وهو مقتضى قوله والثالث
الحا في كل شيء يقتضي من الشاة والادوية فهو قد كان اخذته من بعد ان يموت فاعلمه وصل
فيخرج غير عليه في الدليل من مدعيه فلا يسلطون لثباته الاطلاق الاما الفصل فيحقق
عماد دون الثالث وما فوقها ولا يسلطون عليها من حيث هو وانما عدد من اراء معتزلة في الرواية
في الكون والادوية يكون قد مر في الفصل لثباته في الحديث لثباته لثباته الفصل من الغارة
غير مقتضى لثباته مسا في الاصل الذي هو عام وقد عرفت ان ثبوت الاستسكان في الاصل هو انما

الحديث وهو على الاستصحاب يمكن الاعتناء بالأصل والفرق وما عرفت من الروايات لاكتفاء ما لم يثبت
 ولا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 هذا ما عرفت وحسبنا على الاستصحاب كما عرفت من كاشف الشك لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الاطلاق من الضيق في الرواية وفي كل صنف من اصنافها وانما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الضل ورواه من وجود مطلق في الرواية انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 اوضح من ذلك كلام صاحب الضيق في حديثه فان وجه القول بالمرء على صحة الاحتجاج لمكان حصول
 الاصل انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الاصل انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الضل ورواه من وجود مطلق في الرواية انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 دليل اللهم لان يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 ما عرفت من الضيق في الرواية انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الحكم بانما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الرواية واذ عرفت ذلك يتضح لنا ان الموقر في الرواية وفي كونه الا انما لا يثبت انما لا يثبت
 فلا عجب انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 بعد ولا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 في انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 على ما عرفت في كل صنف من اصنافها وانما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الاستصحاب الاطلاق بالاصل في غير الرواية ولا انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 من باب الخطر ونحن نعرف انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 المقيد لان الجمع بينهما بالاعتناء في الرواية انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 محال للوجود انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 المياه فهو ما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 للاعمال من الاطلاق فلا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 مشروطة بحكمته انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الحيوانات انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الذي في الرواية انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الذي من كونه انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 ما عرفت من الضيق في الرواية انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت

باب الطهارة

ولم يثبت انما لا يثبت
 ما عرفت انما لا يثبت
 كونه انما لا يثبت

والانه يكون قد كثر كيف لا يكون من انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 وتوضيح المقام انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 مقتضى القول على ظاهر الضيق في الرواية انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 وانما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 عذر في قوله انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 كيف صلتها انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 من الاصل انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 من غير انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 اجاب انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 ثم قال انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الاصل من غير انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الاصل انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الماهل انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 طهارة انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الذي من انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 الحديث من انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 بانما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 ما عرفت من انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 المحل انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 صفة عليه انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 دون فصل بالانواع انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 على الصل على انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 على عدم انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
 هو انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت

والا

من غير ان يكون له الصلة مطلقا كما هو عليه ووزن القول كونهما كالحق لا يرد له القول كونه
 منها لكن ربما ياقش في اشتراط نظير الاصل هو على القول ايضا اطلاق الحق واما عدم
 مراد عندنا لا كان مقتضاها ليجازي لو فرض اشتراط من تلك الالة واما ان يقال في نحو
 سوق الاطلاق لانه لا يمتنع عدم تحقق القول بما عدا الشرط بل يمتنع القطع بالتحقق مع
 عدم قضاء القواعد ومن ذلك مثله ان القاطع ان لا يكون من المعلوم حكما باجماع ونحوه حتى
 بما فلا يفرق في عدم الالة بين المسلمين او العترة الواحدة كما حكم في الحائض المذكورة عن
 بعض اصحابنا بل لو فرض ما ذكره من اشتراط الالة للماء المستقر في خوفه لكان الماء خاضعا
 للالة نفسه امكن الاشكال في تحققها الصانع في عدم تحريمها لاجلها فلا يبعد ان ماء
 قبل الانقضاء لم يمتنع ذلك لخاصة لاه والالة بل قد لا يمتنع ان يكون ماء انقضاء
 ماء النجاسة قبل ان ينقض ووه ما لو اصابته نجاسة خارجة وان كانت ما تحجب بماء
 يورثه الا ان الحكم في جميع المقدم الامر بميل الثوب في المكنى ان يمتنع وجوبه وان تحقق مقامه
 ذلك كمن لم يمتنع بماء اوده ووقفا في ان الاطلاق مطلق شامل لما اذا كان بالاكتمال وما اذا
 كان بالجزء وعدم تحجب الاطلاق بغيره بل لا يمتنع من مادة الالة الى الماء قبل ان ينظر
 الكون الا ان من حمله التراجع كما في قوله من عند تحجب شيئا الا ان المستعمل في الصبر على طهارة
 قبله ما لا يمتنع فانها تظهر عند طهارة المتوجع فلا يمتنع الاطلاق في الفراغ وانما هذا الاطلاق مقتضاها
 عدم الفرق فيه بين كونها بغيره او كونها بغيره ما واما ان يمتنع من اعادة تارة الا الى الماء مطلقا
 كانت بعد طهارة ام قبله فيمكن ان من هذه التهمة وليس الاكثر من الموانع او لعلنا ان الاطلاق
 المأمور به على وجهه لا يمكن الا انما لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع
 الى هذا القول عدم سوق لانه لا يمتنع ان يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع
 في الالة اما لانه لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 القليل هو الاول يمتنع وانما لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع
 انما لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 الخاف من انما لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 فيكون لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 ثم لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 فيها لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 يحصل بان يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 لبا انما لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة

ما خلاصه

من غير ان يكون له الصلة مطلقا كما هو عليه ووزن القول كونهما كالحق لا يرد له القول كونه
 منها لكن ربما ياقش في اشتراط نظير الاصل هو على القول ايضا اطلاق الحق واما عدم
 مراد عندنا لا كان مقتضاها ليجازي لو فرض اشتراط من تلك الالة واما ان يقال في نحو
 سوق الاطلاق لانه لا يمتنع عدم تحقق القول بما عدا الشرط بل يمتنع القطع بالتحقق مع
 عدم قضاء القواعد ومن ذلك مثله ان القاطع ان لا يكون من المعلوم حكما باجماع ونحوه حتى
 بما فلا يفرق في عدم الالة بين المسلمين او العترة الواحدة كما حكم في الحائض المذكورة عن
 بعض اصحابنا بل لو فرض ما ذكره من اشتراط الالة للماء المستقر في خوفه لكان الماء خاضعا
 للالة نفسه امكن الاشكال في تحققها الصانع في عدم تحريمها لاجلها فلا يبعد ان ماء
 قبل الانقضاء لم يمتنع ذلك لخاصة لاه والالة بل قد لا يمتنع ان يكون ماء انقضاء
 ماء النجاسة قبل ان ينقض ووه ما لو اصابته نجاسة خارجة وان كانت ما تحجب بماء
 يورثه الا ان الحكم في جميع المقدم الامر بميل الثوب في المكنى ان يمتنع وجوبه وان تحقق مقامه
 ذلك كمن لم يمتنع بماء اوده ووقفا في ان الاطلاق مطلق شامل لما اذا كان بالاكتمال وما اذا
 كان بالجزء وعدم تحجب الاطلاق بغيره بل لا يمتنع من مادة الالة الى الماء قبل ان ينظر
 الكون الا ان من حمله التراجع كما في قوله من عند تحجب شيئا الا ان المستعمل في الصبر على طهارة
 قبله ما لا يمتنع فانها تظهر عند طهارة المتوجع فلا يمتنع الاطلاق في الفراغ وانما هذا الاطلاق مقتضاها
 عدم الفرق فيه بين كونها بغيره او كونها بغيره ما واما ان يمتنع من اعادة تارة الا الى الماء مطلقا
 كانت بعد طهارة ام قبله فيمكن ان من هذه التهمة وليس الاكثر من الموانع او لعلنا ان الاطلاق
 المأمور به على وجهه لا يمكن الا انما لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع
 الى هذا القول عدم سوق لانه لا يمتنع ان يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع
 في الالة اما لانه لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 القليل هو الاول يمتنع وانما لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع
 انما لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 الخاف من انما لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 فيكون لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 ثم لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 فيها لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 يحصل بان يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة
 لبا انما لا يمتنع من اعادة تارة الا وهو ما لو كان بالاكتمال فلا يمتنع من طهارة

الاحكام تطالب بها في الصورة والاشياء ولا يصح من غير اسمها الم لا بد من ان يكون
في النفس الا لا يحل من اصحابها انما في الدنيا فاما في الآخرة فليس عليه دليل ومنتفى الاول

عدم الحاد مثل ما يبيننا لا فورا الشكر من اصحاب
ويكون هذا الحق الكلام في كتاب الجهاد ونحو الكلام

في الصلوة التي تم وداقق الفرائض في الصوم

الحادي عشر من شهر ربيع الثالث سنة ١٢٠٤

سنة في الحجة الاخرى

على شرف السلام والخير

١٢٠٤

١٢٠٤

لغة فائز
مع نسخة
في يوم الثلاثاء
١٢٠٤

جنتين قريباً بعضهما من بعض والشرق والمغرب بينهما واليهما افضل الاول يشق التكليف بالاستقبال اما
 على الشافعي فيقول قوماً وجوب استقبال ما بينهما المائل على الشمال وقد سلك هذا المسلك في الجواهر فذكرته
 على إطلاقه خبره يدل على كونهما يتفق لساكني كركب البحر أو الشايفي جزيرة الزلايد وعان المشرق عن بعض
 المتقدمين اصر بآراءه ووجهه فيجب استقبال المشرق في المغرب لا في الموضع على وجه صاحب المصنف على جميع
 الشافعية لا في المذكورين ظاهر الاحتياط في استقبال الموت وإن كان واجباً لم يوجب الموت على القبلة فيقال
 وفي بعضها حال عدم الاستقبال ونسب عليه ذكره وقال النعل وجوب حال الصلوة والوقوف في القبلة خلفت
 الجبهة عند التثنية وتجه صاحب الجواهر في استقباله من ذلك من القبلة وإن لم تكن من القبلة فمما عا
 قلنا ما سابقاً من المشرق على الموت انتهى كقول الظاهر من عبارة الشهيد هو ان المفهوم من القبلة هو كونها من
 من التوجيه هو وقوع من قبل القبلة كما يعبر فيه وهذا الواجب هو وجوب الموت على القبلة قطعاً على وجه مقتضى
 الاستقبال الذي هو من قبله ظاهر الأخبار وكان ما ذكره صاحب الجواهر من غير كونه من قبله المشرق على
 الموت لا من المأذون في القبلة ولما كان انما المأذون من قبل الانحلال فالظاهر ان المراد به احتمالاً لا كونه
 الميت هو من كان منقبضه كما ينبغي التحسين المذكور في حقه سليمان حال عدم ما ذكره من ان ذكر الاستقبال
 وقال النعل في تجايزه في الصلوة بغيره على وجه عدم الاستقبال خبره على ذلك التمسك وفيه لا داعي لان
 تخصيص حال النعل في الصلوة والوقوف بالاستقبال في عدم انقباضه فيما عدا ما عدا ما عدا لا حظ له في ذلك
 حال النعل وحاشي الصلوة والوقوف بالانحلال في الاول والوجوب في المشرق ولا حظ له في حقه كونه في استقبال
 وفيما الاحتياط في قبلة الصلوة وكيفيته في حال الوقوف وقال في المستند الظاهر وجوب انقباضه في استقبال
 بل ان يقع في جميع المركب بل الاستقبال في حال الوقوف الواجب الموت او في حال الوقوف في الجمل
 يتصل من منتهى ما كان في بعض محله انما لا خلاف في ان قبلة الميت في استقبال القبلة في حال الوقوف في القبلة
 في الموضع سواء وجوبها في جميع الموضع وانما في حال عدمه من وجوبه في استقبال القبلة بل ان يفتي فيه في حال
 في استقبال قبلة الصلوة من الموضع ان عرض الشارع في ذلك ان يفتي في حال عدمه في استقبال القبلة واما الاستقبال
 الشافعي بموت فتجمل الميت في القبلة وقد اشار به في قوله عز وجل سليمان من هذا النظر الى ان المراد
 بالميت من وقع عليه الموت لان اشرطه كما لا يخفى في ذلك كلاً في قوله عز وجل سليمان من هذا النظر الى ان المراد
 لا ان ذلك المستند في غير حال الانحلال كما ذكره في الثالث هو الذي يسبق الى الذهن من الموت انما اشار
 اليه في قوله المبع الى الجحيم من غير عدم اشارة الى غير من لفظه الظاهر من قوله عز وجل الى الانشاء ما هو المستند
 في الخارج من ان العمل المتبادر لا يكون وجوبه من غير القبلة بعد الموت لا ينبغي ان عدم قبلة الميت في استقبال
 الداعي الى الجحيم في قبلة من جهة الاستقبال الحكم الشرعي ولا الى الدلالة النظرية في قبلة وهو هذا
 والوجه عدم وجوبه في استقبال عدمه وجوبه بعد الموت ان لم يكن الميت مستقبلاً بل لا صلوات في ذلك
 ان المراد بعدمه في حقه سليمان من حال انما هو ان قبلة الميت بعد الموت من غير استقباله في حال وجوبه في استقبال

والثاني

وَقَدْ مَرَّ

فمرسله العقل المتعبد والظاهر المستلزم لتقرر ذلك من قوله فوذلك التعليل فلم يكن كذلك حتى يقترن
هنا قال بعض المحققين وعلى القول بالوجوب وجوباً مطلقاً لكونه على ما بعد الموت من آثاره العقل
أو عالم يتصل به محله أو سقوط الموت وجوه ظاهر المرسله أمر بها الأخير انتهى ثم إن صاحب الجواهر
ما قوى سقوط وجوب الاستقبال بالموت قال نعم لا يبعد القول بالاستصحاب كإشهاد بشره بمعنى الآثار
المستحصنة من رتبة العقيدة وإلى الأمر من حال العمل والصلوة والدين والاختلاف الكبير والفعال
لما مر من الميت إلى الضمان من ملك حقيقة كما حل في بشره بالتعبد بأهل الكفاة على هذا الاختلاف ثبوت
الاستصحاب لثبوت السامع قبل على الاستصحاب العقلي فلا يخرج ظهوره فيما بعد انقضاء التمتع ولكن لا يخرج النابع
المبني على الاحتياط العقلي لا كونه مستباحاً ولا على ما ذكره من مواده قولهم من بلزوم ثبات الميت قبل
العمل الشرعي وهو جرح واضح نعم استحباب الاستقبال بعد تسليم أن موضع على غير وجهه جرح على الميت
بذلك لا ريب ما رواه الشيخ بإسناد حسن محمد بن عيسى القطيفي عن يعقوب بن يعقوب قال سئل عن الرضاء
عن الميت كيف يوضع على المنخل ويحده جرحاً على الميت ويوضع على غيره وجرحاً على الميت قال يوضع كغيره
فإنما لم يوضع كما يوضع في قبره بقدره لا يخرج عن غير هذا إذا كان موضع الخلاف في وجوب استحباب الرضاء
فوجب الميت إلى القبلة عن إحداهن الاستصحاب بعد أن يكون مستقلاً به وليس وقتاً على الميتين أو قبل
خروج الأرحام ويقتضي ذلك من إحداهن القول بالمعروف والمعتق من الطرفين في جميع الأصناف والأصناف استقرت
طريقه من أنها موقوف على الميت حال انقضاء الموت وعلوهم أنهم أخوة ذلك على التمام
لمن الصاحب من أحد الطرفين إجماعاً على أنه ضمان التوجيه في الموت وأن يختلفوا في وجوب استحبابه انتهى وليس
أن يلقى على ظهره ويحمل وجهه وألقى جرحاً على القبلة قال في القبر مشيراً إلى ما ذكره العلامة والأشراح من
كيفية الاستقلال أو اختراعه في العبارة ما ذكره في إحداهن من إحداهن المذكورة للتوجيه في الميت
الشيخ من أن تعليق الأهل على حيث قال في الحضر الإنسان أو ما ينبغي أن يستقبل القبلة فيميل وجهه إلى القبلة على
رجل اليد أو ذلك في فصله فقال العقل وقال الشافعي أن كان الموضع واسعاً اتجه على جنبه اليمن وجعل وجهه
إلى القبلة كما يفعل عند الصلاة وعند الدين وإن كان المكان ضيقاً فامل ركناً أو ما يليه الأهل والفقير وعلمهم
عليه فانه لا يتخللون فيه ليقين وقال في المتن كغيره الاستقلال لا يميل بأحد وجهه إلى القبلة ويلقى على ظهره
من صحنه اتجه الشافعي وقال في التذكرة ما ذكره كغيره أن يلقى على ظهره ويحمل إلى وجهه إلى القبلة بحيث
لو لم يكن مكان مستقلاً لم يميل إلا إلى جهة واحدة وبما قال الشافعي ليقول الصلاة في استقبال وجهه إلى القبلة ويجعل
وجهه إلى القبلة وقال في وصية بعضهم على غير الرضاء وجعل الميت كما يفعل في الملقى انتهى وهو ما
لما تقدمه في معنى الشافعي والظاهر أن الله بما يحب من قول الرضاء بعد تحقق ما يقترن به الرضاء
وإذا استدققت لعل الكيفية المذكورة عبارة عن شيء من الشيء غير أن هذا على خلاف ما ذكره في ذلك حيث
الميت إلى القبلة لا يستقل وجهه القبلة لا على وجهه كما جاء في النص فإن الميت صاحب الصلوة وذكره

وقال في الحقائق والمخالفات
فقد كان أبو بصير يأسر
بالاعتراض مع

كان أبو بصير يأسر بالاعتراض من كلامه الذي هو قوله تعالى ويجعل ان يكونه من كلامه ثم قال وعلى من لا يصر بذلك انما
كان من حيث التفسير في لا يفتقر الى العقل لا كقولنا في غير ما ذكرناه من كلامه في الكلام في العلم
ابو بصير الشري عن غير واحد من الصادقة قال في تجليله يستقبل بوجهه الى القبلة ويجعل قدمه على القبلة
واما من يعترضه بما ذكره من ان الصادقة هي الميت فقال استقبل بالوجه الى القبلة واستأذنت على بصيرة من تصادق
الاصح في خبره من مداركها لا يستقبل بالوجه الى القبلة في الصلاة والجمعة فلو لم يصر على الكلام في الصلاة
او جوبيا لما يتعلق بالعلم بالحق من الاشتغال كما هو الشأن في جميع الكلام في الخبر عن الصادقة في العلم
على سبيل الكفاية وقد يوجب الجاهلية وحدها في خلاف كونها تانيا وان كان وجوب خلافا لثابت وهو من
على العالم بالحق من الاشتغال في الكفاية كما ان الغرض من المسئلة بعد معرفة من تعبد به ودفتره
تفسيره واصله عليه وهو ذلك بالعلم في خبره لا يصر في انما انما ياتي في دعوى الاطلاع من جواهر علمه
بالفعل في العلم وهو العلم ان قلنا بالحق في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
كثير من متبعي الكفاية وهو كذا حيث يكون خلاف في الكفاية في العلم بالحق في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
ولما اطلق الاستصحاب ان يقول كذا في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
والاصح في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
تفسيره وتفسيره وهو خبره في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
العلوم واجبا على الكفاية في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
وحفره وفعله بالعلم في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
بالواجب الكفاية في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
يعلم تلبس من خبر الكفاية في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
الفعل في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
وذلك في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
كلامه في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
المستبرق في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
فما هو في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
ان الكفاية في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
من المتحاشين ايضا في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
فوجهه في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
على ما ذكره في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول

استقبل في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
حالة الاعتراض حيث كان له ان الاستصحاب في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
العلم به في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
انما يفتقر الى العلم في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
هو مقتضى الاحتياط في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
فما هو في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
الاعتراض في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
عليه ثم قال في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
استصحابه في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
ووجهه في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
وقد عرفت ان خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
او يصر في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
انما هو في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
كلامه في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
والمتحاشين ايضا في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
فما هو في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
ان الكفاية في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
من المتحاشين ايضا في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
فوجهه في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول
على ما ذكره في خبره انما هو هذا فيستأذنه انما هو الاشتغال ايضا يقول

اقول في ذلك بعض من هو في حق
هو لا انه يجب على القول

[illegible][illegible]

من أهل بيت
الأنباء

ووالحسن عن محمد بن مسلم
وما في هذا المقدم هناك
ثم قال

ضلع

[illegible]

والله اعلم

ولان انهم يمتلأون بالرجال لان الغل ينزل في حكاكم الماء ثم ينزل على ارجلهم فياخذونهم باصبعي يديهم
من دونه الشاب والشابة انهم يملكونه ما يجب عليهم انهم يملكونه والشابة انهم يملكونه ما يجب عليهم انهم يملكونه
ثم حكم بصفه انهم يملكونه كذا ثم قال في رواية اخرى انهم يملكونه ما يجب عليهم انهم يملكونه
نظر الجنين في الرحم والابن من الاطلاق على ما يحرم ثم استدل برواية اخرى انهم يملكونه ما يجب عليهم انهم يملكونه
سراجان ثم قال وقد كنت هذه الرواية على ان الحكم في الرجل يموت من النساء الجانب والرجل كالمراة فلا يحتاج
الى اقرار الجنين في مائة نفقة والحاجة الى حصة ضعيف لان نظر الجنين في مائة نفقة من الغل ما يقع
التي وان كان الاطلاق مع التفرق في كل النظر من قبله وكثيره انتهى الثالث ان اخبار المسئلة كثيرة مختلفة
مضطربة كما نرى عليها صاحب الجرد في بعض القيل من مراء الشباب وقد اقر في بعض منها موضع التفرق
وقد قال في بعض كذا وفي اربع الامور التي فيها من قبل ما هو الجواب على التفرق في مائة نفقة
التفصيل من مراء الشباب التي هي على وجهه او الميراث في الكفر خاصة وقد تابع في رواية اخرى
يجوز عليه الماء حبا ومن انما هو البين ان الرجل يملك من اخباره في وقت على رفع الشك في هذا القول
سراجان والى عليه من جواز النظر والمباشرة الذي لا ريب في تحريمها خصوصا في رواية الدار التي جازت
النساء من الرجل ان كان على الرجل النظر في حال حيوة والنفقة في الاخرى عندها في مائة نفقة
والعمل في المسئلة على ما هو المشهور في اخباره من جهة من سائر المواقف في هذا الموضع على ما هو المشهور
فلا يكون ان من اخباره هذه المسئلة في كل وقت في الشك في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
المسئلة انتهى في مائة نفقة هذه المسئلة في كل وقت في الشك في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
العبارة اشترط ان المائل في الغل في المسئلة في الاخرة سواء كانت الميتة ام سراجا او
بعض ما استوفى منها الى بعض منكم ذكره فحصل ما ذكره من الاستشك في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
من كان لها من امر ما دون ذلك فهو من قبل الاثر المذكور من كان له ما دون ذلك فهو من قبل الاثر المذكور
كلما هم وقوم يختلف في اصل الاستشك لان منهم من يحصل من كذا وكذا في ذلك قال في ذلك وقال في ذلك
جواز ذلك لاختياره من جهة الشك في الزيادة فيه عدم المائل في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
ونهم من يحصل من كذا في الاختلاف في الشك في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
وعلى الصديق في حق تفصيل الرجل ميتة اقل من خمس سنين مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
المعبر حيث سمع من تفصيل الرجل الصبي مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
بان الشارع في اطلاع النساء على الصبي لفقاهه البين في الزينة وما يملكه الصبي من الاصل في النظر
انتهى ونظر في المسئلة في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
ومن ان سمع كلامهم في ما اشار اليه من الاصل في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
ففي تفصيل من مائة نفقة في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة

٧ ما تقدم

في الحام وهو من مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
عن الرجل يخطب في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
الى ان ياتوا به او ياتوا به في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
الصبي يملك من مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
عن الصادق في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
تفصيل الرجل على النظر في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
ما رواه الكليني عن ابن ابي عمير عن محمد بن الحنفية عن الصادق في مائة نفقة
النساء فقال في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
اقل من خمس سنين او ميتة في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
يكون عليه في كل وقت في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
والنفقة من مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
يقول في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
على ذلك في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
ولا شك في الاطلاع على مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
لنونا في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
ولا ريب في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
مما هو وسائر ذلك في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
ثم تفصيل في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
تفصيل الرجل في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
وهو مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
ان الذي يملكه حيث يملكه في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
قوله لا يملك الرجل المرأة لان لا يوجد ما من مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
الصبي لا يملكه في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
الماء في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
فاجابوا في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة
رجل على ان يملكه في مائة نفقة على ما هو المشهور في مائة نفقة

الذي أخذته والحب
وقيل أراد بالحبس

وكانوا ينادونهم طاعنة من المشركين
 يخافون استعمالهم على بعض الاملا
 فضل في محاربتهم رجل من المسلمين
 خاف اللوم على ذلك ان لا يكون
 ضالفة لذلك المشركين شهداء

ما

الاجتناب من اكل
الحلواني والخبز
والشاي والقهوة
والسكر والحليب
والزبدة والبيض
والدجاج والسمك
والفواكه والخضراوات
والحبوب والبقوليات
والعسل والزيتون
والزبادي واللبن
والحليب المجفف
والسمن والسلاطة
والصلصة والطماطم
والفلفل والبصل
والجزر والكرفس
والنخلة والكمثرى
والأفوكادو والموز
والأناناس والبرتقال
والجريب فروت
والغrapefruit
والليمون والليمون
الحامض

29

1

[illegible]

وتكون له اسهل واسلم من سائر النجاسة الى الموانع الاخرى ومن ثم انزله حائل في تقدير المكان مطلوباً ومن غير ذلك
 نظير الحور وجوبه لانه النجاسة وقيل الجارية مع ان ليس الواسع هناك الا نظير ما هو عضو عند لانه انفساً
 لهذا نظير ما ذكره وقيل الجارية من وجه انزال النجاسة لانه انفساً لما كانا حراً في التواضع والضعف
 العزوف عن من لم يدخل النجاسة البور لم يدخل على يديه من نجاسته من النجاسة التي هي جوارحه وانما
 على ذلك وفي الحدائق لم يوضع الا صاحب من غير ذلك يعرف بانزال النجاسة لانه انفساً لما كانا حراً في التواضع والضعف
 الواردة وقيل الجارية اصحاباً وجوب تقديم الانزال ثم انزله في ذلك من غير انفساً لما كانا حراً في التواضع والضعف
 في النجاسة التي هي جوارحه وانما الجارية اصحاباً وجوب تقديم الانزال ثم انزله في ذلك من غير انفساً لما كانا حراً في التواضع والضعف
 النظير عليها اولاً وانما النجاسة العينية من انزال النجاسة للمكبوت وصون ما حصل من النجاسته من انزله
 على بعض ما فهم من كلامه كانت التمام وعقبه ثم استشرافاً لانه بعض النجاسة على خلاف ما ذكره تعرض
 لوضعه فقال انهم في رواية الاعلان سبابة عن رجل قل قطع من راسه من نصيبه فانه جعل ينزل ولا دم ثم نصب
 عليه ماء فتركها اوجرت في ذلك ان يقطع الواس ليتمكن من ابتداء تنفيسه لاجل بطلان الدم من راسه وقيل
 سائر غيره فاستدل بها على جوب التقديم ولو في صورة عدم الوقت فنفسه عضو عليه طاعة من هو ماله
 وجوب تقديم انزاله نجاسة كل عضو على ما ينضم اليه وهو كالف في ذلك عند اصحابا مات المتقصد الحكيمة وادرك
 انها فعل الجارية وعينته على المشهور من انزال طهارة على النجاسة ان تقدم في طهارة كالأداة وفيه نظير ذلك
 على التاميل ومنها انه ذكر ان التقيد بما جعله كونه لا ينافي الترتيل في الترتيل في النجاسة من جهات ما يشبهه من النجاسة
 من انزلت ان التقيد من جهته ورد به سوراً العلمية بما لا يوجب كونه في النجاسة على الانزال ولو كان انزال النجاسة
 كما هو في تنفيسه فانه يرد عليه ان جعلها لهم متخلفة فيما لا يشترط على التقيد منها ما وقع سلطانهم بقوله
 كان من التحول ورد التقيد في القسم الاول ورد العلم وقد اعتبره معقول كونه لا يكون الا في صورة
 سورة العلمية انما على ظهور المصلحة في القوة الخافضة لعلها البه والاعمال التي تتاح لاجلها من النجاسة على
 الحق الاول ومنها انه ذكر الاستدعاء انما هو من جهته اسهل واسلم من سائر النجاسة فانه يتصور على ان الاستدعاء
 لبعثان الاول والواضحة التي لا يحتاج الى بيان ان النجاسة عليها لا يوجب على كونه من لغزائ النجاسة وقد نزل
 انما يات في حق هذا فانه هو احتمال التقيد بالاستدعاء على الاستدعاء والاستدعاء من البقية انما هو
 في انزل يعني احد طرفي النجاسة ومنها الاستدعاء انما هو من جهته اسهل واسلم من سائر النجاسة فانه يتصور على ان الاستدعاء
 فانه عليه ان يكون المراد بكلامه ظاهره لا يدل على ذلك الاصل في قوله على ان ما هو نظير في سبب البلية
 قد اريد به مثل ذلك المعنى الخافض لعلها البه والاعمال التي تتاح لاجلها من النجاسة على انما هو نظير في سبب البلية
 انما هو من جهته اسهل واسلم من سائر النجاسة فانه يتصور على ان الاستدعاء انما هو من جهته اسهل واسلم من سائر النجاسة
 انما هو من جهته اسهل واسلم من سائر النجاسة فانه يتصور على ان الاستدعاء انما هو من جهته اسهل واسلم من سائر النجاسة
 انما هو من جهته اسهل واسلم من سائر النجاسة فانه يتصور على ان الاستدعاء انما هو من جهته اسهل واسلم من سائر النجاسة

والله اعلم

[illegible]

[illegible][illegible]

وَالْأَمَانَةُ

[illegible]

فغير ما قيل ثم يذهب بكثير من راسه ثلث مرات بالسدر ثم يابس عليه وادبه ينقع الايام فاما المراتان فتغسل فيه
ثم يترقى لطيفه فلهذا على يده العسر ثم ادخل يده من تحت الثوب الذي على فم البيت فاعلم من غير ان يرى
عونه فادخل من حمله بالسدر فاعلمه اخرى ماء وكافور فبقي من حوط ثم اغسله فاجتنبه من غير ان يرى
فرضت من السدر فاعلمه في ثوب لطيف ثم يفسر وادوا كما على فم ما رواه الكلبية والشجر المساه
عن من كان على فاعلمه بالماء فاعلمه غسل البيت فاعلمه بالماء فاعلمه بالماء فاعلمه بالماء فاعلمه بالماء
القليلة ثم لم يلق معاصله فان التفت عليك فادعها ثم ادبه بغير ماء السدر واللوز فاعلمه ثلث غلظا اكثر
من الماء واصح بطنه مسحا فقامت تقول الى السدر فادبه بغير ماء السدر ثم يابس عليه ثم ينقع الايام
ويجرب وجده فاعلمه بغير ماء السدر والعنف فاعلمه ثلثا فقامت تنقع الايام بغير ماء السدر
اعلمه بغير ماء السدر واسحق فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
من قنطرة فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
صنعت اربعة فاعلمه ثلثا فقامت تقول الى السدر فادبه بغير ماء السدر ثم يابس عليه ثم ينقع الايام
فامنع كما صنعت اول الجيرة من يابس عليه فادبه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
ثم يابس عليه فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
الكفح شبطا فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
القرح كما صنعت ولا تبه بالقرح ثم تقول الى السدر فادبه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
بالقرح وبكونه خفيفا القطر بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
ان يظهر من وادله ان يفسد وتغير بطنه بالانسان فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
عليك ان تصير ثم فطنا فادبه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
اذ خارا فالذكرى هكذا فادبه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
فالاناضرة الاذفار من المطيب فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
او ان يظن لما نسين من فخرج الحاشا انتهى وانت خبير ان المطيب سارة عن احد المطيبين فادبه بغير ماء السدر
موسما والحق الاقل الذي هو مطيب الحرقه لوزج استحبابه على وجوب كون قنطرة بغير ماء السدر
لمطيب الحرقه بالميت ولا مرجع الصبر لغيره بالاناء والكلام مطبوعه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
ثم اعدوا فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
في الارث ولا يبر كل واحد منهما السكون في الايام فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
حيث قال في حديثه السحابة فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
هو المسمى من الكلام بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
كافور او بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر

عن رجاله عن بعض قديم علمه قال اذا اردت غسل الميت فضعه على الغسل مستقبل القبلة فان كان عليه
فاخرج يده من القميص واجعل قبضه على عرقه وارفعها من عليه لوقا الكبر وان لم يكن عليه قميص فان كان عليه
فرفقه واجعل يده من القميص فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
وصب الاخرى الاثنتان التي فيها الماء ثم اغسل يده ثلث مرات كما يغسل الانسان من الجنابة لا يغسل
واغسل فرجه وانقره على السرة فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
حاشا لايدي ومسلما من نصفه ليدفعه ثلث مرات وادله بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
اصحبه على ان يابس الايام فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
الماء فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
اصح بطنه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
الماء فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
طاهر الى قطن فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
خندقه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
الى الجانب الايمن فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
فقد فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
انما هو في الغسل فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
واطرح قبضه فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
عن غسل الميت قال يطرح عليه قنطرة ثم يغسل فرجه وبوسا ووضوء الصلوة ثم يغسل يده بالاناء فادبه بغير ماء السدر
ثم الماء الفرج فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
غير ما قيل في غسل الميت فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
الفرج الذي هو فرجه فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
في اذنه التي هي ثوبه فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
السدر ما اسهل وجوب غسل الميت فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
المشهور ما ذهب اليه في الايام فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
ولا يخفى الاذنه على الواحدة الاذنه من الماء وهو ذهب الاحكام فاعلمه بغير ماء السدر
على الماء فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
دعوى الاحكام فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
حاشا لايدي ومسلما من نصفه ليدفعه ثلث مرات وادله بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر
جلا الكافور واخلطه السبع فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر فاعلمه بغير ماء السدر

وكون الحرقه

في الماء

بماء الكافور ثم

لم

الأصل وقد ذكرنا في كشف الغطاء مستند هذا القول والظاهر أن أصل البرائة نظر إلى التعلق بشرطية التمسك
 لا باعتبار أصله من أن كمال الجارية في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 عليه أحكام المشربة التي منها حصول الإيقان في الشك في أصله من أن كمال الجارية في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 التمسك فيه أيضا بعد إخراج بقية هذا القول من أن سقوط التمسك في الفعل الحقيقي يقتضي سقوطه عن
 أصل التمسك ما وقع في أصل الجارية من أصل التمسك هو غسل الجارية في خروج الخطر من عند الموت وإيجابه
 بأمر ليس بغير ضرورة أصل البرائة لأن التكليف في الظاهر قد ثبت قطعا وقد وقع الشك في حصوله فلا بد من
 حق يحصل التمسك بما هو مخرج للتكليف في التمسك وهو أن كمال الجارية في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 المعنى في صحة الإيقان وهو غسل التمسك في صحة الإيقان وهو أن كمال الجارية في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 كان من الملامح في الكلام والاعمال على الصور وعلى الثالث فالجواب أنها سبيل على الأصلية بأسرها لأحكام الشريعة
 ومصلحتها الكافية في ذلك وعن الخامس فإنه لا يرد من الرواية ليس ما يقتضي من التمسك بالأسرار في الحكم
 والتبرئة التي لا تدرى ولا توجبها الحاضر من أن التمسك به عندنا لأن موجب الجارية إنما هو خروج حق المكلف
 بغيره وما كان كونه مضافا إلى غيره ويترتب له من خروج حق الجارية من غير أن يكون له أصل الجارية في التمسك
 الفعل وكما ليس هو موجب خروج ما هو مادة التمسك كما في الغداء الذي لا يتوقف على التمسك به فيكون ما استلزمه من التمسك
 آخره وقد وقع تعليل جارية التمسك في الأصلية بأن يخرج من أصل الجارية في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 في أصله من أصل التمسك كمال الجارية هو خروج حق الجارية في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 يخرج من أصل التمسك في أصله من أصل الجارية في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 من خروج التمسك في أصله من مادة خلقه من غير ضرورة الجارية في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 والبرهان في ذلك أن المخرج منها هو مادة التمسك في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 على وجه التمسك في أصله من مادة التمسك في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 وهو المشهور في أصله من مادة التمسك في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 الجارية من أصل التمسك في أصله من مادة التمسك في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 يتحقق الجارية من أصل التمسك في أصله من مادة التمسك في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 وهو من أصل التمسك في أصله من مادة التمسك في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 أشبهت في أصله من أصل التمسك في أصله من مادة التمسك في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 تحت الجارية في أصله من أصل التمسك في أصله من مادة التمسك في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 الموضوع في أصله من أصل التمسك في أصله من مادة التمسك في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 التمسك في أصله من أصل التمسك في أصله من مادة التمسك في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 تروا العمل بذلك لأن غسل التمسك كمال الجارية في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية

ما لا بد

في

فصل في وجوب التمسك في أصله من مادة التمسك في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 من ذلك أن أصله من أن كمال الجارية في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 الميت وما كان من جنس غيره في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 خلافه فإنها وما كان من جنس غيره في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 يكون على هذا الأصلية التي هي في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 الأصلية التي هي في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 الصالح في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 الاستحباب جارية في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 التمسك في أصله من أصل التمسك في أصله من مادة التمسك في أصله لا يتوقف على التمسك بهذا القول فيجب هذا القول الجارية
 غسل الميت قال طريح عليه خواتم غسل من جرحه بوضوء الصلوة وفي الصحيح عن ابن عمر عن محمد بن عثمان
 أو غيره عن عبد الله بن عمر قال غسل الميت بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 أو غيره بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 أن الميت بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 أعده في بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 تصغيره في بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 على الاستحباب في بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 به غسل بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 الكمال على غيره من بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 في غسل بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 الجارية بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 وقد تقدم ذكر الروايات وحاصلها في بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 فيها استثنى عن أئمة ما ذكرناه في بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 هو الاستحباب في بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 منظره على ذكره في بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 هذا العمل في بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 علم لا ينافي في بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 أن شجرة المتأخرين في العمل بالاشارة في بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة
 مقرر في أصله في بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة بوضوء من جرحه بوضوء الصلوة

المقتضى
 المحقق
 ختمه
 غنى
 نقول
 أو شئنا

[illegible][illegible]

[illegible]

وهو جنب على غلا
واحد ثم غل بعد ذلك
وعن الصبي عن الصادق
إذا مات الميت فم

عن النفس من الجانبين وصاح نقيدا للفعل الواحد في الرواية الأولى كونه الماء لأن الأقدم في الجانب
أما هو السند الماء المطلق وعلى هذا يكون قولهم بعل أو غنم الشاة إلى ما هو المسمى من عمل الميت
أما بعد تجد قيل من الجانب الآخر فلا بد من التبع في الأول لأن ما هو منه الأخبار الشاة واحد وهو
درواية وحده لا تقوم الأخبار التي هي على كل واحد من العملين ذلك ما جرت به عادة علماء الفقه في
رواياتهم لأن الرواية الأخيرة تضمنت قولهم غنم أو غنم من الماء الفاعل بغيره الماء وهو الضمير المستتر في قوله
الغنم ولذلك لا يقدح عليه كافي قوله ثم ما هو بكل واحد منها السند من الرواية من الغنم من قوله ذلك
تظهر أنه قد عدلوا عما قرأه في رواية أخرى حيث أن الضمير المرفوع من الغنم بدل من الماء المدلول عليه بقوله
أعدوا وعلى التعديل يكون يدل الرواية بأنها لا تكلف الغنم أو غنم فعل من الميت يعلم من ذلك أنه
قد وقع في الروايتين الأولى من هذه الروايات الشاة اشتغال بعض الرواة أو من الضمير وأما في رواية
الأخبار بها وجبغت الضمير فلا يوجب بالخصوص ما بعد علم جده حتى من أحد من الأصحاب عضو ما كافي
المدلول من هذا العمل على التفسير على ما ذكره في رواية أخرى أن قد تقدم البحث في ذلك في الرواية في سورة الحشر
الكلام في ذلك بما لا مزيد عليه وبما استعمله القول في العمل هذه الأخبار الشاة التي لا تقوم بما مضى من جملته
المشكلة في بعض جهل على ذلك الشيخ وما لا يطرأ على ما راجع إلى ما قلناه في ذلك وهو على التفسير غير بعيد
المقابل ولما العادة غير معلوم فأنشأ كل الأصحاب خلفا لسلطان القول بالإنشاء بغير واحد كانت عليه الأخت
الكثيرة في الظاهر من ذلك على التفسير بل لم يكن يقال ما لا يعرف في مقام الكتاب ثم لا بد من إيراد ما هو
عربي من خطه خذ من الشتر بين أصحابك ومع الشاة الناصه ولا ريب أن الرواية بالانفعال الشترية تضمنت ذلك
وشأن هذه الروايات لأخصا وأدنى من جمل واحد انتهى ولكن حتى في ذلك لم يكتفوا في رواية الشاة بل تضمنت في
وجوب سلة داخل الألف هناك تلك المستلزمة من قبل داخل السبب وهو لا يتم التفسير الشاة فذلك داخل الألف
تحقق بغير غيره ومظاهر الأخبار على الأصح ما هو من الجانب الآخر والحق أو الضمير يحصل بتدليل الميت من قوله
المدلول من هذا العمل على التفسير بل لم يكن يقال ما لا يعرف في مقام الكتاب ثم لا بد من إيراد ما هو
كان كل من سبب استقصاء الألف الذي يقتضيه القول بالولد والرجع والاعطاء المسمى إلى الزوجة وقبل ما راجع
عن فيه على هذا المثال لأن شيئا من الجانبين والحق والضمير لا يوجب بجانب واحد من الموت فأنه يجب
وأما ما ذكره من التفسير فلا يجوز عندنا إلا بالإنشاء ومخط الغنم من حق من شاة فأنشأ بذكر ما لا بد من ذهب
ذلك الشخص بالضمير قوله الشاة كلفته أسلم وهو الكف من العرب لا يوجب كلفه الزوجة أو ما لا يوجب الإيعام
قامت عليه الزوجة كما لا ريب أن وجوبها من غنيا أو ما هو كمالها أو العمل والضمير من المشاة إلى ما راجع
فيما راجع إلى ما راجع إلى الوجه أن ما هو من الميت في الكف لا بد له وإن كان مستحاضا كما في محبة مصرية
طريق من حق من شاة كان على كونه إلى عدم التبعة ولا يعتبر فيه من التعزيب فإن كان زوجه أو ما راجع
موقوف عليه ولكن لما كان الفسخ قد وقع من شاة كان أن التبعة مصرية فيها إنما قلنا ولا ريب أن كونه من شاة

[illegible]

و^{١١}الحب

[illegible]

۷۰۰

الى ما هو المقصود من ان لا يسمعوا الشبهة لانتهاج كل قلم المراءاة في ذلك كذا حتى تترك كغيره التفتق
 لشيء جدير بوجاهة بعد الصريح من العمل صورة للكلين وغيره لاجل صرا المصادقة انما اذنت من عمله
 جعلت في طريقها ثم جففته وقطر برون عظم ثم شتمت ريب ما هو وقدرها من الصادقة بجملة
 نظيف وتقدم هيئة الاكفان على تسليقها من العشرة ويضع عليها الخوط ثم يخط الميت ثم يفرغها
 وعليها نظير وخطو عليها يضع بين اليدين يخط عليها وعلى الخوط كما في غير ريب وكذا على قبله واد
 ويجوز ما يحتاج للخروج منه وليكن في قبل المرأة الى خلف من تحجرها من الصادقة ثم يوقر الميزر ويجب
 ان يكون عرضها اربعي اصددها الرجل من عرضها من الصادقة ثم يخط الى الاكفان وهو الاصل قاله
 الاصحاب وهو في غير ريب من علمهم ان لا يخط يوضع على تجده وبه وقدم القوس عليه يجرى بان يخطها
 السوي يمكن ذلك بعد على الخطل من المس او بعد وضوء الذي جامع اهل دار وخلف على الميت
 فيخط الشغل يدبر الى المتكبر كما رواه يعقوب بن يعقوب عن الصادق عليه السلام وقدره من علمهم
 احدهم وقدرته من قبل الصادق في كنفه وقاله يخط يد من العائق ثم يمسك اكفانه ثم يخط
 وفيه دلالة على التبر للكلين يكون حوله على الصدرة وفي غيرهما من الصادقة تغلب بلدا الى المراءاة
 رجليه الى الكتفين ثم تكفنه وذهب عن الخطا الى اليد واللف فيكون يطرح عليه طوقا ذا
 دخل الصدرة تحت خده تحت جنبه وهو رواية عبد الله بن سنان عن الصادقة واذا امر من المراءاة
 الكبرة وقال الصدقة وادناه لم يجعل الحبرة صحتي واخر في غير يخط عليه وفي غيرهما من الصادقة
 بيده بالقبض ثم التوفيق القوس ثم يخط الازار ثم المفاضة ثم العائرة وهو مخالف للشيء من جعل
 التوفيق تحت الميزر والقوس فوقه الى الاصحاب فيقول في الشيعه اجماع وتطير القفا من جانبيه الايسر
 على جانبيه الايمن وجانبه الايمن على جانبيه الايسر فيجد فيها امل يسر وطيرة قال ابن ابراهيم وشيخ
 علي حاشية الطاهر منها ويضعها في تحت الاكفان ثم ذكرها في كنفه وان يكون حال الكنفية متقبل القشة
 كما كان وما اضلته في المصيدة وكل ما سقط من شعره او غفره يقبل ويجعل يده في كنفه قلت وقفا
 الكلبية في سانه الى عهد الحميد الغزالي ان البصفر اقلعت من سره في ادمه ثم قال يا بصفر انما انت
 دغيتي فادعني ثم اقلعت آخرها واما كذا ثم يخط الاكفان فبدا وخفية انشدها بعد كل واحد من خطيت
 في يواضع او حلت خلال امكن ذلك ثم زاد الازداد والحقا طر عن الحادة هذا تمام ما في الذكر وقد
 ذكر المصنف جلها بقصته وقال في تجوهره بعد ذكره خطه والاسير الا في لم اتفق فيما وصل من الاصل
 على تمام هذه الكنفية انما يترى في ثوبها الى الارسل برون من علمهم بالسلم وقدره من الصادقة
 وفي الاصل الخط الحرة بطنها في الخط عليها الازار ثم الخط القوس عليه ولا يرب في مائة في ثوبها الى الارسل
 في الميزر على حدة او ثوبا لا يكون مع فوق القوس من هذا المكن ان يراو به في هذا الاصل الاول ويكون القوس
 المفاضة الثانية المستحبة كاسيا على هذا يكون في ثوبه من الخفة والميزر وما لا يشك هذا ثم يوقر ذلك

فصل

[illegible]

وكتبتهم وعاملهم كما فعل افراسخود من قبل ان يسلطه الرومان المنتمين بعضها الى بعض والذمت
التعصبية
التعقيق في هذا المقام هو انكم بموجب تحطيط المساجد السقراطية اعل الاجاعات اما اجاعاتها
فلا لازم فيها لم يرد التميز عن المحض هو البناء على الاستحسان فخطا الانذارا ببيانها كما لو كانت لمقتدر
فلا انذارا فيها ولا نريد ان نرى من جملة عنها في سر سطره وليس في تعاملها ولا تغفل في تخريفه ولا وضعه
والشاعر ولا على وجهه قطا ولا كما هو في معنى ما انتهى العنصر بزيادة العلم وقد حشر حوران ولا نرى بوا
اذ تبهت شامسا انكافور ولا في راية عثمان النوى ولا في سائر سائر كافور وسحره العنصر لا تغفل في سماع
المستغنى وما عرفت الاجماع على ان لا ياتي على انفسه ولا على غيره ولا على غيره ولا في سر سطره من ذلك
كما عرفت الوضع والمسامع والجهر والخبر من رجل اخبار الرجلان على التفتيح كما قبل علم الاساقفة والقسوس
واحد هذه المواضيع ما عرفت الخبر وهو المصدر وما قال المشهور من ان ياتي في ذاته والحلي وبها كذا كذا
كلها والامر والحيث كافي ولا يونس من دون ذكره العنصر كان هذا ذكر النقص والتكبير وما عرفت من
جملة ما يستحق تحطيطا على القديسين ووضع الشك فيهما كما في راية الحسين بن المختار ونظر الكعبين
في راية سماعة وانه في بيانها حواشي مودة الاجماع انما هو المساجد ولا انشاها هنا حطرت تحطوا
هذا ما عرفت ولا اعتد عليه الا بالبرهان يكون من باب الاستدلال الى الانشا الدالة على ان من لم يفرق
على عمل فعله وتبينه ان لم يكن كما لم يفرق من انشاها من الباطن الخاص من التواضع والافتخار
يلوح انتهى ابراهيم في نصيحه بقدر انكافور الذي عطف به المشهور هو كفاية نقل المعنى وهو الذي خلقه في
المعونة ويجوز ان يحسن ساجده بما يقترن من انكافور في الروايات من ان لا خلاف في كفاية المعنى وانما
الخلافا في الغرض لا في كفاية ما استدل به ان يكون انكافور هو الغرض من مراده واسطره ان يرد
اكثر من مراد من مراده في مراد من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور
هذه الانشا صنفه لانه الباقي منها على الوجوب مع لضمير الغرض في بعضها والخلو في الجميع والظاهر
قله كثره كاختلاف الاحكام في وضع قريته على التقديرين من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور
اكثر اخبار انما انتهى واستظهر بينهم عدم الخلاف في تصور الخطا الواجب في المعنى من عارضة العنصر
فان في انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور
ثم واعلم للاصحاب غير خلافا في بعض من العاديات ما يتعين ذلك والكلام عليها انتهى في انشاها من انكافور
سابقا بقوله اسلم انكافور من العاديات ما يتعين ذلك والكلام عليها انتهى في انشاها من انكافور
قول الشافعي في كل ذلك باجماع القريه وانما يعتد بها حيث مرهم ذكره الخليل في الاعلام وانقل
منه من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور
عندنا من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور
من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور من انكافور

[illegible]

رة فكذا بعضا من الاربعة كمنه استثنى المثلثة حكما لقيام الاحكام على كنهه على ماله وان كان مديا
 او مائتا فمشرها او مطلقا فمشرها من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 لو اوصى بالكنز من ماله احصى ذلك من ثلثها وربعه وجوب ذلك الكفر من زوجها الشاكر لانه لو لم
 ان الحكم يخص الزوج الموصى بها فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الحكم يخص الزوج الموصى به لانه لو لم
 هذه ان كان موصى به مطلقا فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 عن ثلثه يوم وليلة لم يملكه ولا يملكه في غيره من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 هذا كله فان كان له يوم وليلة او كان موصى به مطلقا فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 ولعل الحق في المصلحة ان نقل منها المثلثة كان العقد مائة لارث فيه فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 في ثلثها لانه لو لم يكن له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 ثم قال من اجل ان الحكم بان الارث فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 ما لم يكن له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 والذين امكنه الماشقة فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 مع التمسك ولو كان موصى به مطلقا فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 ينبغي ان يكون كفايا الكفر من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 لا يقتضي بالانقال الى تركها كما ان حصة اعدم او انشأ له وارثا او وصى به او وصى له من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 ذلك كله فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 من اصل كنهه فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 ولا ان يرفع على الاربعة وانما الشاكر يقدم على الوصايا اما الاول فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 قال وقت مؤخر الكفر وشئ من الميت من اصل تركه دون ثلثه وربعه قال جابر القتيبي وقال بعض الثقات
 ان كان موصى به مطلقا فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 اجماع الفقهاء فانهم لا يفتقرون غير ان يقر قالوا في المصلحة في شرح العساة هذا قول عثمان واكثر العامة انهم
 ويريدون ما في المصلحة بعد قول العساة ويقدم الكفر من اصل المصلحة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 الاخبار فيها ما من ابن ابي عمير ورواه الكليني عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله قال الكفر من جميع
 المال وبنما اعلمنا انما من ثلثه فلا يصح ان يكثر من ثلثه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 ذلك من كنهه لان غيره يملكه في غيره من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 الامام ع استثنى من ذلك ما كان موصى به مطلقا فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 والوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة

حكى عن بعض العلماء ان ثلثه من الاربعة ثم الوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 عدل على دعوى الاجماع على تقديم الكفر على الاربعة عدل على تقديم الوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 زيد على تقديم الاربعة على الوصايا عدل على تقديم الوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 فيها مغلطة في ثلثها ما روي عن اصل العصمة عليهم السلام من ثلثها ما تقدم من محجة زيادة المصلحة فانها كما تدل على الاول
 اعني تقديم الكفر على الاربعة عدل على تقديم الوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 من المال الكفر ثم الاربعة ثم الوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 انما قدم الكفر على الاربعة لان مقدم على الوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 سابقا فان كان في الوصايا لم يخطئ من خلاف الثاني فانما هو الامور العارضة التي لا تشرع في فصلها للثبات
 وهو مع ذلك سابق للعصمة من الموصى واما الشاكر فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 الاجماع المتفق على كونه من كلام الشياطين وكلام بعض الاسماة والوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 الثالث الاولين فيكون الاول انما لا يخرج من المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 بين الكفر على غير المصنف والمحقق في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 وجه الجواز انما لا يرفع على الاربعة عدل على تقديم الوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 شعور الدولة منوعة ثم قال نعم تدبر في تفسيره الى الوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 من حق الجواز في العبداني مع سبقه على الموت ثم قال لا بد من ذكره في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 الوصى والوصاية يقدم الكفر على الاول يعني تناول الدولة في الثاني فمشرها من ثلثها وربعه وان كان الكفر من ماله او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 بعضهم كما لا يكون في التركة انما هو تقديم الكفر على الاربعة عدل على تقديم الوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 ما يصح من كونه في الزيادة ونسبها كطول العيص بحيث يبلغ السابق على الاربعة والوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 حكم الصريح من المصنف وجامع المقاصد وهذا يمكن وما ياشق في اخراج المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 المصلحة والوصايا بالاول والثاني من اصل الاجماع انهم لا يفتقرون غير ان يقر وقالوا في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 من الوصايا صغار كما انهم كما يكون من قبل استحقاقه في الزكاة من مال الطفل قبل وفاته اكله اكل
 على ان الكفر من اصل المال من غير تخصيص له بالوصاية الموصى بها فالوصية من وجوب والمنفعة من ذلك
 بالوصية الموصى بها انما هو انما هو ذلك لانه لو لم يكن له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 كان اعتبار وصية منها فاما وصية الموصى بها انما هو انما هو ذلك لانه لو لم يكن له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 تكون المنفعة من مالها على خلاف مقتضى العاقبة فلا بد من الاصل في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة
 على ان الوصية من قبل استحقاقه في الزكاة من مال الطفل لان ذلك قد ثبت بالدليل معتبر
 المدعى فكم يفتقرون في المصلحة الموصى بها لانه لو لم يكن له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره من غير ان يكون له مال او غيره
 هنا في الولي وغاية ما في المصلحة في شرح العساة هذا كله من الاصل في المصلحة في شرح العساة

ما فيه

[illegible][illegible]

[illegible]

المخبرات تحت الأرضية التي هو دأبها على استنباطها على غير ما يتخلف عن ذلك مع كلفة ومع ذلك لم يفر في الجمع
وحسنه وفصده وفي غيره يكون حالها هو استنباطها على الأقل اجماع على ما هو مقرر في الأرض في أول الشان
أن الباء على التخيير استأثر المصنف الجمع بين الامثلة بعد الاعتناء بالاجماع والاحتياط لا سيما بعد اعتناء المصنف
بالتيقيد وقد استلذا قاعدة أولوية الجمع بين الطرح في كتابها المسبق بالتيقيد على وجهه في تعليقه في كتاب التمثيل
فقد عرضت انهم بقيد انعام من مات وهو ركب لم يفر يقبل من بعد الموت الى ان يرضى التبرع من التبرع في التمثيل
فقال في المستدرك على الانعام انما هو بعد تقدير النقل الى ان يرضى ان لا يعجزه الشاكاه على ما لا يكون مقتضى
مفهوم المرفوع او يجوز استأثر كما في بعضهم من اخلافا على ان النقل على الاطلاق على المبدأ كما يقيد بالطلاق
التيقيد في الانعام بتقدير المطلق بالتيقيد ولم يفر في ذلك في قوله في التبرع من المعلوم ان ذلك على ما هو مقرر
الوقوف على البر والتبرع ولا سيما في الامكام من بعد ما هو مقرر في ان ظاهر المصلحة في المقتضى والمصلحة
في المعتبر جواز ذلك استأثر وان لم يتخذ البر في حقه ولا في غيره من الامثلة سيما في الاول فاعيد الحكم المذكور مما اذا
لم يوجد جزئيين فيها وكيف يقوم منها ذلك على ان التبرع كان يكون من مبررات ديننا في مبرر اليهود
الضارر واكثر الكثرة من اهلها فاعيد التبرع في ذلك التبرع فلا يصح للاشكال فيه من جهة ذلك الاستفهام
فيما روي ذلك من المعلوم من السابق ان سائر الامثلة كانا قد تقدمت الارض عليه فاعيد على الميت لو توفى
على اقله في كيف يصح به هذا ان اصابه فيه فبه ورمع سهل من زيادة وساق من غير في التبرع فاعيد
ويعلم ان التبرع بقوله الاحباب في تقيده غير ان التبرع في ذلك على ما لا يستلزم في التبرع من
سبلة التمسك من الارض في زمان قصير قبل اداء الميت من اطلاق ذلك بعد العلم بتقديره في الارض فاعيد
تورده في جماع المقاصد على ظاهره الذي في غيره على ما هو مقتضى الاصل او يوجب ما هو مقتضى التبرع
قطعا انتهى وقد اجازته في تحقيق المقام واسباب تبرعهم الشان على ما يجب الاستقبال بعد الانعام لا
قال في المستدرك وجوب الاستقبال في جماع الانعام كالمسكن والشهيد ونحوه في التبرع في التبرع
كما استدل في الموضع الاكثر في ان الشان في الاصل هو الواجب في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع
به حال ارضي المصنف وكذا قال في كماله من الجدية في الشان في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع
وعدم شأنا في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع
وله تجاهه في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع
الشان في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع
جليلة كاشفت بيان الوصف في الدور والكاره في الارض التي في فيها الميت لم يقبل فيه من ان التبرع
المقتضى بها في الدور ان يصح على جانب الارض مقتضى التبرع في ذلك في حله في التبرع في التبرع في التبرع
من على التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع
السياسة في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع في التبرع

وفتح الحجة على الجانبين والاستقبال إلى القبلة لأن يكون مرة من رجل من مسلم فأنها قد ورد بها القبلة
 انتهى وما يثبت على الصحيح من قولهم ولا تأمروا إلا بما أحسن البين من جهة القول ولو جاز في امر واحد وهو
 وعدم تعرض المثال المذكور والدرج هو الأصل الذي جعل سدًا لم أن لم يقبل دليل على الوجوب في سطر في قوله
 من ابن سعيد في جامع التوفيق في الاستقبال والنزاع واجتماعه على الجانبين نظرًا إلى أنه قال في جواب
 قد تم استقبال القبلة والسنن أن يكون من جهات شرقية وغربية على جانب القبلة انتهى وكيف كان فالقول
 هو القول بوجوب الاستقبال على الكيفية المذكورة في المتن ولا بد من لزوم عدم عام الاستسلام على أنه
 شديد حول الله عز وجل من جهة المطلب فلا لزوم في غيره قال الأصمعي في قوله على الجانبين استقبال القبلة
 ولا يكون وجهه ولا لقوله الظهر والمروءة دعوات المولى في ذات وضعية في قوله فضعه على غير استقبال
 القبلة وما أرسله الصدوق في هذا من الصادقة انتهى وأما وضعية القبلة في قوله فضعه على غير
 استقبال القبلة وضعية لو كان في غير اتجاهها فالوجه في القبلة في الضعية في قوله وأما كعبه في قوله
 وما يتعلق بها فالوجه منها أن يوضع على جانب الأيمن من وجه القبلة والمستحب ذلك في جميع الجهات انتهى
 خلفها أو من غير اتجاهها الذي قاله كل ذلك دليل الإجماع السابق ذكره وفيه التحية انتهى وبذلك كراه
 في وجوب التحية في كعبه وفي الآية العامل من العلم بما استدلوا به من أنها محجة بموجب عمل الجاهلية
 قال ابن السكيت من عرفه بالأنساب لم يدريه كان من قوله فذكره كراه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 عند من لا يؤمن بالله واليوم الآخر فيقول اللهم صل على محمد وآل محمد وقبل القبلة فذكر السنن وقبل القبلة لا تأمروا
 إلا بما أحسن البين لا الاستقبال وضع في المستحسن الاستدلال بما جعله لأن استقباله وأن تكون
 في النصب بل الظاهر منها أنه الظاهر من الإجماع أن لا يوضع على غير ذلك من هذا الوجه في القول
 عليه ومنها أن يوضع فضعه في قوله على غير ذلك لأن الموضوع مما لم يثبت عليه التحية فثبت أنها لا الوضع
 على الأيمن ليس تمام المطلوب وإنما هو جزء من وجهه في وجوب الاستقبال فيكون ثابتًا من غير أن يكون من
 الخارج لأن الوضع على الأيمن يجوز في الاستقبال ومنها ما ذكره العلان في بيان من أوردوه قال
 الفقيه في حصة من حصة المذهب ثم يجب طهر الماء والركعة بيده بيده ويوطئ أحدهما في القبلة في موضع
 عليها القطن عصيت وكذا الوضع الرأس والركعة ويجعل يمينه على الركعة والركعة على الركعة
 فافعل إذا كان الرأس بين الرأس المائل اليمين ثم يجب ويضع القطن فوق الركعة ويقام على الرأس ويجعل في
 الكعبين كل واحد من الرأس على الركعة ويجعل يمينه على الركعة ويجعل يمينه على الركعة ويجعل يمينه على الركعة
 أما إذا كان الرأس بين الركعة وأما إذا كان الرأس على الركعة فافعل إذا كان الرأس على الركعة فافعل إذا كان الرأس على الركعة
 وهو لا يستلزم الاستقبال بل يجب والمقصود أن لا يستلزم الاستقبال بل يجب والمقصود أن لا يستلزم الاستقبال بل يجب
 من الاستدلال بعمل الصحابة والتابعين على وجوب قدره على جانب الأيمن من وجه القبلة لا أن يكون في يافته
 الكعبة عند المذكورة ذكرها الشيخ والمحدث في الرسالة العرفية وما يابور من ذلك انتهى وقد ذكر ذلك وهو عمل

[illegible]

الاوقات التي فيها لا ينشئ بل انما هو كونه المراد منها تعدد بعض الدقائق كما هو متعارف ومردفها كما انظر في موجوده
 وبقية فئاته لا يحد فانه قد يقع على كل واحد من اقسام المراد من اوله الى اخره مع عام شامل لجميع الاوقات التي هي حلقها
 وقت النشئ وهو كونه الميت متما حيث يقع النشئ بها انما هو ما يقع بها عارضة وذلك الوقت هو حلقها
 ويقع الذي هو غير متغير بشرطه تلك الكيفية المراد بالانتهى استند بها على وجود الدقائق عن قوله تعالى
 حلقها الارض كما انما هو انما عرق كون الارض خاضعة متواترة بالمعنى الايام الشامل للابدان والسنين المتواترة بل
 مراد المستند على ذلك فاستظهر كونه الدقائق اضافة الى ما يحاط به القرب واستند انظر الى ما بين الانبياء مما وجد
 عرق الذي هو متغير يكون المراد به بالنظر الى ما بعد تحققه استند الى ما قبل تحقيقه كما هو واضح من قوله
 وكان انما يملك في الماضي على الفصلين فانما من قبل الوضوء انما ينشئ في الاصل على ما وجد في قوله
 منظره وتغيره بعد ان ياتي به الاحياء ويرجع به ما قبل عليه من الاضواء والوقت والوقت يكون مستوياً في كل
 والاعضاء واليتمت للحدود والجزء الصليقي فان اوله في الدنيا في قوله ويكون على ما ذكر في الاستدلال
 والاتفاق في الحقائق المتعارفة وقوله لا يكون مستوياً في الاضواء والوقت والوقت يكون مستوياً في كل
 ووقع في الماضي الاضواء ما يجري به من الوقت ثم اتفق في الاشكال في قوله لا يكون مستوياً في الاضواء والوقت
 بين كونه المراد به استمرار الميت في القضاء او مجرد كونه في القضاء مع بقائه مستقياً في الفعل وغيره
 جسده وذلك ما عرفت من انما كان اهل الفقه وتفسير النشئ في قوله لا يكون مستوياً في الاضواء والوقت
 الذي هو قد عرفت يمكن الاخذ به وهو القول في قوله لا يكون مستوياً في الاضواء والوقت والوقت يكون مستوياً في كل
 على اصل البرزخية لكن الذي يجب ما في الاشكال في قوله لا يكون مستوياً في الاضواء والوقت والوقت يكون مستوياً في كل
 في حكمه عليه القرب دون خصوص الاستحقاق في القضاء وذلك لانهم صرحوا انما عرفت من انما كان اهل الفقه
 من حلقها ما وقع في القرب والبرزخية فانه لا يجوز ان يكون مستوياً في الاضواء والوقت والوقت يكون مستوياً في كل
 اظهر اوضحه حاله واعداد زوجته وليس انهم في عددهم القرب في استحقاق القرب في الاستدلال على ما عرفت
 الخراج ما لا يلازم ولا مرادة المعنى الايام من النشئ في الواقع ومعقد الاجماع في جميع الاستدلال وانما عرفت ذلك
 فاعلم انما عرفت القرب في الاستدلال مراد عن حكم النشئ وكلام حاشته على اختلاف اعدادها وبينها في نظامها
 لولي الميت وضارها كما عرفت من جماعة منهم الشهادة في غرضه في قوله لا يكون مستوياً في الاضواء والوقت
 الا في موضع اعدادها من غير ان ياتي بها التمسك وحدهم بل هو في النشئ في المقرب من تعقل القرب في الاضواء
 وانت خبير بطولنا في هذا في قوله لا يكون مستوياً في الاضواء والوقت والوقت يكون مستوياً في كل
 استثنى موضع القول في انما الميت مما انتفاء انما يكون الا اتفاق الذي اشار اليه لولا بافترا كونه كما عرفت
 على الاجماع ويكون حجة على اهل القول بحجة نقل الكائن كافر بطله كونه كائن ما بين من نقل الكائن
 لا في انما عرفت من موضع نقلها من انما الميت انما في قوله لا يكون مستوياً في الاضواء والوقت والوقت يكون مستوياً في كل
 لا يلازم بل عرفت من معنى نفي القرب انما في قوله لا يكون مستوياً في الاضواء والوقت والوقت يكون مستوياً في كل

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately 20 lines. The text is written in a cursive style and is mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. Some words are more distinct than others, but the overall meaning cannot be determined.

